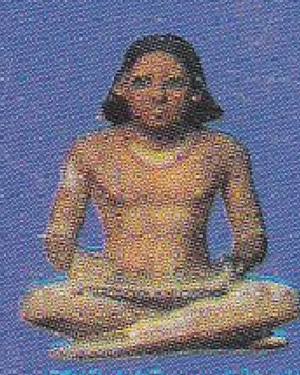


سلسلة العلوم الاجتماعية

# الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى





دكتور أحمد ثابت

# الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى




برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف

د . مدحت متولى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

# الدور السياسى الثقافى
# للقطاع الأهلى

دكتور أحمد ثابت



**الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى**

---

لوحة الغلاف من أعمال الفنان : منير كنعان

ثابت ، أحمد .

الدور السياسى الثقافى للقطاع الأهلى/ أحمد ثابت .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩.

١٩٢ ص ؛ ٢٤ سم (أسرة ٢٠٠٩ – ع. اجتماعية).

تدمك: ٩ – ١٢٠ – ٤٢١ – ٩٧٧ – ٩٧٨.

١ ـ الاجتماع السياسى، علم .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٨١٣ / ٢٠٠٩

I.S.B.N 978-977-421-120-9

ديوى ٣٠٦,٢

# توطئة

انطلقت فعاليات الحملة القومية **للقراءة للجميع** فى دورتها التاسعة عشرة هذا العام تحت شعار «**مصر السلام**». هذا الشعار الذى ظلت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** تطرحه منذ بداية تنفيذ حلمها ليصير الكتاب زادًا متاحًا للجميع، وتصبح القراءة عادة لدى الأجيال الجديدة. لقد ظلت الدعوة للسلام تحلق فى فلك دورات المهرجان السابقة. فهى جزء من تاريخ مصر العريقة، التى بدأت الحضارة على أرضها، منذ وقّع رمسيس الثانى أول معاهدة سلام. لم يكن هناك حينئذ من يضاهيه تقدمًا أو قوة، ولكنه كان يُعلِّم العالم أن من شيم الأقوياء التوق إلى السلام.

لقد جرت فى النهر مياه كثيرة منذ حازت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** جائزة التسامح الدولى لعام ١٩٨٨ من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون التى جاء فى تقريرها «إن الأكاديمية منحت الجائزة للسيدة **سوزان مبارك** عرفانًا بدورها الكبير فى إذكاء روح التسامح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، وتقديرًا لجهودها الجادة»، وأصبحت **القراءة للجميع** من أهم المشروعات الثقافية العملاقة فى العالم العربى، وتم اتخاذه نموذجًا يحتذى به فى بلاد آخرى.

ومازالت مكتبة الأسرة، كرافد رئيسى من روافد **القراءة للجميع**، تقوم بدورها فى إعادة الروح إلى الكتاب كمصدر مهم وخالد للمعرفة فى زمن تزحف

فيه مصادر الميديا المختلفة. فالكتاب هو الجسر الراسخ الذى يربط ذاكرة الأمة وتاريخها وإنجازاتها بأبنائها، وهو الفضاء الساحر الذى يلتقى به المثقفون والمفكرون والمبدعون بالأجيال المختلفة.

وتواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر أمهات الكتب، وستستكمل نشر تراث الأمة الإبداعى، وستعمل على ربط الكتاب بمصادر المعرفة الحديثة كالإنترنت، وعلى التوسع فى إصدار كتب الفنون المختلفة كالمسرح والموسيقى إيمانًا منها برسالة الفنون الرفيعة لتنمية وتطوير وتهذيب روح المجتمع، وحمايته من ضروب التعصب والكراهية والعنف الدخيلة عليه.

وتصدر مكتبة الأسرة هذا العام من خلال سلاسلها المختلفة.. الأدب والفكر العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والفنون والمئويات والتراث وسلسلة الطفل، وستشكل هذه السلاسل بانوراما معرفية وتاريخية وعلمية وإبداعية وفكرية، وتمثل مرآة لاجتهادات الفلاسفة والشعراء والعلماء والمفكرين عبر قرون لتحقيق السلام للبشرية من خلال حلمهم الدائم بتحقيق الخير والعدل والجمال.

**مكتبة الأسرة**

**٢٠٠٩**

# تـقـــــديـــــم

القطاع الثالث فى مختلف مجتمعات عالمنا لم يعُد حالـة قوميـة أو داخليـة فـى الحوار حول ادواره الاجتماعية والثقافية ، بـل وفـى النـهوض بعمليـات التنميـة، خاصة بعد التطورات التى شملت عالمنا منذ نهايـة عقد التسـعينيات المنصـرم، وتفكك الامبراطورية السوفيتية. أصبـح هـذا القطـاع موضـع اهتمـام كونـي دون ادنى مبالغة ، ولم يعد قاصراً تأثيره على حدود الدولة القومية ، نظراً للتحـولات التى تشملها مع انعكاسـات عمليـات العولمـة، وتوسـع الأسـواق وكسـر الحـدود، وانهيار مفاهيم وسياسات الحماية الاقتصادية والجمركية والضريبيـة ...الـخ. هـذا النمط من السياسات الحمائية التى كانت سائدة فى عقود مضت من عالم أصبحت الآن فى غالبها جزءا غاربا من هذا العالم من الفلسـفات والنظريـات والمفـاهيم ، بل والايديولوجيات التى شكلت عالم الحـرب البـاردة ومـابعده ، ثـم انـهارت مـع سيادة قوانين السـوق الـذى اصبـح كونيـا، مـع الانقـلاب الاتصـالى المركـب فـى تقنيات المعلومات ، والمرئيـات والاتصـالات ، والإنـترنت بكـل انعكاسـات ذلـك على الاقتصاد والأسواق والدولة والحريـات بـل وعلـى القطـاع الثـالث تحديـدا ، الذى أصبح لدى كثر من الباحثين والمراقبين كونيا، وتتأثر قطاعاته الثالثة داخل حدود الـدول القوميـة ، بمـا يحـدث مـن متغيـرات ، أو تـأثيرات علـى المستوى الكونـي، والتى تمارسها منظماته الدفاعية والتنموية ازاء ما يحـدث مـن سياسـاته مناهضـة لتطـوره وحرياتـه وادواره داخـل بعـض بلـدان الجنـوب التـى لاتـزال تمارس ادوارا كوربوراتية فى نظر البعـض ، أو تعبويـة ، أو تسـلطية ازاء هـذا القطاع، والذى ينظر إليه من الحكومات بشـك وريبـة ، ولاسـيما تلـك الجمعيـات والمنظمات التى تلعـب ادورا فـى رصـد الانتـهاكات المنظمـة فـى مجـال حقـوق الإنسان، أو فى مجال البحث فى هذا الموضوع البالغ الأهمية ، أو ازاء النشطاء فى هذا الميدان الذين يواجهون عنتا، وتشكيكا فى ادوارهم، أو نواياهم، ولاسـيما

من زاوية علاقاتهم بالقطاع الثالث الكوكبى ولاسيما فى الدول الغربية الأكثر تطوراً فى العالم.

خطاب التشكيك فى الأدوار والنوايا ازاء القطاع الثالث فى مجالات حقوق الإنسان، والتعليم ، والتنمية الاجتماعية عموما، ولاسيما القاعدية ، هو الذى يسود السجالات الراهنة فى بلدان عربية عديدة. حتى هذه اللحظة الدراسات المعمقة حول القطاعات والجمعيات الأهلية، لاتزال جدُ محدودة ، لصالح سجالات تغلب عليها احكام القيمة، أو النزعة الدفاعية أو الاتهامية دون تدقيق، وضبط. من هنا كان من الموضوعات البحثية التى اهتم بها دوما مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، هو ادراج هذا الحقل البحثى ضمن قائمة اعماله البحثية، وايضا فى مجال النشر العلمى. وتندرج دراسة الزميل د. أحمد ثابت الدور السياسى – الثقافى للقطاع الأهلى، ضمن هذه المهمة التى شارك فيها مركز دراسات وبحوث الدول النامية، وهو أحد المراكز البحثية الصديقة فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

وتتسم هذه الدراسة التى تنطلق من المقترب التنموى التمكينى ببحث فعالية القطاع الأهلى – وفق تسمية الباحث – من منظور تحليلى على المستويين السياسى والثقافى. ثم تأصيل العلاقة بين القطاع الأهلى وعمليات التطور الديمقراطى فى بلدان الجنوب ، وبعد ذلك تناول عمليات التأثير المتبادل بين الدولة والقطاع الأهلى فى مصر ودرس معوقات تفعيل القطاع الأهلى. وختم الباحث مؤلفه بدراسة حالة لجمعيات التنمية والدفاع وهما جمعيتى الصعيد للتربية والتنمية، ثم جمعية النداء الجديد ذات التوجه الليبرالى. أن هذا العمل العلمى الذى نقدمه للقارئ الكريم هو استكمال للأعمال السابقة التى تدور حول هذا الموضوع الحيوى، والهام، والتى ترمى الى نقل المعرفة والوعى بقضايانا الأساسية من مجال المساجلات الى المجال البحثى بشروطه وضوابطه الصارمة.

**والله المستعان دائما وأبدا .**

**رئيس التحرير**

# مقدمة

ربما لا توجد مبالغة في القول بأن كثيرا من الكتابات العربية حول المجتمع الأهلي ودور تنظيماته في دفع التطور الديمقراطي وتفعيل سياسات وأفكار التنمية المتواصلة، قد ركزت علي المستوي الوطني والقومي ككل وعلي نطاق السياسات العليا، وهناك حاجة ماسة لدراسة منظمات وروابط المجتمع الأهلي وتطورها علي المستوي القاعدي الذي يشمل التجمعات الاجتماعية في المدن وتخومها من جهة وفي الأرياف والبلديات من جهة أخري.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أن الجمعيات والروابط الأهلية، التي تعتمد أساسا علي العمل الطوعي الذي تنهض به قيادات وكوادر ناشطة من أبناء الطبقة الوسطي والطبقات الفقيرة والمهمشة، أضحت هي المؤهلة لتنظيم وتأطير الجهود الذاتية والمبادرات الشعبية لجماهير الريف والمدن الصغيرة وذلك في أشكال مؤسسية وتنظيمية تتمتع بصفة الديمومة والاستمرار، وتكون قادرة علي الوصول إلي فئات وتجمعات من السكان لا تستطيع أجهزة الدولة الوصول إليها.

ومن جانب آخر فإن غالبية برامج وسياسات التنمية سواء المخططة أو تلك التي تقوم علي آليات السوق ركزت في معظم الأقطار العربية وبلدان الجنوب علي قضايا الانتاج والاستهلاك، ولم تأخذ في اعتبارها قضايا علي قدر عال من الأهمية مثل مطالب وطموحات الناس ومدي تجاوبهم مع سياسات التنمية الرسمية فيما يعرف بالتغذية المرتدة أو الاسترجاعية.

ومن بين الأدوار المهمة لروابط وجمعيات العمل الأهلي الطوعي أن تقوم مثل هذه الروابط والجمعيات بانشاء ما أضحي يعرف الآن بـ " شبكات التنمية" أو " شبكات الأمان " Safety Nets أو "منظمات التجسير" التي تضم جهود ومبادرات هذه المنظمات الأهلية مع ممثلي الأجهزة الرسمية وصناديق ومؤسسات التمويل الدولية الحكومية وغير الحكومية وكذلك مع جمعيات ممثلة للقطاع الخاص ورجال الأعمال، وذلك من أجل قيادة مشتركة ورشيدة لعمليات

التنمية المتواصلة. وهناك أهداف عديدة تضطلع بها روابط العمل الأهلي عموما وفي الأقطار العربية خصوصا من أهمها ما تقوم به هذه الروابط والجمعيات من تفعيل ثقافة وتقاليد البناء المؤسسي الذي لا يتأثر بتغير السياسات والأشخاص المسئولين، وكذلك تأطير مبادرات الجماهير الذاتية ودفعها إلي تأسيس ثقافة وممارسات المشاركة السياسية في صناعة القرار والسياسات العامة وتعزيز قيم وآليات المحاسبية والمساءلة والرقابة الشعبية.

هناك أيضا الهدف المتعلق بما يؤمل من روابط وجمعيات العمل الطوعي أن تقوم به من تشكيل قوة تفاوض جماعية لجماهير الفقراء والنساء والقطاعات المهمشة من السكان والمضارة من سياسات التكيف الهيكلي وتراجع أدوار الدولة الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في مواجهة القوتين الرئيسيتين المسيطرتين وهما الدولة والسوق، ولذلك يطلق علي روابط ومنظمات المجتمع الأهلي ؛القطاع الثالث« غير الساعي للربح والذي يتوسط قطاعي الدولة والسوق.

ويركز البحث علي منظمات وروابط المجتمع الأهلي التقليدية والحديثة ذات الغرض العام أي التي لا تخص قطاعا مهنيا أو وظيفيا معينا من المواطنين ولا فئة محددة من السكان، ومن أهم هذه المنظمات والروابط جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان والوحدة الوطنية والمرأة والجمعيات الثقافية والقانونية، وتهتم الدراسة بطرق تفعيل الأدوار السياسية والثقافية ليس فقط في مجال تقديم الرعاية الاجتماعية والانسانية وإنما أيضا في ميدان إرساء قيم المشاركة والمحاسبية والرقابة والمساءلة.

وتحتوي الدراسة علي اطار نظري ومفهومي يحاول الاقتراب منهجيا من ظاهرة المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية، وتشتمل أيضا علي دراسة حالات مقارنة من بلدان الجنوب ثم تعرض لتطور الجمعيات والروابط الأهلية في مصر.

تثير الدراسة أسئلة بحثية تحاول الاجابة عليها من خلال الفصول التي تتكون منها:

١ - قامت الخبرة الغربية في بناء الديمقراطية والتقدم الاقتصادي وثقافة قبول التعدد والتسامح علي تفاعل داخلي صراعي حينا وتعاوني في أحيان أخري بين قطاعات ثلاثة: الدولة، السوق، المجتمع المدني، فهل يكون التركيز

علي هذا التفاعل الداخلي أساسا كفيلا بتفعيل المجتمع المدني عموما والقطاع الأهلي خصوصا في البلدان النامية؟

٢ - تطبع العولمة النظم والأنساق الاقتصادية والاعلامية والتكنولوجية بقيم موحدة هي قيم القوة المسيطرة علي عمليات العولمة، ورغم اشاعة قيم وآليات « عولمة» للقطاع الأهلي، فهل تؤدي إلي تفعيل القطاع الأهلي في عالم الجنوب أم إلي تغريبه وانقطاعه من ثم عن بيئته المحلية؟

٣ - ما يزال القطاع الأهلي وخصوصا دوره السياسي الثقافي يكافح من أجل اثبات الوجود، فهل يقتصر علي الدعم المعنوي والسياسي الغربي أم يلتحم مع القطاع الأهلي التقليدي ليتجذر في ثقافة ونسيج المجتمع المحلي؟

وسوف تتبع الدراسة ، الاقتراب التنموي التمكيني " Empowerizing Developmental perspective " ، والذي يركز علي مفاهيم تحليلية ذات قدرة تفسيرية ملموسة مثل التغيير المستهدف لقيم الاستبعاد والانسحاب والانكفاء عن العمل الطوعي والعام لقيم المشاركة وثقافة الحقوق وتنظيم المبادرات القاعدية والمحاسبية والشفافية، أما أداة التحليل فهي النسق الاجتماعي القاعدي البيني بعيدا عن التحليل النظمي لمستوي السياسات العليا، مع التركيز علي السياسات في المستوي القاعدي الأدني (المجتمعات المحلية الريفية وشبه المدينية). ومن ناحية أخري فإن المنظور التحليلي يقوم علي افتراض أن الدور التمكيني- وليس دور المساعدة والرعاية - يجعل القطاع الأهلي الفاعل يخلق "عملية التمايز البنيوي" والتي تعني بالأساس تأسيس تنمية ملامح تميز هذا القطاع في مواجهة الدولة والسوق.

د . أحمد ثابت

## الفصل الأول

# فعالية القطاع الأهلى سياسيا وثقافيا

## منظـــور تــحــلـيـلــى

ساهمت تحولات داخلية وإقليمية وعالمية كبري في ضـرورة أن تـهتم العلـوم الاجتماعية بدور الأفراد والقطاعات الجماهيرية في التعبير عن وجهات نظرهـم ورؤاهم ومصالحهم وكيف يقوم هؤلاء بالمشاركة فـي صناعـة السياسـات سـواء علي المستوي الوطني أو علي الصعيد المحلي. ورغم أن المنظمـات والحركـات الاجتماعية والتي تعبر عن القطاعات الشعبية سواء في الحضـر أو فـي الريف كـانت موجـودة بصـورة أو بـأخري وسـواء كـانت حديثـة أو تقليديـة قبـل وبعـد حصول الدول النامية علي استقلالها، إلا أن النمـاذج النظريـة الأساسـية الكـبري مثل الليبرالية الرأسمالية بتركيزها علي منظـور التحديث والسوق والاشتراكية القائمة علي التخطيط، ركزت بالأساس علي مـا يعرف بالسياسـات العليـا Top Politics أو المسـتوي الوطنـي/ القومـي، ولـم تعـط إهتمامـا ذا بـال لمطـالب وطموحات المواطنين العاديين ولأهميـة مشاركتهم سياسيا وتنظيميا فـي رسـم وتنفيذ اسـتراتيجيات وسياسـات التغيير الاجتمـاعي والتطـور السياسـي والتنميـة الاقتصادية والثقافية.. إلخ.

ويمكـن القـول إن قضايـا عالميـة ووطنيـة كـبري فرضـت ضـرورة تطويـر النماذج الرئيسية في حقل التنمية والعلاقات الدولية والسياسـات المقارنـة وكذلـك البحث عن منظور منهاجي جديد يعيد الاعتبار لدور المجتمع المدنـي أو الأهلـي ومؤسساته وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهليـة وأشـكال التضامن والروابـط أو الإتحـادات أو التجمعـات المحليـة فـي الريـف علـي وجـه الخصـوص. ومـن أهـم هـذه القضايـا الكـبري الاهتمـام العـالمي بالديمقراطيـة والتحـول الديمقراطـي باتجـاه إرسـاء قيـم وآليـات التعدديـة السياسـية والحزبيـة والمشاركة السياسية والمساءلة والتنافس السياسي وتـداول السلطة سـلميا.. الـخ، وحيث رافق ذلـك حـدوث موجـات واسـعة النطـاق نحـو انـهاء الحكـم السـلطوي والانتقال إلي نظم ديمقراطية في القارات الثلاث: أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيـة قبل وأثناء وبعد سقوط نظم الحزب الواحد الماركسية في شرق أوروبـا والإتحـاد السوفيتي السابق. هناك أيضا الإتجاه العالمي الذي تضغط فيه دوائـر الرأسـمالية العالمية نحو تشجيع التحرير الاقتصـادي المتمثـل فـي تقليـص تدخـل الدولـة فـي

النشاط الاقتصادي وكذا تقييد الدور الاجتماعي للدولة، وتقليل الإنفاق العام الجاري والإستثماري وخصخصة شركات القطاع العام.. الخ، وتأتي سياسات التكيف الهيكلي، التي تروج لها مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد وتدعمها حكومات الدول الرأسمالية الغربية، في هذا الاطار بما يستتبع اتباعها من آثار جانبية سلبية علي قطاعات شعبية عريضة في الدول النامية المأزومة مثل النساء والأطفال وفقراء الحضر والريف والعاطلين وغيرهم.

وبالنسبة للظاهرة الثالثة من بين الظواهر العالمية والوطنية الكبري المبادرات الشعبية واسعة النطاق سواء في صورة حركات إجتماعية مدينية أو انتفاضات ريفية ومحلية، هذه المبادرات أدت دورا رئيسيا سواء في الاحتجاج الاجتماعي علي النظم السلطوية وفرض التحول الديمقراطي أو في مجال إظهار السخط العام علي سياسات التكيف الهيكلي التي أدت إلي إفقار وتهميش قطاعات جماهيرية كبيرة.

ومما يلفت النظر أن المبادرات الشعبية هذه لم تكن المؤسسات أو المنظمات السياسية والمهنية الكبري التقليدية مثل الأحزاب والنقابات المهنية ونقابات العمال المحرك الأساسي لها أو لم تكن اللاعب الرئيسي في تنظيم وتوجيه وتأطير مثل هذه المبادرات، بل كانت وراءها تجمعات جماهيرية تلقائية أو عفوية في المدن وجماعات إجتماعية في الريف أو المحليات.

وبقدر ما برزت الحاجة إلي دراسة أشكال التنظيم والتجمع علي أساس قاعدي شعبي بنموذج أساسي Paradigm جديد، فإن السمات الخاصة والمميزة للمبادرات الشعبية في المجتمعات النامية في القارات الثلاث أظهرت أهمية الدراسة النقدية للمنظور الغربي للمجتمع المدني وللمنظمات غير الحكومية وبحيث يتمكن النموذج الأساسي الجديد من تحليل وتفسير الطبيعة المتميزة للأبنية الاجتماعية والسياسية الشعبية القاعدية وأدوارها التنموية والتغييرية للنظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات النامية. ذلك أن بعض مقتربات نظرية التحديث الغربية تتميز بالشمولية والقولبة وكذلك بالتحيزات القيمية والأيديولوجية، هذا فضلا عن أنها تركز في الغالب علي عنصر وحيد أو رئيسي للتحليل مثل التغير في القيم أو الثقافة أو السلوك، في حين أن عمليات التطور الاجتماعي والتنمية تحتاج لمقتربات متعددة ومتكاملة تدخل السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي في التحليل، كما تعطي

الاعتبار لديناميات التنمية من أسفل بدلا من الاقتصار علي الأبعاد والمصاحبات الفوقية لسياسات ورؤي التنمية أو التنمية من أعلي. أي أننا نحتاج لما يسمي ب- «نظم معرفية منبثقة من الداخل» .indigenous Knowledge Systems(1)

ومن الأسباب الأخري لضرورة صياغة نموذج أساسي جديد لدراسة المبادرات الشعبية والطبيعة الخاصة للمجتمع الأهلي في المجتمعات النامية، لجوء عديد من الباحثين الغربيين إلي محاولة وضع مستويات ومعايير عالمية أو ذات طابع عالمي لعمليات التحول الديمقراطي والتنمية، بحيث تنطبق علي كافة خبرات المجتمعات المتقدمة والمتخلفة علي السواء دون مراعاة لاختلاف السياقات المجتمعية التاريخية والمعاصرة(٢)، وبالعكس فإن هناك ضرورة للأخذ في الحسبان التطور العضوي الخاص بكل مجتمع بدون فرض رؤية معينة توضح كيف ينبغي للديمقراطية أن تعمل.

فقد نبعت مشكلات الأطر الحالية لتحليل التحولات الديمقراطية في الدول النامية من محاولة تصوير التحول الديمقراطي بأنه مجرد إشاعة مباديء ومؤسسات الديمقراطية الليبرالية علي النمط الغربي وسط عالم غير غربي، بل إن الخلاف يبدأ من التعريف الشائع لعملية التحول ذاتها، والذي يذهب إلي القول بأنها عبارة عن عملية تغير من نظام سلطوي إلي آخر ديمقراطي، أي الحقبة بين نظام وآخر، ويؤدي ذلك إلي إهمال خبرات الماضي وتشكيل المستقبل بطريقة خطيةlinear ، فالماضي هنا غير ديمقراطي، وعلي النقيض من ذلك يجب تناول عملية التحول كعملية ممتدة تتكون من مراحل مختلفة وكعملية مستمرة وتتميز بالتغير، وبناء علي ذلك يمكن القول إن الديمقراطية هي في الواقع عملية قديمة بدأت في معظم الدول بالتحرر من الحكم الاستعماري، تخللتها محاولات وجهود لنزع الطابع العسكري لنظم الحكم وإعادة الطابع المدنى(٣) .demilitarisation and recivilianisation. 

ومن أهم دروس الماضي هنا أن التحول الديمقراطي الناجح لا يعني ببساطة هزيمة حكام سلطويين أو مجرد انشاء مؤسسات ديمقراطية مثل نظم التعدد الحزبي والنص علي الحريات المدنية والسياسية وانتخابات دورية، ذلك أن بقاء عملية التحول الديمقراطي يعتمد علي نتائجها بالنسبة للشعوب(٤)، بمعني كيف تكون قادرة علي تحسين ظروفهم المادية في مجالات التعليم والحياة الآمنة وزيادة الرعاية الصحية والتوظف والأمن الغذائي والماء الصالح للشرب والتنمية الريفية وكذلك ضمان الاستقرار السياسي وحماية الناس من الحروب

والصراعات العنيفة. وهكذا يقوم هذا المنظور علي الربط بين الديمقراطية والتنمية من خلال التأكيد علي أن الديمقراطية لا تعني ببساطة شكلا معينا أو وسيلة محددة. وإنما هي غايات يجب تحقيقها بما في ذلك دفع التنمية، هنا يشار إلي مفهوم ، الديمقراطية التنموية " (٥) التي تركز أساسا علي حل مشكلات التخلف الاقتصادي والركود الاجتماعي والضغوط السياسية، أكثر من حصرها في مباديء ديمقراطية معينة.

هذه الرؤية تعني توجيه النقد إلي بعض الكتابات الغربية التي تحاول إيجاد علاقة شرطية بين التحول الديمقراطي والتغير السياسي في العالم الثالث وبين برامج التكيف الهيكلي التي تهدف إلي تسريع ما يسمي ب- «التحرير الاقتصادي« والتي أدت إلي وضع عديد من دول الجنوب رهينة لارادات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات الغربية المانحة للمساعدات الاقتصادية، كما أن هذه البرامج تقوم علي افتراض أساسي مفاده أن الدولة تعد عقبة رئيسية في وجه التنمية السياسية والاقتصادية، في حين أن كثيرا من دول الجنوب وخصوصا في أفريقيا - والتي تعاني من تدهور البنية الأساسية وضعف القدرة علي تلبية الحاجات الأساسية، وتتميز بالتفاوت الشديد إقليميا واقتصاديا واجتماعيا بين فئات وقطاعات المواطنين - يحتاج في ظل هذه الظروف إلي دور أساسي للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

علي أن هذا الدور الهام للدولة لا يتناقض مع بزوغ المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وما قامت به من تسهيل ودعم المبادرات الشعبية الضاغطة من اجل التحول الديمقراطي والتنمية المستديمة التي تهتم بالفقراء، فعلي عكس ما تردده بعض الكتابات الغربية المعاصرة عن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والتي يبدو أنها لابد وأن تتأسس علي المواجهة والصدام بينهما، ذلك أن تكوينات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في الوصول الي مناطق وقطاعات مهمشة من السكان لم ترغب أجهزة الدولة ومؤسساتها في التواصل معها، كما أن هيئات المجتمع المدني تؤدي وظيفة هامة أخري وهي ملء الفراغ الذي ينجم عن إنسحاب الدولة التدريجي من الحياة الاقتصادية والاجتماعية بفعل اتباع سياسات التكيف الهيكلي والشروط المطلوبة لاعادة جدولة الديون. ويستنتج من ذلك أن أبنية ومقومات المجتمع الأهلي كانت موجودة قبل الاستقلال وأن بزوغ ظاهرة صحوة هذا المجتمع لا يعتبر شيئا مفاجئا أو منقطع الصلة بالتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تلت

الاستقلال السياسي وحتي فترة التحول الديمقراطي الحالي كما سيأتي توضيحه فيما بعد.

وهذا ما يدعو إلي القول بأن خبرة تطور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة تختلف إلي حد كبير نسبيا عما حدث في الدول الغربية المتقدمة، ففي الأخيرة يتسم المجال الاقتصادي وكذا المجال السياسي بالتمايز الواضح الذي يصل إلي حد الاستقلال عن بعضهما البعض، ويتميز المجتمع المدني هناك بالتقدم والتنوع والمستوي المؤسسي الراسخ. وتدار علاقات القوة بمجموعة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية مثل الأسرة، الكنيسة، المدرسة، الاتحادات الثقافية والاقتصادية والتي تحتضن عمليات وأشكال ومتطلبات إعادة الانتاج، وتؤسس روابط معقدة بين الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني. ويقوم التراضي العام هناك علي عمليات وأبنية تأسست منذ زمن بعيد ومن ثم لا تعاني من الصراع فيما بينها، وتصبح الدولة مجسدة لديناميات المجتمع ولسلطة غير متأثرة كثيرا بالصراعات السياسية والطبقية. ومن هنا تستمد الدولة شرعيتها، كما تتضح حقيقة الاستقلال أو التمايز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة تمثل المجال الخالص للسياسة، وعندما تسعي إلي الإحاطة بالمجتمع فهي تفعل ذلك في سبيل تكريس شرعيتها علي مستوي السياسة والايديولوجيا، ولكن ذلك يرتبط أساسا بضرورة أن تتأسس سلطة الدولة علي التوفيق بين الآراء والمصالح والاتجاهات في المجتمع كما يري " يورجن هابرماس" (٦).

ويبدو من بعض الكتابات الغربية المعاصرة حول التحول الديمقراطي في بلاد عالم الجنوب التأثر الظاهر بنظرية التحديث وبخبرة المجتمع المدني في الدول الصناعية الغربية، وهذا واضح في وصم الأبنية والأنساق التقليدية بالجمود والتخلف وبكونها تعوق حدوث تحول ديمقراطي حقيقي، بل إن هذه الكتابات لا تعطي للروابط القائمة علي الاثنية والقبلية والقرابة دورا بارزا في إحداث الاصلاح السياسي باتجاه الدمقرطة والتعددية السياسية والانتخابات الحرة. في حين أن هذه الأبنية تعد بمثابة الوعاء لتفعيل دور الناس العاديين من حيث طرح مطالبهم وتوجهاتهم وممارسة أدوارهم في عمليات الدمقرطة. ومن ثم يكون هدف الروابط النابعة من أبنية تقليدية خصوصا في الوطن العربي ليس معاداة الدولة أو تحدي سلطاتها وإنما هو التعبير تنظيميا عن مطالب غير متحققة(٧). وحتي إذا ما اضطرت هذه الروابط والاتحادات إلي مواجهة الدولة فإن ذلك يرجع إلي التهديد الذي تتعرض له مصالحها بفعل سياسات الدولة في

مجال التكيف الهيكلي(٨)، وبيع وحدات القطاع العام وإنسحاب الدولة من ميادين التوظف والتعليم والدعم الغذائي..الخ.

## ١ - الابنية القاعدية وشبكات التنمية كمنظور جديد:

يؤدي الاعتقاد بأهمية التفاعل الجدلي بين الديمقراطية والتنمية في بلاد عالم الجنوب إلي عدم الاقتصار علي دور المبادرات الشعبية المنبثقة من الأبنية القاعديةgrassroots ، سواء علي المستوي الجهوي أي الخاصة بمنطقة أو إقليم معينين أو علي المستوي المحلي المديني والريفي، في التحول الديمقراطي فقط، فهناك أيضا حاجة ماسة إلي تحليل دور هذه الأبنية في الأنشطة والمبادرات التنموية، ذلك أن ازدياد مظاهر الافقار والحرمان والتهميش لقطاعات شعبية عريضة يفرض ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية وخاصة في الريف بمهام عديدة في تخفيف هذه المظاهر وتقديم الموارد المالية والفنية والبشرية، بل وتأهيل السكان المهمشين أنفسهم ورفع قدراتهم التعليمية والمهنية حتي يكونواقادرين علي العمل وناشطين اجتماعيا، بل إن هذه التنظيمات غير الحكومية يعول عليها في الحيلولة دون تقليص دور الدولة في التنمية والذي ينجم عن إتباع سياسات التكيف الهيكلي، وفي حماية عملية التحول الديمقراطي ذاتها من التهديد والتعثر(٩)، الذي ينتج عن الاجراءات القمعية الأمنية التي تتخذها النخبة الحاكمة من أجل فرض سياسات التكيف الهيكلي والتي تؤدي بدورها إلي احتجاجات شعبية علي الاجراءات التقشفية والركودية ذات الآثار السلبية إجتماعيا .

وبالنسبة لدور الروابط والمنظمات غير الحكومية التي تعبر عن مصالح الجماهير من فقراء الحضر والريف في دعم عملية التحول الديمقراطي، يمكن القول أن هذه الجماهير أدركت أهمية التعبير الجماعي عن الذات والاهتمامات، ذلك الحق الذي صادرته لفترة طويلة سلطات الدولة الرسمية، وعجزت المؤسسات السياسية الكبري مثل الأحزاب عن تأطير والتعبير عن ذلك الحق. وتتميز التجمعات الشعبية والحركات الاجتماعية بالقدرة علي احداث الاضطراب في قواعد اللعبة السياسية السائدة التي تخدم مصالح النخب المسيطرة والمتميزة، ذلك أن الطبيعة غير الرسمية وغير المنظمة تنظيما دقيقا يجعل قدرة التجمعات الشعبية في هوامش الحضر وفي الريف علي إثار المتاعب للنظام الحاكم ولاثارة

الشك في الأسس الأخلاقية التي يستند إليها أو يروج لها قدرة عالية وملموسة، ونظرا لما تتسم به قوة الوعي الجمعي الذي يتجاوز المواطنين كأفراد وبزوغ قيادات شعبية من داخلها وكون المؤيدين والمتعاطفين من الطبقات الدنيا، فهؤلاء يتميزون بالمرونة في الحركة والفعالية في التجمع والحشد، هذا بالإضافة إلي أن معظم نظم الحكم في عالم الجنوب ليست لها قدرة فعلية تمكنها من السيطرة علي القوي والآليات الناشطة في المجتمع، وهذا يتيح الفرصة للتجمعات الشعبية وللمنظمات غير الحكومية المعبرة عنها لتفعيل دورها في التحول الديمقراطي وضمان تمثيل مصالح الفئات الشعبية.

لقد أنتجت مظاهر الغضب والاحتجاج الشعبيين من أجل التحول الديمقراطي والتنمية التي تهتم بالفقراء إلي نشأة كيانات إجتماعية من قاع الحضر والريف في صورة شبكات للاتصال networks of Communication وتحالفات بين التجمعات الريفية والقبلية والدينية تقوم بالتعبير المنظم عن حالات الاحباط العام، بل انها جعلت النخب الحاكمة تضطر إلي التفاوض المستمر معها حول سبل تحقيق مطالبها(١٠).

ويثور السؤال هنا: هل تتضمن الطبيعة الخاصة لنشأة وأداء الروابط والاتحادات النابعة من المبادرات الشعبية، بما خلقته من قوة دفع نحو التغيير السياسي، تهديدا للتحول الديمقراطي أم دعما له؟ وتبدو أهمية السؤال من طبيعة بعض مجتمعات دول الجنوب بل طبيعة الدولة واللتين تعانيان من الهشاشة والانكشاف والتي دفعت البعض إلي القول بأن العلاقة بين الدولة الهشة ومجتمعها تشجع علي ظهور جماعات منافسة تهدد النظام ككل أو قادة متمردين يعملون خارج النظام السياسي. وقد تسهم دراسة التطور الحالي للمجتمع المدني في الأقطار العربية وغيرها في الاجابة علي السؤال السابق، ينطلق الباحث الأفريقي " سليستين مونجا" Monga من منهاجية التناول التي قدمها المناضل الايطالي الشهير »جرامشي« والتي تتناول ثلاثة أبعاد هامة للمجتمع المدني وهي: التنظيم، المجال القيمي/ المعياري normative space، الطابع الخاص للجماعات المنخرطة في المجتمع المدني(١١):

١- فمن حيث مستوي التنظيم، قد لا تختلف أشكال التنظيم في أفريقيا عن غيرها من اتحادات عمالية أو صحفية أو طلابية أو تضم مثقفين، ولكن التطور الحادث الآن هو أن العضوية في هذه الاتحادات أو الروابط لا تستند بالأساس إلي القبلية، حيث تنشأ جماعات علي أساس من المعايير الدينية والفلسفية

والروحية، فهناك منظمات دينية شعبية تنشط بفعالية بين شباب الحضر وهي قادرة علي تجنيد أعضاء من المجتمع ككل وليس من قطاع أو من قبيلة معينة، وذلك عكس ما كان عليه الوضع قبل عقدين أو ثلاثة. غير أن هذه الظاهرة ماتزال في بدايتها، فمايزال الكثيرون يعملون تبعا للأشكال التقليدية من التضامن.

٢- وفيما يتعلق بالمجال القيمي/ المعياري، يلاحظ أن عديدا عن التنظيمات الاجتماعية المهنية لا تهتم بالانتماءات الأولية لأعضائها ولا ينظر إلي التضامن الأولي كعامل أو كمحدد لهوية الفرد، وإن كانت بعض الروابط تنظر إلي الانتماء القبلي علي أنه عامل مساعد في خلق ظروف تشجع علي أداء دور فعال في المجتمع.

ويخالف هذا الاتجاه ما ذهب إليه "هابرماس" من أن العملية الديمقراطية ترتبط بالقدرة علي التحرر من دكتاتورية الجماعات سواء كانت أسرا أو ذات طابع أثني أو ديني، وأن الطريق إلي حرية الأفراد يتعلق بتأكيد شكل معين من الفردية(١٢).

٣- وبالنسبة لطبيعة الجماعات المنخرطة في المجتمع المدني، أبانت الخبرة المعاصرة في أفريقيا عن أن نشأة منظمات طوعية لا تنبع مما يسمي بمناخ الأزمة في دول القارة وخاصة من زاوية عدم القدرة علي إدارة المجتمع، فالإدارة الشعبية في خلق جماعات جديدة جاءت كمحاولة لسد الفراغ الناجم عن غياب الدولة بالنسبة لقطاعات معينة من السكان.

ومن أهم ما يميز المجتمع المدني الذي تشكل في الآونة الأخيرة من بني قاعدية شعبية في بلدان الجنوب بجانب قدرته الدينامية علي التعبئة الاجتماعية وتمكين المواطنين البسطاء من المشاركة، أنه أسهم في إنتاج نمط جديد من الثقافة السياسية يتكون من قيم التعاون والمساومة والمفاوضة والتعايش مع سلطة الدولة بدلا من الصراع والعنف(١٣). كذلك يؤكد هذا النمط علي مبدأ العمل الجماعي وإدراك الأعضاء بأنهم يتشاركون نفس المصير بغض النظر عن الانتماءات القبلية أوالدينية أو اعتبارات المكانة الاجتماعية. ويشير العديد من الباحثين الي حاجة المجتمعات النامية إلي نوع جديد من القادة الملتزمين بالقيم الأخلاقية والمسئولية وانكار الذات وأهمية أن يضع هؤلاء ثقتهم في المبادرات الشعبية القاعدية الجديدة وفي القيم التقليدية التي تشجع علي العمل الجماعي والمساءلة الديمقراطية وتعتبر التفاوض وسيلة عادلة ومشرفة لصنع

القرارات. كما يؤكد هؤلاء علي أن التوازن المطلوب في أداء المؤسسات السياسية لا يمكن أن يتحقق في غياب مبدأ المواطنة الديمقراطية الكاملة لكل من يعانون من التهميش. وهذا يثير مشكلة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع، فالاستقرار الاجتماعي لا يمكن إرساؤه طالما كانت المكاسب السياسية لا يصاحبها تحسن اقتصادي مواز، وهذا يعني ضرورة تحقيق الحاجات الأساسية للقطاعات الأكثر فقرا من المجتمع(١٤).

وتبرز هنا ايضا الحاجة لأداة سياسية جديدة تتولي الحد من إحتمالات حدوث صراع بين جماعات المجتمع المدني البازغ والسلطة التشريعية، وذلك يمكن أن يتم من خلال التمثيل المباشر للتنظيمات الاجتماعية السياسية غير الحكومية في البرلمان لكي تعبر عن آراء أعضائها وجماهيرها في القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية. إن ذلك كفيل بتحقق إحدي السمات الرئيسية للديمقراطية وهي أن العلاقات بين الدولة والمجتمع تقوم علي الاعتماد والاختراق المتبادلين(١٥). وإذا كان إزدياد التجمعات غير الرسمية في عديد من مدن وقري بلدان الجنوب يدل علي أن الناس لم تعد رهينة للمساعدات الحكومية لبناء مدارس وشق طرق وغير ذلك، فإن المشكلة هنا تكمن في كيفية إيجاد نقطة توازن أمثل تمكن المجتمع من موازنة سلطة الدولة دون أن يعني ذلك رفض الأخيرة تماما أو نزع الشرعية منها.

وهذا الرأي يتحفظ من ثم، علي وجهة نظر غربية تري أن منظمات المجتمع المدني نشأت لتقييد الدولة الشمولية والحد من تسلطها علي المجتمع، ولكن هذه المنظمات قامت لتحقيق أهداف مختلفة في بلاد الجنوب وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن أهم هذه الأهداف تكملة دور الدولة في مجال الرفاه الاجتماعي من صحة وتعليم وتمكين الفقراء في مناطق لا تصل إليها الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة. وتبرز الحاجة هنا إلي توسيع مفهوم المجتمع المدني وكذا نطاق منظماته لكي تشمل التنظيمات والحركات الاجتماعية الريفية التي تضم غالبية السكان.

غير أن تطور المجتمع المدني ذي الجذور الشعبية قد اتخذ مسارا آخر في دول ومجتمعات تتميز بتبلور الطبقة الوسطي ووجود منظمات قوية لرجال الأعمال والعمال والطلاب والمثقفين مثل المحامين والصحفيين وغيرهم، كما تتسم الاقتصادات الوطنية هناك بمستويات عالية من التعقد والتركيب والتخصص أو تقسيم العمل.. إلخ، ومن هنا تميزت أشكال الاحتجاج الجماهيري

بوجود حركات إجتماعية كبيرة وواسعة النطاق تتركز أساسا في المدن الكبري وفي أوساط المتعطلين والعمال والطلاب والمهمشين من مدن الصفيح Shanty towns، ولعبت هذه الحركات الاجتماعية دورا رئيسيا ، في مجتمعات أمريكا اللاتينية بصفة خاصة، في الاحتجاج علي سياسات وبرامج كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضد فساد وتسلط أنظمة الحكم العسكرية هناك، ونادت بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي(١٦). وبعد انتهاء الحكم السلطوي وبداية التحولات الديمقراطية هناك أخذت هذه الحركات الاحتجاجية الكبيرة تتراجع وتستبدل صور الحشود الجماهيرية الواسعة بأشكال تنظيمية أكثر مؤسسية تتسم بالأستقرار والأستمرار في دول مثل البرازيل وتشيلي وأورجواي والأرجنتين وغيرها.

وهناك عوامل سياسية وراء تراجع التعبئة الاجتماعية واسعة النطاق والميل إلي المؤسسية أو تحول الحركات الجماهيرية إلي أبنية مؤسسية، من أهمها أن الكنيسة والأحزاب السياسية في بلدان أمريكا اللاتينية علي وجه الخصوص كانتا تساندان الحركات الاحتجاجية الكبيرة إبان الصراع ضد الدكتاتوريات العسكرية، بل كانتا تتصوران الديمقراطية بمصطلحات المشاركة القاعدية grassroots participation والاصلاحات العضوية سياسيا واقتصاديا، غير أن الاحزاب والكنيسة هجرتا تلك الاستراتيجيات والأهداف واتجهتا الي تبني ديمقراطية ذات معني محدد يقوم علي غياب الحكم العسكري، وفي سبيل الحفاظ علي الاستقرار الديمقراطي كان هناك تحفظ علي الاحتجاج واسع النطاق، وحبذت الأشكال المؤسسية من المشاركة السياسية. ونشأ نوع من التوافق/ التراضي بين قادة الحركات الاجتماعية ونشطائها نحو ابداء الاعتدال خشية عودة الحكم التسلطي، وهكذا تغيرت تكتيكات الاحتجاج إلي أشكال مؤسسية تعتمد علي إستخدام قنوات سلمية لحل الصراع وعدم تحدي هياكل النظام السياسي، ومن ثم توليد كيانات مستقرة ودائمة وان لم تكن رسمية لضمان استمرار العمل السياسي والاجتماعي، وحتي لا تظل هذه الحركات عرضة لموجات المد والجزر التي تميزها(١٧).

ذلك أن الحركات الاجتماعية تتوافر لها فرصة تعبئة الجماهير المهمشة للاحتجاج عندما تتميز المؤسسات السياسية بالانقسام والضعف والانكشاف أمام قوة المطالب، وأيضا عندما تمتلك الجماهير موارد وتأييدا كافيين للضغط من أجل تنفيذ مطالبها. لكن عندما تتغير الظروف السياسية ولأن علاقات القوة لم

تعد تحبذ حركات الاحتجاج، فإن هذه الحركات تخبو لصالح صور أكثر مؤسسية(١٨). ومن الملفت للنظر أن قادة هذه الحركات تحالفوا مع قادة الأحزاب السياسية ونشأت تحالفات نخبوية ديمقراطية ضد نظم الحكم التسلطي وارتضي قادة هذه التحالفات بممارسة نوع من الضبط الاجتماعي للحفاظ علي الانجاز الديمقراطي الذي تحقق.

**١-١ نشأة التحالفات غير الحكومية أو شبكات التنمية:**

شهدت السنوات الماضية نشأة نمط جديد من التجمعات غير الحكومية في صورة تحالفات بين منظمات غير حكومية ذات مهام تنموية وجماعات الدفاع عن حقوق الانسان والمرأة ومنظمات تعمل علي تخفيف آثار التكيف الهيكلي والتحول إلي اقتصاد السوق وكذلك ممثلي المنتجين والموزعين ونقابات العمل وروابط الموظفين والمؤسسات المالية والأحزاب السياسية والشركات الحكومية، وذلك في صورة شبكات Networks أو تحالفات تتكون أساسا للعمل علي المستوي المحلي أو الريفي Rural Alliances في مشروعات تنموية، وهذه الشبكات أو التحالفات عبارة عن أبنية تتكون بشكل أفقي أي فيما بين منظمات غير حكومية تعمل في أغراض التنمية(١٩).

وقد تكونت الشبكات بناء علي تطور لحق بالمنظمات ما بعد الحديثة التي أضحت أصغر حجما من المنظمات ذات الحجم الكبير والتي لم تعد ملائمة لأغراض التنمية وخاصة علي المستويات الريفية والمحلية، ومن هنا كان الترابط الأفقي بين منظمات صغيرة من أجل انجاز أهداف بصورة أكثر كفاءة وفعالية، ولزيادة الفعالية فقد ضمت هذه الشبكات منظمات حكومية وعامة وكذا منظمات تسعي للربح بجانب المنظمات غير الساعية للربح PVOs، فهذا التحالف يقدم امكانيات أكبر للعمل بحكم ما تمتلكه المنظمات التي تنضوي تحت لوائه من موارد مختلفة ومتعددة من الامكانيات التمويلية والاقراضية والمعلومات والمهارت البشرية الفنية والادارية مما يعطيها طاقة أكبر علي إنجاز مشروعات التنمية التي تساهم فيها منظمات غير حكومية دولية INGOs، كما أن هذا النمط من الشبكات يؤدي إلي إزالة أسباب سوء الفهم والشكوك المتبادلة بين الأجهزة الحكومية والادارات المحلية وبين المنظمات غير الحكومية لصالح ارساء قواعد جديدة للقبول المتبادل وللتعاون المشترك ولتوفير

مجال واسع للتفاوض والمساومة في سبيل تحقيق مطالب وطموحات القطاعات الشعبية العريضة في الريف والمحليات والتي ربما لم تستفد كثيرا من ثمار التنمية منذ حصول الدول النامية علي استقلالها.

ومما يزيد من قوة وفعالية شبكات التنمية أنها تضم مختلف المنظمات التي تعمل في ميادين الإنتاج والتوزيع وتنمية المهارات والتدريب والتعليم والمعلومات وغير ذلك، فهي تضم الحكومة ورجال الأعمال ونقابات العمال والمنظمات غير الساعية للربح، ومن أهم التحديات الدافعة إلي إنشاء هذه الشبكات ما حدث من تغيرات عاصفة نحو عولمة الاقتصاد، أو ما يعرف بالاقتصاد الكوني globaleconomy ومن أهم سمات التحول هنا التركيز علي أهمية نمط الانتاج المرن غير المتقيد بنوعية معينة من المنتجات، وكذا الأيدي العاملة الماهرة، وتوسع رأس المال المخاطر، والتكنولوجيا الملائمة، ومصاحبات ثورة الاتصال والمعلومات. فتلك التحديات تفرض أن تتجمع مجموعات من المنظمات العاملة في نطاق التنمية من أجل صناعة تكامل بين مقومات عديدة للتنمية كانت متناثرة من قبل(٢٠). وهكذا تأسس نمط جديد من تحالف المنظمات العامة والناشطة علي أساس جغرافي بين شركاء عديدين.

ويمكن القول إن ميلاد هذا النمط من الشبكات أو التحالفات التنموية جاء متوافقا مع لجوء عديد من الدول إلي تغيير منطلقات استراتيجية وسياسات التنمية من التركيز علي المركزية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية إلي ما يسمي ب- «التنمية القاعدية» أو «التنمية من أسفل»(٢١). "bottoms-up" or" "growth from within"" وهناك عدة أسباب لذلك الانتقال منها أن الاقتصادات الوطنية تأثرت بشدة بتيارات العولمة globalization والتي جعلت بلدانا عديدة من الجنوب تفقد مزايا تقليدية كانت تتمتع بها من قبل مثل انخفاض الأجور ورخص أسعار الأراضي وتوافر المواد الخام وانخفاض الضرائب، فلم تعد هذه المزايا تؤثر بالضرورة وإيجابيا علي تخصص دول معينة في نوعية معينة من المنتجات، هذا بالإضافة إلي تضاؤل أهمية القطاعات المصنعة الكبيرة كمصادر لنمو التشغيل واستيعابه، والتأكيد، بدلا من ذلك، علي دور الصناعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة.

في ظل هذه التغيرات، برزت ضرورة الأخذ باستراتيجيات تنموية تستند علي شبكات تضم ممثلي الحكومات ورجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية

ويستتبع ذلك تغييرا في دور الحكومة تجاه نقل الموارد والامكانات إلي المحليات بناء علي برامج وآليات جديدة للتنفيذ في صورة تدفقات جديدة من رأس المال المخاطر risk capital ، تشجيع التطوير التكنولوجي، ترقية مهارات العمال، تقديم نصائح فنية لرجال الأعمال، إنشاء شراكة بين الجامعات والمنظمين، دفع الصادرات، الاهتمام بالبنية الأساسية وتحسين نوعية التعليم والتدريب.

وقد نجم عن ذلك التطور أن توزعت أدوار التنمية بين المحليات والمحافظات والأشكال الأخري من الحكم المحلي، وهذا ما يتيح ديناميية تقوم علي العناصر التالية:(٢٢) .

١- أن الطريق إلي التنمية المتنوعة طويلة الأمد يبدأ بتطوير موارد المحليات من البشر وقطاع الأعمال وحكومات المحافظات/ الولايات والإدارات المحلية وسكان المحليات ذاتهم.

٢- أن اية استراتيجية للتنمية لن يكتب لها النجاح إذا لم تكن مجموعة متميزة من الفاعلين المحليين منخرطة بفعالية في تخطيط وتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٣- ينبغي صناعة آليات مؤسسية جديدة لتسهيل التنسيق بين القطاعات العامة والخاصة.

٤- هناك حاجة لأن تعمل السياسات الجهوية/ المناطقية بخلق توازن بين مناطق الحضر والريف.

٥- أن أكثر استراتيجيات التنمية نجاحا هي التي تركز علي إعادة تجديد المحليات وسكانها في كل من المستويات الاقتصاديات والانسانية.

ويشير عدد من باحثي التنمية إلي التحالفات القائمة علي شبكات غير حكومية هي أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي تعتبر علامة مميزة لما يعرف الآن بـ "الموجة الثالثة" من استراتيجيات التنمية، حيث تركزت الموجة الأولي علي الانتاج الصناعي، في حين تأسست الموجة الثانية من التنمية علي توسع قطاع الأعمال من زاوية عنصر التنظيم. تستند الموجة الثالثة- وهي فيما يبدو استعارة للمفهوم الذي صاغه "صمويل هنتنجتون" عالم السياسة الأمريكي عن الموجة الثالثة من التحول " الديمقراطي " "the third wave" (٢٣) . علي شبكات

للتنمية تتسم بالمرونة واللامركزية كشرطين ضروريين لاستراتيجية التنمية من أسفل .

وتتميز شبكات التنمية الجديدة بالتقارب بين المشروعات الانتاجية والخدمية وبين الأفراد والمنظمات غير الحكومية، وبين الحكومات المحلية والمؤسسات المحلية بما يدفع في إتجاه تحسين فعالية عدد من الأنشطة مثل نشر الأفكار وتجديد التكنولوجيا والتنسيق بين مشروعات التنمية المختلفة ورفع مستوي التكامل الاجتماعي.. الخ.

## ٢-١ شبكات التنمية ومهمة بناء المؤسسات:

السؤال الأساسي الذي يفرض نفسه هنا هو : كيف يمكن أن تتحول شبكات التنمية إلي عملية من البناء المؤسسي القائمة علي قواعد وقيم وأنماط وتفاعلات بما يضمن نجاح واستمرار مشاركة الفقراء والقطاعات الشعبية والقيادات المحلية في الأبنية القاعدية في عملية التنمية؟ وكيف يمكن أن تكون هذه البنية المؤسسية بمثابة مدارس لتعليم الديمقراطية وممارستها؟ بعبارة مختصرة هل يقدر للروابط التي تتشكل بين منظمات حكومية وغير حكومية أن تتحول إلي كيانات مؤسسية مستمرة.

وتنبع أهمية هذه التساؤلات من خطورة التحديات الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي والتراجع الملحوظ للدولة في غالبية بلدان الجنوب وإصرار النخب الحاكمة وحلفائها الاجتماعيين علي هذا التراجع في ظل غياب توافق شعبي حول هذه السياسات التي فرضت بالفعل من قبل حكومات الدول الغربية وهيئات التمويل الدولية ووجدت النخب الحاكمة مصالح مادية لها من جراء تبني سياسات التكيف الهيكلي.

وحتي إذا كانت سياسات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي نابعة من حاجات وضرورات وطنية وموضوعية، فليس من شك في وجود آثار سلبية لها علي الفقراء، كذلك فإن الحاجة أضحت ماسة لكي يبادر المهمشون والمتعطلون والمهددون بالتعطل بفعل سياسات بيع القطاع العام، وكذا الفقراء والنساء وغيرهم، بتخليق كيانات أهلية وشعبية تمكنهم من المشاركة الفعالة في التحول الديمقراطي والتنمية وابداء المحاسبة والمساءلة للحكومات.

ويعتمد نجاح شبكات التنمية أو " شبكات الأمان " Safety nets علي عدد من العوامل السياسية، ومنها ضرورة توزيع الموارد العامة النادرة واتاحة اختيارات سياسية وفنية متعددة، ولأن الفقراء ضعفاء سياسيا ينبغي أن توجد جهود للتعويض إبان عملية الاصلاح في صورة توجيه الموارد العامة المتاحة لتخفيف آثار الاصلاح. ففي دراسة لها عن " شبكات الأمان " التي تأسست لتخفيف الفقر في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وشرق أوروبا خلصت «كارول جراهام» إلي درسين رئيسيين هما(٢٥):

**اولا :** يؤدي وجود بيئة سياسية تتميز بالانفتاح، عن طريق حشد التأييد السياسي للإصلاح الاقتصادي، إلي تسهيل مهمة تخفيف الفقر. فالنظم السياسية المنفتحة تكون قادرة علي تشجيع المشاركة في جهود تخفيف الفقر من قبل مجموعات متنوعة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية، بحيث تستطيع الوصول إلي الفقراء والمهمشين وخلق مصلحة لهم ليس فقط في الإصلاح الاقتصادي وإنما في الديمقراطية ذاتها أيضا . وهنا يلعب الاتصال الفعال دورا هاما في جعل الاصلاح مسألة حيوية سياسيا. كما أن استراتيجيات الاصلاح التي تعتمد علي مشاركة المستفيدين منه والمنظمات التي تمثلهم يتوافر لها تأثير طويل الأجل في تقوية قدرة هذه المنظمات.

ثانيا: يؤثر معدل ونطاق الاصلاح الاقتصادي علي كافة الأطراف، فإذا ما كان الاصلاح سريعا فإنه يستطيع أن يتيح فرصا ذهبية للحكومات لإعادة توجيه الموارد العامة للجماعات المهمشة من السكان، بينما ينتج عن الإصلاح البطيء إتاحة المجال أمام قوي المعارضة لكي تتوحد دفاعا عن المنافع التي تحصل عليها من الانفاق العام، وفي حالات عديدة نتج عن هذا النوع من الاصلاح ليس فقط تعويقه، بل أيضا تهديد عملية التحويل الديمقراطي ذاتها.

وبالنسبة لما يمكن أن تضطلع به شبكات التنمية أو التحالفات علي نطاق محلي من تشكيل كيانات مؤسسية دائمة، فقد أدت بعض التجارب إلي خلق كيانات إقليمية من خلال إدخال المشروعات/ الشركات والروابط ونقابات العمال ومؤسسات الائتمان وكذا الحكومات الجهوية والمحلية في تفكير ثقافي واقتصادي وسياسي متميز في منطقة معينة(٢٦)، فقد شجعت هذه الحكومات علي خلق برامج تقدم ائتمانا وقروضا ومنحا، كما يمكن أن تقوم بتدريب وتنمية مهارات العاملين، وتقديم المعلومات المطلوبة عن الأسواق وعن متطلبات

الانتاج والتصدير والمنتجات الجديدة، هذا فضلا عن مشروعات البنية الأساسية والمرافق. كذلك تستطيع الحكومات المحلية تعديل الاطر القانونية والتنظيمية حتي تتناسب وطريقة عمل شبكات التنمية أو شبكات الأمان.

وهناك أيضا عامل آخر يسهم في خلق كيانات مؤسسية من خلال شبكة أو تحالف التنمية علي المستويات الريفية والمحلية وهو أن تتمتع المشروعات المحلية التي يناط بهذه الشبكات تخطيطها وتنفيذها بقدر عال من الاستقلالية والاعتماد علي الذات، وهذا يتطلب بدوره ضرورة وجود وسط /بيئة اجتماعية مدعمة أو مساندة. ومما يعطي لمنظور البنية القاعدية grassroots perspective مصداقيته أنه يؤكد علي مفهوم الحاجات الإنسانية الأساسية، بينما يركز المنظور المركزي علي التصنيع وتنمية البنية الأساسية(٢٧) .

وتبدو امكانية قيام شبكات أو تحالفات التنمية ببناء أطر مؤسسية مستقرة من كونها إحدي المهام التي تقوم بها هذه الشبكات، فهي تتولي " تجسير" أو خلق روابط بين المنظمات والاتحادات الأعضاء في الشبكة، حتي أطلق عليها البعض ،منظمات "التجسير"(٢٨) :Bridging Organizations، كما أنها تجمع بين منظمات مختلفة الأهداف والوظائف وإن كانت تشترك في حقل التنمية وحل مشكلاتها، فهي تعني بتقريب التباينات الاجتماعية التي تضر بالفقراء من أجل إحداث تغيير بنيوي مستمر، وتقوم أيضا بسد الفراغ بين المؤسسات الاجتماعية الكبيرة والأفراد.

ويمكننا أن نفترض هنا أن التنمية المستديمة أو المتواصلة يمكن أن تؤدي الي بلورة الطابع المؤسسي لشبكات التنمية أو لمنظمات التجسير، وهو ما يتم عن طريق الخطوات الثلاث التالية(٢٩) .

١- أن التطوير المستمر وطويل الأمد الذي تقوم به المشروعات الناجحة علي المستوي المحلي تقوم في إطاره المنظمات المحلية بتعبئة الطاقات والموارد المحلية لممارسة أنشطة في الأجل الطويل. فإذا لم توجد هذه المنظمات فمن المحتمل أن تتراجع المشروعات الناجحة التي قامت بها مبادرات غير حكومية، وخاصة بعد إنسحاب وكالات التمويل الخارجية. وهكذا فإن بناء منظمات محلية غير حكومية يعتبر قضية أساسية في التنمية المستديمة.

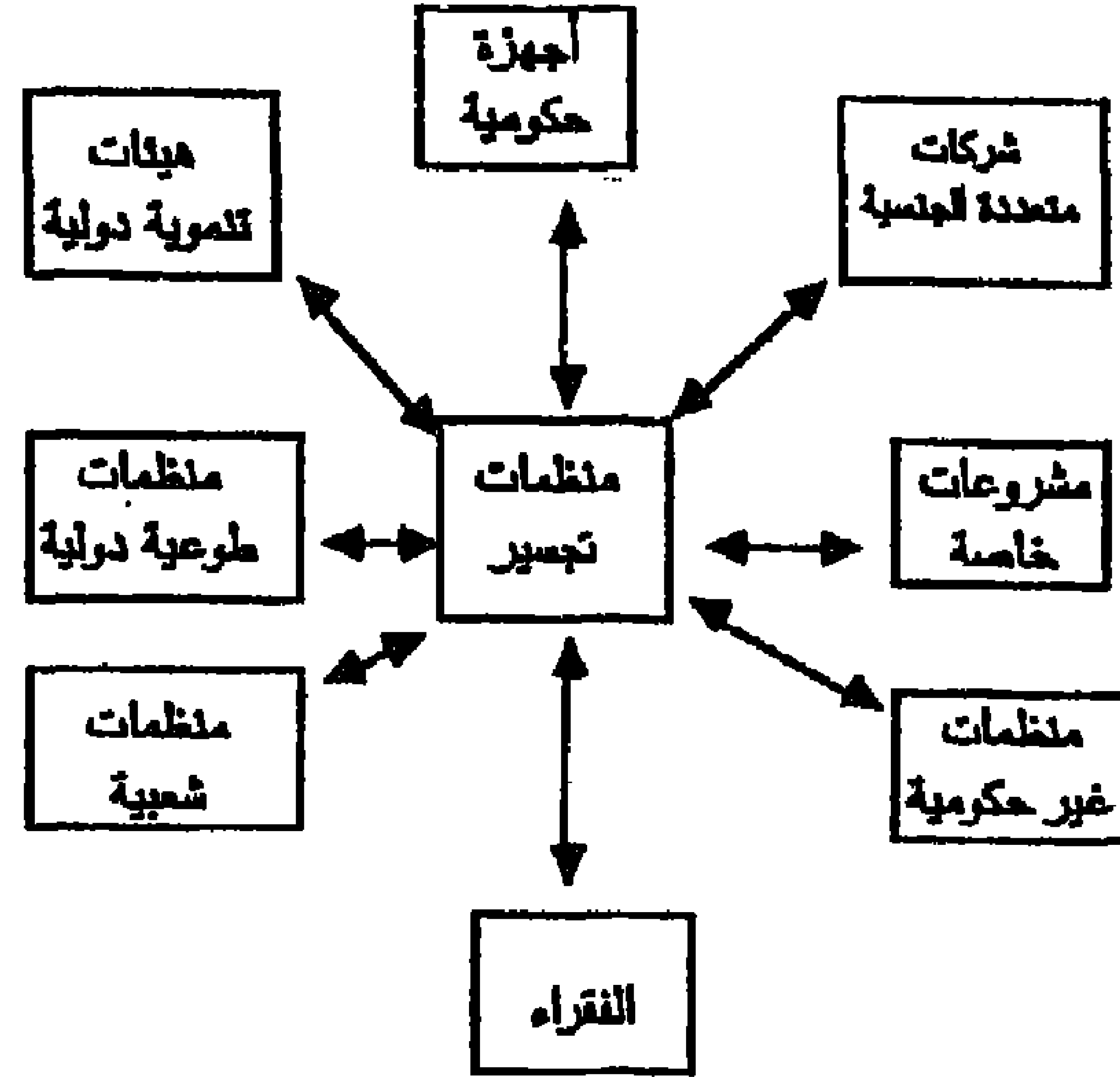
٢- يعتمد إستمرار التنمية في المدي الأطول علي الروابط بين المشروعات والمنظمات المحلية، فالتعاون بينها ضروري للابقاء علي جهودها ولتوسيع هذه الجهود، ذلك أن بعض مؤسسات التنمية الدولية يزعم أن موظفي الحكومة المحليين والقادة في القري والمشروعات التي تسعي للربح يعرقلون مهام هذه المؤسسات، مما يوجب إقامة روابط بين المنظمات ذات النشاط المشترك في مجال التنمية.

٣- يتوقف إستمرار المشروعات الناجحة غالبا علي تمكين المجتمعات القاعدية من التأثير في السياسات الوطنية والجهوية، فلابد من توصيل أصوات المستفيدين من المشروعات التنموية المحلية حتي لا تتعرض استمرارية التنمية للتعثر، ومن هنا فإن تأسيس روابط رأسية يعد أمرا هاما.

ويتفق باحثون عديدون علي أن التنمية المستديمة sustainable development هي أساسا مشكلة مؤسسية، ذلك أنها تتضمن بناء مؤسسات إجتماعية في صورة أبنية وعادات وقواعد وقيم تمكن جميع الناس من تحسين نوعية الحياة بطرق متواصلة وعادلة، وفي غياب هذه المؤسسات لن يفعل إدخال التكنولوجيا ورأس المال والموارد الأخري سوي زيادة الأثرياء ثراء وقوة بدلا من توجيه عوائد التنمية للفقراء. وتنطبق تلك الحقيقة علي الدول الصناعية المتقدمة ذاتها، إذ يعتبر خلق بني مؤسسية لتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة بمثابة تحد حقيقي في المجتمعات الصناعية، ومن ثم فإن وجود مؤسسات محلية تمكن الأفراد من الارتباط مع المعطيات أو الظروف المحلية يعد أداة هامة لحيوية المجتمعات الصناعية، ومن هنا تأسست روابط بين منظمات متنوعة للتعامل مع التغير الاجتماعي والثقافي السريع(٣٠). ونشأت صور عديدة من الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتنسيق عبر القطاعي في الدول الصناعية لحل مشكلات عدة مثل تجديد الحضر والتنمية الاقتصادية المحلية.

وبدورها عرفت الدول النامية مطالب وترتيبات مؤسسية جديدة من أجل تمكين الفقراء من المساهمة في إحداث التغيير باتجاه التنمية المحلية، وظهرت روابط تجسيرية بين الأجهزة الحكومية والمشروعات الخاصة ومنظمات التنمية الطوعية وغير الحكومية والجمعيات الدينية ووكالات التنمية الدولية من اجل تقليل الفوارق في الثروة والقوة والثقافة وبين الفقراء والأغنياء وبين الحضر والريف. غير أن شبكات التنمية أو منظمات التجسير ماتزال تواجه تحديات قوية في الدول النامية كما يتضح من الشكل التالي:

شكل (١)




**شكل رقم (١):**
**منظمات الربط/ التجسير والشبكات المرتبطة بها**
Source: L. David Brown, "Bridging Orgnizations and Sustainable Development", Human Relations, Vol. 44, no. 8, 1991, Fig. 1, p. 812

يبين الجدول بعض المنظمات والهيئات المرتبطة فيما بينها بشبكات أو منظمات تجسير بعلاقات متبادلة، فقد تستخدم منظمات التجسير موارد من الأجهزة أو الوكالات الحكومية أو من الهيئات الدولية للعمل مع منظمات شعبية أو منظمات غير حكومية أو مباشرة مع فقراء غير منظمين كما يتضح من الأسهم. وقد تعمل منظمات مع شبكة من الهيئات المكونة لها كما يبين الخط المتقطع، وأن مثل هذه الشبكة يمكن أن تستمر في العمل بعد تكوين منظمة التجسير وكما هو واضح تقع منظمة الربط/ التجسير في ملتقي الأسهم المتعددة، وهناك مزايا ومخاطر لدور هذه المنظمة، فهي كفاعل أساسي بين المنظمات والهيئات تمارس تأثيرا كبيرا علي الأحداث كأن تكون وعاء للأفكار والابداعات وكمصدر للمعلومات وكوسيط في توزيع الموارد. وفي نفس الوقت فإن منظمات الربط تعتبر محلا لمطالب متنازعة عديدة من مكوناتها المختلفة، فموقعها المركزي يجعلها عاملا مساعدا في نمو الترتيبات المؤسسية الجديدة، غير أنه يعرضها، في نفس الوقت لضغوط سياسية وإقتصادية من الأطراف المكونة لها.

وهناك نظرية سائدة في حقل المنظمات غير الحكومية تري أن الروبط فيما بين منظمات التنمية تحركها الحاجة إلي القوة والموارد، وتنظر إلي الاتجاهات

والقيم كـ "أبنية فوقية" لا تمارس سوي تأثير ضئيل، وأن توزيع المـوارد والقـوة أمر أساسي لفهم الفعل الجماعي(٣١)، ولكن العديد من الدراسات الميدانية أثبـت أن هذه المقولـة غير صحيحـة إلـي حد كبير، فـالقيم والأتجاهـات تلعب الـدور الرئيسي في تكوين شبكات التنمية أو منظمات التجسير، في حين يوجـد حضـور قليل لمسألة الموارد، فهذه المنظمات تعمـل فـي ظـل واقـع يتسـم بنـدرة المـوارد والقوة ومن هنا فإن العمل الجماعي يمكـن أن ينشـط فـي غيـاب القوة والمـوارد الرسمية وعندما توجـد قيـم ورؤي مشـتركة تدفـع فـي إتجـاه هـذا العمـل فبعـض الشبكات تمكنت من اجتذاب اساتذة الجامعات الخبراء في الاسكان للعمـل معـها، في حين تعاون البعض الاخر مع الوزارات الحكومية في جهود التدريـب ورفـع مستوي المهارات الفنية، كما نشطت مجموعة اخري في حقل المعلومات او فـي انشطـة التعليم غير الرسمي(٣٢).

ويبدو الطابع الموسسي وضرورته من زاويـة أن شـبكات التنميـة تتمـيز عـن نموذجـي التنميـة القـائمين علـي التخطيـط أو السـوق بتركيزهـا علــي النــاس أو المواطنين "people centered".

والجوانب البيئية والروحية من التغير الاجتمـاعي، فـي حيـن يركـز نموذجـا السوق والتخطيط علي جانب الانتاج"production - centered" ، ولـم يتمكـن اي منهما من اطلاق الطاقات الخلاقة لدي الفقراء، بـل إن تركـيز القـوة والـثروة هو نتيجة حتمية علي حين يعمـل منظـور التنميـة مـن أسـفل علـي زيـادة فعاليـة عمليـات المنافسـة والتفـاوض والتعـاون لاشـراك أطـراف متنوعـة الاتجاهـات والمصـالح في صناعة قرار التنمية المحليـة مـن خـلال سـد الفجـوات بيـن البنيـة القـاعدة فـي المحليـات وصـانعي السياسـة وبيـن القطاعـات والأقـاليم وكـذا بيــن الثقافات المختلفة.

## ٢- المنظمات الدولية غير الحكومية والتنمية في عالم الجنوب:

في إطار ما تشهده التطورات الدولية من إتجاهـات العولمـة أو الكوكبـة علـي صعيد الاتصال والمعلومات والاقتصاد، أضحت قضايا التنمية في بلدان الجنوب تتأثر بهذه الاتجاهات وحيث نشـطت منظمـات عالميـة غيـر حكوميـة فـي مجـال تقديم المساعدات والخبرات المالية والفنية والتدريبية لبلدان الجنوب، وقـد تبلـور هذا الاتجاه حتي نشأ ما أضحي يعرف بـ- «سياسة كونية» global policy مـن خلال المنظمات والمؤتمرات الدولية بما يتجاوز الدولة "beyond the state"

كوحدة أساسية من النظام العالمي، وإذا كانت التنمية علي المستوي القاعدي تحولت إلي نموذج أساسي في مواجهة نموذجي التخطيط والسوق كما سلف القول، فإن مشاركة المنظمات العالمية غير الحكومية مع شبكات التنمية في الدول النامية دفعت كثيرا من الباحثين إلي القول بأن تضافر جهود هذين الطرفين أسهم في نشأة نموذج أساسي آخر يبدأ بالمجتمعات المحلية الصغيرة وصولا الي السياسات الكونية(٣٣)، فمن أجل أن تحظي هذه السياسات بقبول شعوب العالم ولكي يقوم هذا القبول علي حد أدني من المعرفة عن المؤسسات المسئولة او الصانعة لهذه السياسات، ينبغي أن تكون جهودها في مجالات التنمية المحلية ظاهرة وحاضرة وسط الفقراء والمهمشين من حضر وريف الدول النامية، وتتبع هذه الجهود من واقع أن المشكلات الكونية مثل البيئة والانفجار السكاني والبطالة والتصحر ونقص المياه تؤثر علي الآلاف من المجتمعات المحلية في كافة القارات.ويشار إلي أن السياسات العالمية التي تتبناها المنظمات الدولية غير الحكومية لكي تعمل بكفاءة لابد أن تحظ بحد أدني من الشرعية المنبثقة من معرفة والاحاطة بظروف ومشكلات المحليات، ويجب أن تحصل المنظمات الدولية غير الحكومية علي هذه المعرفة من سكان المحليات أنفسهم من خلال الاحتكاك اليومي بالبيئة وبمشكلات الواقع.

ويهتم أصحاب هذا المنظور بادماج شعوب العالم في صياغة السياسة الكونية بحسبان تأثيرها الملحوظ في حياتهم، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مؤسسات النظام الدولي لما قبل الحرب الباردة تعبر عن السياسات الخارجية الرسمية للدول(٣٤). ومن هنا فإن صنع السياسة في المنظمات الدولية الحكومية يعد امتدادا لمؤسسات صناعة السياسة الرسمية في الدولة علي أساس نخبوي مما يجعلها لا تحفل كثيرا باهتمامات الناس العاديين وهمومهم وقد بدأت الحركات الشعبية القاعدية تفرض نفسها علي الدول فرادي وعلي النظام الدولي ذاته في كافة أنحاء العالم وأصبح لها صوت مسموع في الحوار العالمي الذي يدور الآن حول أي من القيم الأساسية يتم التركيز عليها، وبرزت قيمتا السلام والتنمية(٣٥). فقد أضحت أشكال ودوافع السلام تؤثر علي الأفراد مثلما تفعل ذلك بالنسبة للدول وصار هناك تأكيد علي مشاركة حركة الأفراد في دعم السلام. كما نما إدراك متزايد لمعني معين للتنمية يؤكد علي أن التنمية هي خلق لظروف إنعاش أو إزدهار إمكانيات الأفراد، ومن هنا برز التأكيد علي أن مشاركة البني القاعدية البازغة تعد بمثابة قيمة كونية.

والواقع أن المنظمات الدولية غير الحكومية لعبت دورا هاما في صياغة الإعلانات والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان والمرأة والطفل والأقليات، وكذلك في مراقبة انتهاكات حقوق الانسان من قبل الدول والجماعات غير الرسمية، وفي مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في بلدان عديدة من شرق أوروبا إلي القارات الثلاث، وفي إطار دعم أنشطتها نشأت اتحادات دولية من المنظمات غير الحكومية الوطنية.

وقد برزت الحاجة إلي مراجعة مفاهيم التنمية خاصة في إطار نشأة وإنتشار منظور السياسة الكونية، ومن هنا لم تعد التنمية مجرد تكرار للنماذج الغربية، فقد ظهرت دعوات لادخال البعد الوطني الداخلي أو المنبثق من عمق المجتمع، وهذا يفرض أيضا تحديات علي خطط التنمية الوطنية المركزية، إذ ينبغي إيلاء الاهتمام للمشروعات المحلية صغيرة الحجم التي تتسم بالاستقلالية وبالإعتماد علي الذات لجهة التأكيد علي المشاركة المحلية والتمكين empowerment والتي تتطلب إطارا مجتمعيا مساندا ومتجانسا، في نفس الوقت، مع منظور المشاركة والاستقلالية للبني القاعدية.

وتنبع الحاجة إلي هذا المنظور الجديد من اخفاق التنمية القائمة علي الأساليب المركزية والتي اضطلعت كل من الدول والمنظمات غير الحكومية الدولية INGOS ، والذي أكد علي التصنيع ومشروعات تنمية البنية الأساسية علي نطاق كبير. ويجب الانتقال، بالتالي إلي نموذج للتنمية يركز علي إشباع الحاجات الأساسية في المستويات القاعدية المحلية عن طريق إشراك المنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية في عملية صنع السياسة.

ويقسم البعض المنظمات غير الحكومية الناشئة في ميادين التنمية إلي أربعة أنماط رئيسية هي(٣٦).

١- اتحادات تضم منظمات وطنية في مجال حقوق الانسان والتنمية والمساعدة الانسانية، مثال ذلك الهلال الأحمر الدولي والصليب الأحمر الدولي، إتحاد الكنائس العالمي. الخ.

٢- وكالات دولية تديرها سكرتاريات موجودة في الغرب، مثال ذلك منظمات أوكسفام OXFAM وكيرCARE ، وانقاذ الأطفال.Save the Children

٣- منظمات وطنية في دول العالم الثالث.

٤- جماعات مساعدة ذاتية علي المستوي المحلي تتميز بالحجم الصغير والطابع المحلي وغير الرسمي. هناك تقسيم آخر للمنظمات غير الحكومية الناشطة في حقل التنمية يتكون من الأنماط الثلاثة التالية(٣٧) .

(أ) مؤسسات دولية للتعاون في التنمية
International Development Cooperation Institutions (IDCII)
(ب) منظمات تنمية غير حكومية نشأت في دول العالم الثالث.
Non -Governmental Development Organizations (NGDOs)
(ج) منظمات علي مستوي محلي - قاعدي
Grass roots Organizations (GRO)

وتقوم المؤسسات الدولية للتعاون في التنمية، ومقرها أساسا في الدول الغربية، بتمويل منظمات التنمية غير الحكومية من العالم الثالث، فالأخيرة تكونت من أفراد يعملون بمكافآت، ولا تسعي هذه المنظمات للربح وهي منظمات خاصة وتعمل في إطار قانوني وهي تنشط في مشروعات أو برامج التنمية، وتؤكد هذه المنظمات علي المشاركة الشعبية والتعلم الجماعي، في حين تنشط المنظمات القاعدية في مجال التنمية الذاتية المستديمة(٣٨).

ومن خلاصة دارسته لأكثر من ٩٠مشروعا للتنمية في ١٩ دولة، يشير "برتراند شنيدر"Schneider ، الباحث السويسري إلي تبلور " رؤية كونية" للتنمية الريفية تقوم علي الأولويات والمدركات الجديدة التالية(٣٩) .

١- أن المبادرة (بالتنمية علي أساس محلي غير حكومي) انتقلت من الشمال إلي الجنوب.

٢- يجب أن تأخذ التنمية في الاعتبار حاجات فقراء الريف.

٣- ينبغي أن تحظي مشروعات التنمية ذات الحجم الصغير بالأسبقية علي المشروعات الكبيرة ويجب أن تتكامل الأولي في إطار استراتيجية إقتصادية كلية.

٤- لابد أن يحظي إنتاج الغذاء المحلي بالأسبقية علي إنتاج المحاصيل النقدية الموجه للتصدير أو علي التنمية الصناعية.

ويميز " شنيدر" بين أنماط معينة من المنظمات علي المستوي القاعدي وهي(٤٠) :

(أ) منظمات غير حكومية تعمل في مشروع واحد.
(ب) منظمات غير حكومية تنشط في مجموعة صغيرة من القري.
(ج) منظمات غير حكومية تعمل علي نطاق إقليمي أو في مقاطعات.
(د) منظمات غير حكومية علي المستوي الوطني.
(ه) منظمات غير حكومية دولية تنشط في عدة دول.

وتنبع الحاجة الي التركيز علي دور المنظمات غير الحكومية في سياسات التنمية العالمية من حقيقة أن جهود التنمية اللامركزية في المجتمعات المحلية القاعدية تجد مشقة في التعامل مع البرامج الحكومية للتنمية المركزية في بلدان الجنوب والتي تدعمها حكومات الشمال الصناعي والمنظمات الحكومية الدولية. ومن هنا يشار إلي أهمية أن تتكيف الحكومات مع رؤية كونية للتنمية الريفية بدعم سياسات المساعدة الاقتصادية الكلية مثل الاصلاح الزراعي وسياسة السكان وتنمية شبكات العيادات الشعبية الصغيرة للرعاية الصحية وانشاء مزارع تجريبية ولكن علي الرغم من غياب ثقة الحكومات في أنشطة المنظمات غير الحكومية، فإن الأخيرة يمكن أن تقوم بوظائف معينة مفيدة، يجب علي الحكومة أن تقوم بتدريب موظيفها علي أن يكونوا مشاركين أكفاء في السياسة الكونية الجديدة.

وقد لاحظ العديد من الباحثين أن المنظمات غير الحكومية الدولية التي تنشط في مجال مساعدة فقراء الريف يجب أن تتفهم احتياجات المجتمعات المحلية وأن تنطلق منها، وليس من التوجهات التنموية الدولية. كما لا يجب اغفال دور الحكومة المركزية، ويشار هنا إلي أهمية دور وسائل الاعلام في التعريف بوظائف وأدوار المنظمات غير الحكومية في التنمية(٤١). كما ينبغي أن تنشط هذه المنظمات بدورها في الاتصال والتعامل مع وسائل الاعلام الجماهيري لكي تمدها بمعلومات وبيانات عن أنشطتها المختلفة وما تؤديه من رسالة ثقافية وتنموية.

وهناك أدوار هامة أخري للمنظمات غير الحكومية في إطار شبكات التنمية الدولية الجديدة مثل تنمية الديمقراطية من خلال توسيع الأشكال القائمة من الديمقراطية أو خلق آليات جديدة، فهذه المنظمات يمكن أن تنمي مجالات ديمقراطية حتي في ظل حكم دكتاتوري عن طريق التزامها باتباع الاجراءات الديمقراطية في الأنشطة التي تتولاها بنفسها، فهي بمثابة مدارس تجريبية لتعلم

الديمقراطيـة، وبحيث يمكـن لـها أن تطـور توجـهات عامـة نحـو الدمقرطـة مـع ضرورة الخطوات الثلاث التالية(٤٢):

(أ) الدفع في إتجاه التغير الاجتماعي.

(ب) العمل معا لخلق مراكز قوة جديدة للضغط من أجل تغير بنيوي.

(ج) صناعة وتنمية قيادات محلية ووطنية تنتقل من العمل الأهلي إلـي العمـل السياسي والتنفيذي.

وحـول شـكل العلاقـة بين المجتمعـات المحليـة والمنظمـات غـير الحكوميـة وسياساتها الكونية يثور السؤال: هل ينبغي علي هـذه المجتمعـات أن تتوافـق مـع هذه السياسات الكونية التـي تميز أنشـطة المنظمـات الدوليـة غير الحكوميـة؟ أم يجب أن يرتبط الاثنان في عملية تفاعلية؟

تقدم مجتمعــات أمريكـا اللاتينيـة مثـالا علـي العلاقـة بيـن المحليـات والريـف والمنظمـات الدوليـة غير الحكوميـة، فالمنظمـات الخاصـة الناشـطة فـي التنميـة تميزت بالتنظيم الجيد وحصلت علي تمويل خارجي مكنها من إقامـة مشـروعات محلية صغيرة الحجـم وقليلـة التكلفـة وتتمتـع بقدر مـن الاستقلال عـن الأجـهزة الحكومية، وبناء علي ذلك يستنتج البعض أن التنمية القائمة علي نمـط المشـروع الصغير والذي يمكن أن يستفيد منه أكبر عدد ممكن من النـاس يمكـن أن تسـتمر في ظل أنساق منظمة ذاتيا ومكونة من منظمات محليـة وأخـري أجنبيـة طوعيـة بجانب ممثلي أجهزة الدولة.

وهكذا فإن انبعاث حركات جديدة تتبنـي اهتمامـات كونيـة فـي كـل مـن بلـدان الشمال والجنوب، يؤدي إلي بروز حوار حقيقي أو جدل واسع علي نطاق عالمي تشارك فيه الأطراف الثلاثة التالية(٤٣) .

١-نخب سياسية ومثقفة تمثل الأفكار ما بعد المادية في الغرب.

٢- هـؤلاء الذيـن يتعرضـون للتـهميش بفعـل التوسـع التجـاري والأتمتــة، أو استخدام الآلة والمعلومات علي نطاق واسع، في كل من الشـمال والجنـوب علـي السواء.

٣-أصحاب التوجهات التقليدية الذين يرفضون مشروع التحديث.

ومن هنا، فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في اللقـاءات التـي تعقـد بيـن الحكومات وممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئـات التمويـل الدوليـة الأخري معنـاه إتاحـة المعلومـات للمواطنين الذيـن يتـأثرون بـبرامج التكيـف الـهيكلي، كمـا ان إيـلاء الاهتمـام لموضـوع حقـوق الانسـان السياسـية والمدنيــة

والأقتصادية وخصوصا حقوق المشاركة والتعبير والحصول علي الطعام يمكن الحكومات المدنية التي تبحث عن المساعدات من التفاوض بقوة مع هيئات التمويل الدولية من خلال ابداء التحفظ علي البرامج والشروط المفروضة التي تتعارض مع صيانة وضمان حقوق الانسان.

ويشار هنا إلي وجود خلاف وتفاوت واضح يصل إلي حد التناقض بين التطور الديمقراطي كظاهرة شائعة الآن واحتمالات عودة السياسات التعاضدية/ الادماجية أو " الكوربوراتية" corporatism ، وأشكال أخري من السلطوية، والواقع أن التحدي يكمن هنا في أن التحول الديمقراطي الليبرالي لا يسير بنفس سرعة وتيرة التحول الاقتصادي إلي آليات السوق والخصخصة وفتح الاسواق الوطنية أمام تدفقات السلع والمنتجات الأجنبية في ظل إتفاقيات الجات. ففي حين تميز الاصلاح الاقتصادي باطلاق قوي السوق تعاني عملية الاطلاح السياسي من ميل النخب الحاكمة الي التسلط والتحكم ذلك أن نظم حكم عديدة في عالم الجنوب تتخذ ترتيبات متعددة لضمان إستمرارها في السلطة، وبينما تدعم سياسات التكيف الهيكلي قيام طبقة من أصحاب الثروات يعول عليها في التحول الي الديمقراطية، فإنها تهدد بالخطر مصالح الأجنحة البيروقراطية والعسكرية والتكنوقراطية من النظام السلطوي ولذلك يلجأ مصالح الأجنحة البيروقراطية والعسكرية والتكنوقراطية من النظام السلطوي ولذلك يلجأ في ظروف تناقص الموارد إلي اللجوء لآليات فساد واستمالة أو إغراء لعدد قليل من المنتفعين في إطار سياسة إدماجية لهؤلاء المنتفعين، وهذا يعد أسلوبا أقل تكلفة من سياسة الانفاق العام علي قطاعات اجتماعية كبيرة.

وقد لا تكون السياسة الادماجية متعارضة مع تعددية محدودة في المجتمع أو في النشاط الاقتصادي في ظل سياسات التكيف والانتقال من السلطوية، ويمكن لمنظمات غير حكومية أن تنشط بعض الشيء بجانب التعاونيات، وجماعات المصالح ولكن إدارة الحوار بين الدولة وهذه الجماعات غير الرسمية أو غير الحكومية تحتاج إلي مستوي ملموس من النضة لكلا الطرفين(٤٥). فالدولة لا ينبغي لها أن تحتكر إدارة العلاقات الاجتماعية، كما أن الجماعات الاجتماعية لا يجب ان تهدد سلطة الدولة حتي لا يتطور الأمر سلبا تجاه الانفلات الاجتماعي، ومن هنا فإن التعاضدية أو الإدماجية كسياسة قد تشكل إطارا مفيدا لادارة التوترات الناشئة عن عدم التجانس في التغير السياسي والاقتصادي.

## هوامش الفصل الأول:

(١) انظر في ذلك:

P.O. Ekeh، "The Constitution of Civil Society in African History and Politics:"، in B. Caron، A. Gboyega & E. Osaghae، eds.، Democratic Transition in Africa، Ibadan: CREDU، 1992، pp. 190-2

(2) Larry Diamond،:"The Globalization of Democracy"، in: R.O. Slater et al.، eds.، Global Transformation and the Third World، Boulder: Lynne Rienner، 1993، pp. 61-2.

(3) Ibid.، p. 82

(4)Eghosa E. Osaghae، "The Study of Political Transitions in Africa:" Review of African Political Economy، Vol.22، No.64،1995،pp.188-9.

(5) Richard Sklar & C.S. whitaker، eds.، African Politics and Problems in Develpment، Boulder:Lynne Rienner،1991، pp.6-7.

(6) J.Habermas، Legitimation Crisis، T.McCarht trans.، London: Heinemann،1976، chapter1.

(7) P.Wignarja، ed.، New Social Movements in the South: Empowering the People، London: Zed press، 1993، p. 12.

(8) Ibid.، p. 13، Osaghae، Op. Cit.، pp 191- 2.

(9) Celestin Monga، "Civil Society and Democratization in Francophone Africa"، The Journal of Modern African Studies، Vol. 33، No. 3، pp. 369-1

(10) Ibid.، p. 363

(11) Ibid.، pp. 369-70

(12) Ibid.، pp. 369

(١٣) انظر في ذلك:

Donald Rothchild & Naomi Chazan، ed.، The Precarious Balance: State and Society in Africa، Boulder: Lynne Rienner، 1998.

(14) Ibid.، pp. 15- 17.

(١٥) ولمزيد من التفاصيل انظر:

J.W.Haberson، D. Rothchild and N. Chazan، eds.، Civil Society and the State in Africa، Boulder: Lynne Rienner، 1994.

(16) Patricia L. Hipsher، "Democratization and the Decline of Urban Social Movements in Chile and Spain"، Comparative politics، Vol. 28، No. 3، April 1996، pp. 273-4.

(17) Ibid.، pp. 275-6.

(١٨) انظر في ذلك:

Guillermo O'Donnell and Phillipe Schmitter، Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies، Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press، 1986، ،J.Higley ad R. Gunter، eds.، Elites and Democratic Consolidation in Eastern Europe and Latin America، New York and London: Cambridge Univ. press، 1991.

(١٩) انظر كمثال:

Stewart R. Clegg، Modern Organizations: Organization Studies in the Post-Modern World، London: Age، 1990، pp. 180-2

(20) Ibid.، p. 181

(21) Robert Agranoff، :Rural Interprise Alliances in three Nations: NGO Net Work Policy and Administration"، presented to the Conference on the Role of Arab and Middle East Non-Governmental Organizations in National Development Strategy، Cairo، 1-3 April 1993، Dept. of Public Aministration، School of Economics & Political Science، Cairo Univ.، Indiana Univ. (IDS)، and Social Fund for Development، p.2.

(22) Ibid.، p.3

(23) Samuel Huntington، The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century، Norman & London: Univ. of Oklahoma Press، 1991.

(24) Carol Graham، "The politics of Safety Nets"، Journal of Democr acy، vol.1 No.2، April 1995، pp. 142-3

(25) Ibid.، p144.

(٢٦) انظر في ذلك

Frank Pyke and Werner Sengenberger، eds.، Industrial Districts and Local Economic Regeneration، Geneva: International Institute for Labor Studies، 1992.

(27) Chadwick F. Alger، "Grass- roots perspective on Global Policies for Development"، Journal of Peace Research، Vol. 27، No. 2. 1990، p. 157.

(٢٨) انظر في ذلك:

D.C. Korten، Getting the 21st Century: Voluntary Action and the Global Agenda، West Hartford، CT.: Kumarian Press، 1990.

(29) D. Goulet، Incentives for Development: The Key to Equity، New York: New Horizons، 1989،pp. 25-7.

(30) Ibid.، p31

(31) L.D. Brown، "Bridging Organizations and Sustainable Development:، Human Relations، Vol. 44، NO. 8، 1991، p.822.

(٣٢) انظر في ذلك الدراسة الميدانية علي عدد من شبكات التنمية في بعض الدول الآسيوية في نفس المصدر، ص ص ٣١٨- ٧٢٨.

(33) Chadwick Alger، op. Cit.، p. 156

(34) Ibid.، p 156- 7

(٣٥) انظر في ذلك:

Chadwick Alger، "Values in Global Issues: The Global Dialectic in Value Clarification:"، in : James E. Harf & B. Thomas Trout، eds.، The politics of Global Resources: Energy،

Environment، population and Food، Durham: Duke Univ. Press، 1986، pp. 261-3.

(36) C.Alger، "Grass- roots perspectives on Global policies for Development"، op. cit.، pp. 157- 8.

(37) Mario Padron، "Non- governmental Development Organization: from Deveopment Aid to Development Cooperation،" World Development، vol. 15، 1987، p.71.

(38) Ibid.، p. 69.

(39) B.Schneider، The Barefoot Revolution: A Report to the Club of Rome، London: Intermediate Technology publications، 1988، pp. 15- 17، Cited by: C. Alger، op. cit.، p. 159.

(40) Alger، Ibid.، p.159

(41) Schneider، op. cit.، p.233.

(42) Ernesto D. Garilao، "Indigenous NGOs as Strategic Institutions: Managing the Relationship with Government and Resource Agencies"، World Development، vol.15، 1987، p.119.

(43) C. Alger،"grass roots perspectives.."، op. cit.، pp. 165-6

(44) Sigrun I. skogly،"structural Adjustment and Development of Human Rights: An Agenda for Change"، Human Rights Quarterly، Vol. 15، No.3، 1993، pp. 775-77.

(45) Timothy Show، "Africa in the Global political Economy at the End of the Millenium: What Implications for politics and policies"، Africa Today، Vol.42، No.4،1995، pp.22-23

## الفصل الثانى

# القطــــاع الأهلـــى والتطــــور

# الديمقراطــى فى عــالم الجنــوب

يقدم هذا الفصل ثلاث تجارب مقارنة تمثل كل واحدة إحدي القارات الثلاث في مجال ما قامت به المنظمات غير الحكومية وشبكات التجسير التنموية من جهود عديدة من أجل تمكين القطاعات الشعبية المهمشة والفقيرة من المشاركة السياسية والتعبير عن الآراء والمصالح وبما يؤدي إلي دفع التحول الديمقراطي وترسيخه واستمراره وبما يضفي علي عملية الدمقرطة ذاتها طابعا شعبيا لا يجعلها تتحول إلي النخبوية التي تصب غالبا في صالح جماعات سياسية واقتصادية متميزة وضيقة وحتي يتم تحصين عملية التحول الديمقراطي ضد التهديدات والتحديات التي قد تؤدي إلي التراجع أو التعثر.

وسوف تتم دراسة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية السياسية في زامبيا والتي تعد من أهم حالات التحول الديمقراطي الحديث في القارة الأفريقية.

ومن القارة الآسيوية اختار الباحث الفلبين كنموذج للنضال الديمقراطي السياسي والمدني ضد الحكم السلطوي ثم شيلي من قارة أمريكا اللاتينية وهي تجربة ثرية في ميدان الصراع السياسي والكفاح الديمقراطي ضد نظام عسكري ظل قابعا في السلطة لمدة تزيد عن سبعة عشرة عاما.

ويمكن القول بصفة عامة أن أدوار المنظمات غير الحكومية في التنمية السياسية ودفع التحول الديمقراطي أظهرت الحاجة لعدة متطلبات، بعد النجاح في تأسيس الديمقراطية، ومن أهمها ضرورة العمل في مناخ يتسم بالمشاركة حتي يتمكن الفقراء من الاندماج في العملية السياسية بما يضمن ترقية القدرة علي التعبئة ورفع الامكانية الاقتصادية لهم. هناك أيضا الشرط المتعلق باحتمالات استمرار العمل الأهلي، وذلك يتوقف بالأساس علي امتلاك موارد كافية للقوة المؤسسية السياسية والاقتصادية.

## ١- زامبيا :

حصلت زامبيا علي استقلالها عن الاحتلال البريطاني في عام ١٩٦٤ وظلت محكومة بنمط الحزب الواحد غير الأيديولوجي، ذلك النمط الذي شاع في عديد من مجتمعات العالم الثالث حتي بداية التسعينات والذي لا يتبني أيديولوجية

محددة المعالم أو متماسكة كما أنها لا تتسم بالانغلاق والجمود، بل تتميز بالطابع البراجماتي الذي يتأثر بتوجهات الحاكم وما يعتريها من تغيرات مستمرة.

وقد ظل الرئيس كينيث كاوندا في الحكم منذ إستقلال البلاد عام ١٩٦٤حتي عام ١٩٩١ عندما انتهت مدة رئاسته وخسر في انتخابات الرئاسة وقبل الخسارة في ظاهرة نادرة الحدوث في عالم الجنوب، كما ظل الحزب الحاكم الواحد وهو حزب الاستقلال الوطني الموحد (UNIP) تحت رئاسة كاونداحتي عام ١٩٩١ عندما بدأت البلاد تعرف التعدد الحزبي والسياسي عقب انتخاب الرئيس شيلوبا.

وهناك أسباب عديدة وراء اختيار زامبيا كحالة لدور المجتمع الأهلي في التنمية السياسية من أهمها أن هذا البلد الأفريقي من النماذج القليلة التي عرفت استقرارا سياسيا طويل الأمد في ظل الحزب الواحد ولم تعرف ظواهر الانقلاب العسكري أو التمردات والصراعات العنيفة علي الحكم سواء لأسباب قبلية أو عرقية أو دينية.. الخ، هذا فضلا عن أن الرئيس السابق كاوندا بذل جهودا عديدة لخلق نمط من التعبئة الشعبية خلف قيادته - وإن كانت موجهة من أعلي- وعن طريق إطار شبه مؤسسي يستند عليه سواء عن طريق الحزب الحاكم أو من خلال تجربة التعاونيات في الريف، ورغم أن هذا الاطار ظل محكوما من قبل السلطة ومقيدا بتوجهاتها وتعليماتها، إلا أن دلالاته الهامة تكمن في أن النظام السياسي هناك لم يعرف ظاهرة الحاكم الفردي أو شخصنة السلطة التي تعوق امكانات التحول الديمقراطي الجاد وهو ما يحدث في عديد من بلدان الجنوب عموما ومجتمعات أفريقيا خصوصا. وهذا ما جعل عملية التحول إلي التعددية السياسية والحزبية تتم بسلاسة في زامبيا ودون عنف بفعل يكتب بدلا منها عدم اعتراض الرئيس كاوندا علي نتيجة الانتخابات التي جاءت في غير صالحه.

ومن أهم ما يميز الحياة السياسية في زامبيا لجوء الحكومة عقب الإستقلال مباشرة إلي إقامة اتحادات تعاونية في الريف تتولي أدوارا عدة مثل تسويق المنتجات الزراعية والاقراض أو الائتمان وتوزيع البذور والأسمدة والمعدات والآلات علي الفلاحين وقد حددت الحكومة وظائف اتحادات المزارعين علي النحو التالي (١):

١- تحسين مستوي معيشة الفلاحين ومحاولة تحقيق توقعاتهم من التنمية.
٢- استخدام الأسلوب التعاوني في زيادة الإنتاج الزراعي.
٣- إنشاء منظمات أعمال ريفية تدار من قبل المزارعين.

٤- تعليم الناس الإدارة الديمقراطية التعاونية بما يسهم في خلق تقاليد المشاركة.
٥- التأكيد علي التوزيع العادل للأرباح.
٦- مساعدة سكان الريف علي البقاء هناك ومن ثم تقليل الهجرة من الريف إلي المدينة.

وقد شجع الرئيس " كاوندا " الفلاحين علي إنشاء اتحادات تعاونية تقوم الحكومة من جانبها بتوفير الموارد اللازمة لها، سواء في صورة تقاوي وبذور وأسمدة للمزارعين كأفراد أو في صورة شق الطرق وتوفير المياه وإقامة مزارع نموذجية وتوزيع الآلات والمعدات الزراعية والتي يستفيد منها الفلاحون بشكل جماعي.

هذا بجانب إتجاه الحكومة الزامبية إلي إقامة قري نموذجية أو تقديم مدخلات زراعية أو أموال وكان يتم تسويق منتجات هذه المزارع تعاونيا ، كما كانت الارباح تقتسم فيما بينها. وقد أتاح هذا النظام فرصا للمزارعين للعمل في حقولهم الخاصة بالإضافة إلي العمل في المزرعة التعاونية(٢).

ومن الملاحظ أن المجتمعات التعاونية تنتمي إلي إتحاد يربط فيما بينها علي مستوي المنطقة، ومع عام ١٩٦٤ نشأت ثلاثة إتحادات جهوية للمناطق الشرقية والشمالية والجنوبية، وقامت الحكومة بتوجيه هذه الاتحادات في مجال تجميع المنتجات الزراعية وتوزيعها علي الأعضاء وغير الأعضاء، كما تشتري المنتجات الزراعية لحساب الهيئة الوطنية للتسويق The National Marketing Board وقد يكون هذا الاطار التنظيمي هو الذي دفع البعض للقول بأن الحكومة التي سيطرت علي حركة التعاونيات أو المنظمات الفلاحية عن طريق "وزارة التعاونيات"، اتخذت التعاونيات أداة في يدها لتوسيع سلطاتها في المناطق الزراعية وتحقيق أهداف رسمية وحزبية أكثر من كون هذه التعاونيات مبادرة قاعدية أو محاولة لتطوير مجتمع أهلي فعال. فقد تحكمت الإدارة الحكومية في التمويل وتحديد الأسعار ونظام تسويق المنتجات الزراعية، ومن هنا أدي نقص التمويل والإستثمارات، بجانب غياب سياسة واضحة للتدريب وللتأهيل المهاري إلي ضعف حركة التعاونيات مع نهاية السبعينات(٣).

وكانت الحكومة قد أصدرت في بداية السبعينات "الميثاق التعاوني" (٤) The Cooperative Act والذي شجع المزارعين علي العمل في مزارع صغيرة مع تفضيل تقديم القروض لهذه المزارع مما يعني عمليا جمود الاتجاه

التعاوني، فقد أعطي الميثاق التعاوني سلطات عديدة لوزارة التعاونيات من أهمها تشجيع إقامة مجتمعات تعاونية جديدة وحل التعاونيات القائمة وغير الفعالة. واتجهت الحكومة إلي إقامة " الاتحاد التعاوني لزامبيا" Zambia Cooperative Federation في عام ٣٧٩١ لكي يضم الاتحادات التعاونية الفرعية علي مستوي المناطق وتشكلت قيادة منتخبة للاتحاد من المديرين الممثلين للاتحادات الجهوية بجانب ممثلين لهيئات أخري ذات صلة بأعمال الاتحاد العام مثل المكتب التجاري للمزارعين The Commercial Farmer's Bureau ووزارة التعاونيات (٥). وأصبح الاتحاد العام بمثابة الشركة القابضة المسئولة عن إدارة التعاونيات كشكل من أشكال الصيغة الادماجية أو الكوربوراتية من زاوية تمثيل مصالح وتجميع مطالب أعضاء الاتحادات الجهوية الفرعية وكذلك في التفاوض مع الجهات الحكومية أو منظمات القطاع الخاص. وأضحي الاتحاد العام بمثابة اللجنة التنفيذية للحركة التعاونية المسئولة عن التفاوض مع الحكومة بخصوص أسعار المنتجات ودعم التسويق وكذلك التفاوض بشأن الإئتمان الزراعي الذي تقدمه مؤسسات التمويل المختلفة سواء علي المستوي الوطني أو الدولي.

غير أن الحكومة بادرت، بمفردها ودون تشاور مع قادة الحركة التعاونية عام ١٩٨٣ إلي الاعلان عن إدمّاج الحركة التعاونية في الحزب الحاكم (حزب الاستقلال الوطني الموحد) وفي عام ١٩٨٨ أعيد تنظيم الحركة التعاونية بحيث تتماشي مع الهيكل التنظيمي للحزب الحاكم عندما أعلنت وزارة التعاونيات أن كل الاتحادات النوعية الفرعية يجب أن تقيم اتحادات تعاونية علي مستوي الأحياء لكي تتلاءم مع بنية الحزب الحاكم علي مستوي الحي. وخطت الحكومة خطوة أخري نحو إحكام قبضتها الادماجية علي الحركة التعاونية وذلك في عام ١٩٨٩ حينما أقدمت علي إلغاء الهيئة الوطنية للتسويق الزراعي وأعطت وظائفها في تسويق المحاصيل وكذلك نقلت كافة أصول الهيئة إلي الاتحاد التعاوني العام، واتجهت في عام ١٩٩١ إلي نقل الإشراف علي الكيان التعاوني من وزارة التعاونيات إلي الاتحاد التعاوني العام أو المركزي، وخاصة في مجال تنظيم وإدارة عمليات التدريب والتعليم لأعضاء التعاونيات(٦). وهكذا تضخمت أدوار ومسئوليات الاتحاد وأضحي يسيطر علي المشروعات الكبري علي المستوي الوطني.

وأضحى الهيكل التنظيمي للاتحاد يشمل المكتب الرئيسي في العاصمة "لوساكا" وأربع شركات فرعية وأربعة أقسام، ويتولي المكتب الرئيسي أمور تخطيط المشروعات والإشراف علي التمويل وكذا التنمية التعاونية والعلاقات العامة والمناقصات والشئون القانونية. وتتمتع الأقسام والفروع بصلاحيات شبه مستقلة في إطار السياسة العامة التي يضعها الاتحاد، تتصل بشئون الأفراد والمحاسبة والتسويق. ومن الناحية النظرية ينعقد لقاء سنوي عام يكون بمثابة هيئة عليا لصنع السياسة التعاونية العامة ويتولي انتخاب هيئة المديرين من ممثلي الفروع والأقسام بجانب ممثل عن الحكومة. ويمكن القول أن الاتحاد أدي عدة وظائف وأدوار سواء من حيث تمثيل المصالح أو الإستثمار أو النشاط التجاري. ومن المهم التركيز هنا علي دوره في تمثيل المصالح، فمن المفترض أن يمثل الاتحاد الحركة التعاونية لدي المؤسسات الأخري مثل الحكومة والجهات الأخري ذات الصلة بأنشطة الاتحاد سواء علي المستوي الدولي مثل الاتحاد التعاوني الدولي والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، أو علي المستوي الوطني مثل الحزب الحاكم والادارات الحكومية التي تتعامل مع السياسات الزراعية.

غير أن محاولة الاتحاد الالتفاف علي تدخل الحزب الحاكم في إدارة الحركة التعاونية اخفقت، ذلك ان ادماج الاتحاد في المؤتمر العام والمجلس الوطني للحزب الحاكم (أي المكتب السياسي) جعلته بمثابة جزء من الحزب، حيث لم تمكنه هذه العضوية من التأثير الايجابي في سياسة الحزب، وحدت من استقلاليته وزادت من سيطرة الحكومة عليه، ومن هنا فقد القدرة علي التفاوض الجماعي والمساومة مع الحكومة، وانحصر دوره في المصادقة علي سياسات وقرارات الحزب والرئيس(٧).

ومع هزيمة الرئيس "كاوندا" في انتخابات الرئاسة في أواخر ١٩٩١ وفوز زعيم تجمع المعارضة "فريدريك شيلوبا" Chiluba بالرئاسة، والذي بادر بتدشين نظام التعدد الحزبي في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي وتشجيع إقتصاد السوق والتي ربطها بضرورة مساعدة القطاعات الأفقر من السكان، خاصة وأن النهاية السلمية لحكم الرئيس السابق بجانب خطوة التعدد الحزبي أدت إلي تقليل نفوذ جماعات المصالح علي سلطة وموارد البلاد وأطلقت يد الحكومة في التركيز علي تحسين مستوي معيشة الفقراء والذي كان قد تأثر بشدة بفعل سياسات الرئيس السابق التي عملت علي إلغاء الدعم عن السلع الأساسية،

مما أدي لانـدلاع مظـاهرات الطعـام فـي عـامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ وحـدوث محاولتين انقلابيتين في أواخر عام ١٩٩٠ وسبتمبر١٩٩٧مع أن حكومة الرئيس الجديد " شيلوبا " اتجهت إلي تحرير أسعار الذرة، المحصول الرئيسي في البلاد في ديسمبر ١٩٩١، إلا أنه لم تحدث مظـاهر للاحتجـاج الشعبي، لأنـها قـامت بشرح أبعاد هذا الإجراء وخاصة لحماية القطاعات الأكثر انكشافا من السكان. وبادرت الحكومة أيضا بإنشاء وحدة المشروعات الصغيرة (Micro-Projects Unit MPU) بتمويل من البنك الدولي والإتحاد الأوربي، وتولي إدارتها «مكتب تخطيط التنمية الوطنيةNational Development Planning Office »، وهو مكتب تابع للحكومة(٨).

وقد تجاوبت "وحدة المشروعات الصغيرة" مع المقترحات المقدمة من المنظمات المحلية غير الحكومية بخصوص عدة قضايا منها تجديد البنية الأساسية، وقد تطلب إنجاز البرنامج مساهمة المجتمعات المحلية ب- ٢٥% من جملة التكاليف سواء في صورة تمويل نقدي أو أيدي عاملة، كما ساهمت الإدارات المحلية التنفيذية بتقديم المقترحات والتسهيلات للتحرر من القيود البيروقراطية. ويمكن القول إن «وحدة المشروعات الصغيرة» أحيت روح الاعتماد علي الذات والمساعدة الذاتية لدي سكان الريف الذين عانوا طويلا من تجاهل الدولة. وأدي إعطاء المحليات دورا بارزا في مواجهة الفقر الي توفير دعم سياسي لعملية الإصلاح الاقتصادي من خلال خلق قاعدة تأييد في أوساط القطاعات الشعبية. وقد أسهم برنامج تخفيف الفقر - الذي انطلق من التركيز علي عنصر الطلب - في تشجيع الجماعات المحلية علي التعبير سياسيا عن مصالحها وبما يدعم الممارسة الديمقراطية ويمكن القول إن التغير السياسي السلمي في زامبيا أدي إلي إعادة توجيه أو تخصيص الموارد لصالح القطاعات الفقيرة من السكان.

**٢- الفلبين:**

هي إحدي دول جنوب شرق آسيا وتعبر عن حالة بالغة الثراء من حيث الصراع السياسي العنيف والدموي والتجارب الديمقراطية المعوقة، وكذا التنمية الاقتصادية التي تنتعش في بعض الأحيان ثم تنتكس تحت وطأة تسلط النخبة الحاكمة والمديونية الخارجية المتزايدة والآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي لجهة انعدام العدل الاجتماعي في مجال توزيع الدخول والخدمات،

ورغم أن الفلبين تشهد في السنوات الأخيرة مظاهر عدة للاستقرار السياسي والتداول السلمي للسلطة، إلا أن هناك تحديات عدة تواجه عملية التحول الديمقراطي من أهمها العلاقة الحرجة والتي تتسم بالتوتر المكتوم بين الدولة والمؤسسة العسكرية حيث تتنازع الأخيرة اتجاهات متعارضة بين العداء للديمقراطية وتحبيذ دور مستمر للجيش في مراقبة الأوضاع السياسية هناك، وبين تأييد التحول الديمقراطي ومساندته ومحاولة إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية المدنية.

وقد وصل النظام الحاكم في عهد الدكتاتور السابق " فرديناند ماركوس" إلي وضعية الأزمة الشديدة بفعل الطابع الممعن في الفردية السلطوية وازدياد ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي واستخدام أشد أنواع القمع الأمني والعسكري لحركات المعارضة المدنية والسياسية، وكذلك ضد الأقلية المسلحة التي تتزعمها جبهة "مورو" وأدي إقدام أجهزة الأمن علي اغتيال زعيم المعارضة المدنية " بنينو أكينو" حال نزوله مطار العاصمة "مانيلا" عندما عاد من منفاه القهري في الخارج، الي ازدياد حدة السخط الشعبي وتوسيع مظاهر الغضب الجماهيري الذي تحول إلي ثورة شعبية توجت بهروب ماركوس وعائلته خارج البلاد في فبراير ١٩٨٦ بعد حكم فردي دام زهاء عشرين عاما منذ ديسمبر ١٩٦٥حتي فبراير ١٩٨٦، وكان نظام ماركوس قد فقد التأييد الخارجي وخاصة الأمريكي له مع إعلان وزير الخارجية الأسبق "جورج شولتز" عن اعتراف واشنطن برئاسة السيدة "كورازون أكينو" زوجة زعيم المعارضة الذي اغتالته أجهزة الأمن بأوامر مباشرة من ماركوس(٩). ولجأ الأخير كما هو معروف الي العاصمة الأمريكية.

وقد صدر الدستور الجديد عقب تولي "كورازون أكينو" الرئاسة بفترة قصيرة، ليدشن التحول الديمقراطي، ووافقت عليه أغلبية شعبية بلغت ٨٧%، ونص الدستور علي فترة رئاسة واحدة لمدة ست سنوات. ورغم أن الجيش وقف إلي جانب الثورة الشعبية وكان له دور فعال في انتقال السلطة سلميا من "ماركوس" إلي "أكينو" إلا أن العلاقة بين الرئيسة الجديدة والجيش مرت بهدوء قصير الأجل، ثم عادت للتوتر بعدما ثبت تورط قيادة الجيش وعلي رأسها وزير الدفاع "انريل" في نوفمبر ١٩٨٧ في محاولة انقلاب فاشلة حيث عرف وزير الدفاع بولائه لماركوس ومعارضته للدستور الجديد. هذا فضلا عن أن نسبة التأييد للدستور الجديد في أوساط المؤسسة العسكرية لم تكن كبيرة، فقد بلغت

٦٠% فقط، مما يدل علي وجود انقسام واضح في هذه المؤسسة، فقد خرجت منها الحركة المعروفة باسم " حركة إصلاح القوات المسلحة " والتي عبرت عن استيائها من فساد ودكتاتورية الحاكم السابق ماركوس، وأيدت فيما بعد الرئاسة الجديدة والدستور الجديد، في حين قاوم الجناح الآخر عملية الإصلاح الديمقراطي وظل علي ولائه للدكتاتور السابق، وكان قد أقدم علي قمع المظاهرات الشعبية التي قام بها الفلاحون وطالبوا فيها الرئيسة الجديدة باتخاذ اجراءات جادة في ميدان الاصلاح الزراعي الذي نادت به " أكينو" وكان هدف الجناح الموالي لماركوس في الجيش من قمع المظاهرات بعنف احراج الرئيسة الجديدة. وزاد توتر العلاقة بينهما مع حدوث عدة محاولات انقلابية ضد الحكم المدني انتهت بعزل وزير الدفاع "انريل"وتولي الجنرال "اليتو" بدلا منه وقد عرف عنه تأييده الشديد للرئيسة "أكينو" واتجاهاته السياسية المعتدلة، كما أنه قام إبان محاولة الانقلاب التي جرت في نوفمبر ١٩٨٧ باقناع المتمردين بالإستسلام(١٠).

وسوف يتم التركيز علي دور المنظمات الشعبية وغير الحكومية أو حركات المجتمع الأهلي عموما من الأحزاب والكنيسة الكاثوليكية في مقاومة حكم الرئيس الأسبق ماركوس والضغط من أجل إخراجه من السلطة وإرساء معالم التحول الديمقراطي.

لعبت أحزاب المعارضة الرئيسية دورا بارزا في المقاومة الشعبية والمدنية ضد استبداد وتسلط الحكم الفردي لماركوس، ومن الملفت للنظر أن هذه الأحزاب تنوعت في اتجاهاتها بين اليمين واليسار والوسط والتقت علي مصلحة واحدة هي التخلص من نظام الحكم القائم، فقد كان هناك " حزب التحرير" الذي يعبر عن يسار الوسط بجانب " الحزب الوطني" الذي يعبر عن يمين الوسط، وهما اللذان قادا المعارضة في الفترة السابقة علي فرض الأحكام العرفية في الفلبين عام ١٩٧٢ وفي السنوات التي تلت إجراء الانتخابات التشريعية للبرلمان (الجمعية الوطنية) في عام ١٩٧٨ والتي قام نظام ماركوس بالتزوير والتزييف لها بما أدي لفوز حزبه «حركة المجتمع الجديد» والذي قام نظام ماركوس بالتزوير والتزييف لها بما أدي لفوز حزبه " حركة المجتمع الجديد" والذي ضم في صفوفه معظم أعضاء "الحزب الوطني" الذي سبق وكان في المعارضة، وفي مواجهة ذلك تجمعت قوي المعارضة في عدد من الأحزاب السياسية علي النحو التالي(١١):

١- حزب " منظمة الاتحاد الديمقراطي" الذي تزعمه " سلفادور لوريل" والذي خاض انتخابات الرئاسة كنائب لكورازون ، ثم تولي الرئاسة منذ عام ١٩٩٢.

٢- الحزب الديمقراطي الفلبيني.

٣- حزب " لابان" أو " قوة الشعب" وكان يتزعمه " بنينو اكينو" الذي اغتاله جهاز الأمن في مطار مانيلا في أغسطس ١٩٨٣، ودخل الحزب في تحالف مع الحزب الديمقراطي الفلبيني. وقد شكلت الأحزاب الثلاثة جبهة موحدة معارضة في انتخابات عام ١٩٨٤، وبالأضافة إلي هذه المجموعة، كانت هناك عدة أحزاب أخري رفعت شعار مقاطعة الانتخابات، ومنها " تحالف الاتحادات العمالية" و "الاتحاد الوطني للتحرير".

وداخل القوات المسلحة نشأت حركة الاصلاح كما سبق القول والتي قادت بالتحالف مع السيدة " كورازون" ووزير الدفاع عملية الاطاحة بماركوس. هذا فضلا عن حركات المعارضة المسلحة التي ضمت "الجيش الشعبي الجديد" والذي ضم بين صفوفه أعضاء الجناح العسكري للحزب الشيوعي الفلبيني المحظور رسميا، إلي جانب جبهة تحرير " مورو" التي ضمت الثوار المسلمين وهي محظورة قانونا أيضا.

وقد لعبت الأحزاب السياسية المعارضة سواء تلك التي خاضت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ أو التي قاطعتها دورا بارزا في كشف مظاهر التزوير للانتخابات وما شابها من عنف شديد مارسته أجهزة الأمن والحزب الحاكم، نجم عنه فوز حزب " ماركوس" بأغلبية مصطنعة بلغت ١٠٨ مقاعد من مجموع ١٨٣ مقعدا، في حين حصلت المعارضة علي ٥٩ مقعدا منها ٤٩ مقعدا لحزب "منظمة الاتحاد الديمقراطي" وستة مقاعد لتحالف حزب زعيم المعارضة الراحل "اكينو" (قوة الشعب) مع الحزب الديمقراطي الفلبيني(١٢).

وقد وقفت الكنيسة الكاثوليكية في الفلبين في صدارة القوي المدافعة عن الديمقراطية والمعارضة لاستبداد وفساد حكم " ماركوس" بل إنها قادت المعارضة في الدفاع عن حقوق الانسان والدفع في طريق التحول الديمقراطي، وزاد من فعالية دور الكنيسة الوطنية النفوذ العالمي الذي مارسته الكنيسة الكاثوليكية الأم في الفاتيكان في ممارسة الضغوط علي الحكومات السلطوية في شرق أوروبا مثل بولندا وفي أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين وجواتيمالا ونيكاراجوا والسلفادور وهاييتي وكوريا وتشيلي وباراجواي، بجانب

الفلبين والتي كان لزيارة البابا " يوحنا بولس الثـاني" للفلبيـن فـي فبراير ١٩٨١ دور بارز في تشجيع قوي المعارضة ضد نظام حكم " ماركوس"(١٣).

فقد مارست الكنيسة الكاثوليكية في الفلبين بقيادة أسقف العاصمـة مـانيلا دورا سياسيا هامـا فـي توجيه الانتقـادات لفساد حكـم مـاركوس واسـتغلاله للسـلطة وانتهاكه لحقوق الانسان، كما دعته إلـي إحـترام المبـاديء الأخلاقيـة فـي عمليـة التصويت وخصوصـا ابـان الانتخابـات الرئاسية التـي تمـت فـي ١٩٨٦/٢/١٥ والتي شـهدت تزويـرا واسـع النطـاق، إذ حصـل مـاركوس علـي ٥٣,٨% مـن مجموع أصوات الناخبين، فـي حيـن حصلـت زعيمـة المعارضـة "أكينـو" علـي ٤٦,٢%، وقد أعلنت الكنيسة رفضها التام لما تم مـن تزويـر لنتـائج الانتخابـات لصالح ماركوس وأكدت فوز زعيمة المعارضـة. وأصـدر أسـاقفة الكنيسـة بيانـا دعوا فيه إلي إعلان المعارضة السلمية لحكم ماركوس وأعوانه حتي يتخلي عـن السلطة(١٤). وهذا الموقف يعتبر استمرارا لما قامت به الكنيسة مـن معارضـة ودفاع عن الديمقراطيـة طـوال السـنوات السـابقة لاجـراء الانتخابـات. فقـد أقـدم ماركوس علي إلغـاء الأحكـام العرفيـة عـام ١٩٨١ والتـي كـان أعلنـها فـي عـام ١٩٧٢، ومع ذلك لـم يتخـل عـن الحكـم السـلطوي، فقد أعلـن عـن تمتعـه بحـق إصدار القوانين والقـرارات التـي لـها قـوة القـانون إذا اقتضـت الضـرورة ذلـك، ورغـم أنـه نقل هـذه الصـلاحيـات إلـي الجمعيـة الوطنيـة (البرلمـان) فـي ينـاير ١٩٨١، إلا أنه برر احتفاظه بنفس الصلاحيات في حالة فشـل الجمعيـة الوطنيـة في اتخاذ إجراءات عاجلـة تقتضيـها الضـرورة، ولجـأ إلـي تعديـل الدسـتور مـن خلال الاسـتفتاء وبمـا يسـمح لـه بالاحتفـاظ بالرئاسـة سـت سـنوات أخـري، وتـم الاستفتاء بتزوير واضح تبين من موافقة ٨٠% من الناخبين علـي هـذا التعديـل. بيد أن الكنيسة بقيادة أسقف العاصمة عبرت صراحة عن إدانتـها لـهذا الاسـتفتاء فـي ١٩٨١/٤/٢٠، كمـا عـبر أسـقف العاصمـة عـن أن المواطنيـن أحـرار فـي مقاطعتهم لانتخابات الرئاسة، التي تمـت بعـد ذلـك فـي يونيـو ١٩٨١، إذا كـانت ضمائرهم تملي عليهم ذلك في رد صريح علي زعم مـاركوس بـأن البابـا بولـس الثاني أعلن أن عدم التصويت يعد "خطيئة أخلاقية". وكان أن أحتدت المواجهـة بين الطرفين ووصلت إلي حد إتهام أسقف مانيلا لماركوس بقمع الحريات الدينية في البلاد(١٥).

ويشار أيضا إلي إنخراط عدة قساوسة ورهبان في قوي المعارضة السياسية، فقد كشف النقاب فـي أغسـطس ١٩٨١ عـن وجـود عـدة مجموعـات دينيـة منـها

"حركة العفو وإطلاق سراح المعتقلين"، و "الحركة العالمية للعدل والسلام"، وكانت تعمل في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية وهي تجمع يساري، وهكذا فإن التقاء رجال الدين مع الحركات اليسارية، بما فيها "الجيش الشعبي الجديد" الجناح العسكري المقاتل، أظهر قناعة مشتركة بفساد حكم ماركوس وبالأوضاع المزرية التي خلقها.

هذا إلي جانب ما قامت به الكنيسة الكاثوليكية من إحداث التقارب بين قيادات المعارضة ذاتها، فقد أقنعت "سلفادور لوريل" بالتخلي عن الترشيخ، لمنصب الرئيس والتنسيق مع زعيمة المعارضة "أكينو" عقب اغتيال زوجها، بالنزول معها علي منصب نائب الرئيس في الانتخابات التي جرت في فبراير ٦٨٩١ والتي زورها ماركوس مما أدي الي ثورة شعبية انتهت بهروبه خارج البلاد وتولي اكينو الرئاسة(١٦). هذه الأدوار المتعددة توضح الثقل السياسي للكنيسة بجانب القوة الروحية لها إستنادا إلي أن ٨٥% من مجموع السكان يدينون بالمسيحية الكاثوليكية. ومن الجدير بالذكر أن الكاردينال "سين" Sin أسقف الكنيسة كان قد أرسل قبل شهر من انتخابات فبراير ١٩٨٦ رسالة الي حوالي ٢٠٠٠ كنيسة محلية في ربوع البلاد يطالب الكاثوليك بالتصويت للأفراد الذين يتبعون تعاليم المسيح حول الانسانية والحقيقة والصدق والأمانة واحترام حقوق الانسان والحياة(١٧). وقد فهمت الرسالة علي أنها تأييد غير مباشر لزعيمة المعارضة ،أكينو« ويعتبر دور الكنيسة الكاثوليكية وقيادتها في معارضة حكم ماركوس والاطاحة به من الحالات البارزة جدا في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية عموما.

ويمكن الحديث هنا عن دور الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عانت منها البلاد في التعجيل باسقاط حكم ماركوس، فبدلا من أن تكون عاملا معوقا للتحول الديمقراطي تحولت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والتي ترافقت مع مظاهر الفساد والاحتكار العائلي من قبل عائلة ماركوس لموارد البلاد الرئيسية، الي قوة دافعة للتحول الديمقراطي من خلال تنامي قوة الحركة العمالية التي قامت باضرابات عديدة. فقد وصلت مديونية البلاد الي حوالي ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٦، وانخفضت حصيلة الصادرات بنسبة ١٥% في عام ١٩٨٥، إلي جانب انكماش الانتاج الصناعي بنسبة ١٣% في نفس العام بسبب ضعف الطلب الداخلي، كما انخفضت الواردات من المواد الأولية اللازمة للتصنيع، وتراجع الإنتاج الزراعي ولم تتجاوز نسبة النمو فيه ١% فقط. رغم أن القطاع الزراعي

يعتبر القطاع القائد للاقتصاد والكفيل بإصلاحه لأنه يضم نحو ٦٢% من جملة السكان، وحيث عانت غالبية سكان الريف من تدهور أوضاعها المعيشية. ولم تؤد اجراءات الاصلاح الزراعي في أكتوبر ١٩٧٢ إلي تحسين حقيقي للأوضاع الاقتصادية في الريف، بفعل التفاف كبار الملاك والعائلة الحاكمة وأصدقائها علي القرار وحالت دون تنفيذه، هذا بالإضافة الي أن عائلة الرئيس ماركوس وأتباعها احتكرت تقريبا قطاع زراعة وتصنيع كل من السكر وجوز الهند وهما من المحاصيل الزراعية الرئيسية في البلاد(١٨).

ووصلت حدة الأزمة الاقتصادية الي تراجع معدل النمو في الاقتصاد ككل، وتردي الأوضاع المعيشية في صورة وجود نحو ٢٩ مليون نسبة من سكان الفلبين البالغ عددهم ٥٦ مليون نسمة عاجزين عن الحصول علي الطعام المناسب، كما أن ما لا يقل عن ٤٠ مليون نسمة كانوا يعيشون تحت خط الفقر، ووصل معدل البطالة الي ٥٠% من مجموع القوة العاملة والتي تقدر ب- ٢٠ مليون فرد، هذا فضلا عن عمليات تهريب الأموال للخارج التي قام بها ماركوس وعائلته وقدرت بعشرين مليار دولار كثروة شخصية لماركوس فقط، ومن ناحية أخري فان أعباء خدمة الديون الخارجية كانت تلتهم حوالي ٥٠% من جملة حصيلة الصادرات منها ٣٥% تذهب وحدها لسداد فوائد هذه الديون مما يعني بقاء جزء كبير من أصل الديون بدون سداد(١٩).

ويعتبر تنامي نفوذ وضغوط الحركات العمالية في الفلبين أحد أبرز تداعيات الأزمة الاقتصادية الطاحنة، ومن أبرز وأقوي الحركات العمالية حركة «أول مايو« التي نشأت عام ١٩٨٠ وزادت عضويتها زيادة كبيرة، بسبب احتدام الأزمة الاقتصادية وانتشار البطالة، من أقل من عشرة آلاف عامل في بدايتها إلي أكثر من مليون عضو شاركوا في عدد كبير من المظاهرات والاضرابات التي استمرت حتي بعد سقوط ماركوس وتولي اكينو الرئاسة، وتركزت المطالب العمالية في رفع الحد الأدني للأجور وتحسين ظروف العمل وإجراء انتخابات حرة للنقابات وضمان استقلال الحركة النقابية. ورغم تأييد الحركة العمالية للرئيسة المنتخبة «أكينو« في البداية، إلا أن مقتل زعيم حركة أول مايو في ١٩٨٦/١١/١٢ أدي إلي أن تسحب الحركة دعمها للرئيسة "أكينو" وتنظم أكبر مظاهرة شهدتها البلاد منذ سنوات، فقد شارك فيها أكثر من ربع مليون شخص(٢٠). وفي سبتمبر ١٩٨٦ تجددت الاحتجاجات العمالية بسبب قرار الحكومة برفع سعر الوقود بنسبة ١٨%، ومن الملفت للنظر أن كثيرا من

العناصر المعروفة بالاعتدال شاركت فيها، ولكن الحكومة انتهجت سياسة جديدة بعد ذلك تجاه الحركة العمالية وذلك باقدامها علي التفاوض مع رؤساء النقابات العمالية مما أدي إلي الحد من المظاهرات والاضرابات(٢١). وساهم في ذلك أيضا تحسن حالة الاقتصاد الفلبيني بفعل معونات إقتصادية من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة واستراليا وألمانيا الغربية آنذاك وفرنسا وكندا بجانب اليابان.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تجد مناصا من سحب دعمها السياسي والأمني والمالي للرئيس الأسبق ماركوس بعدما اتضحت أبعاد الأزمة المزمنة لنظام الحكم في الفلبين، وحيث خشيت واشنطن من النتائج المدمرة لاستمرار دعمها لهذا النظام والتي تسترجع إلي الذاكرة التجارب المريرة لتأييد نظام الشاه في إيران ونظام الحكم الموالي لها في فيتنام الجنوبية قبل سقوطه والاندماج مع فيتنام الشمالية، فقد أدانت إدارة ريجان اغتيال زعيم المعارضة "بنينو اكينو" وطالبت ماركوس بادخال إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة لانقاذ حكمه، كما أقدم مجلس الشيوخ الأمريكي علي إصدار قرار حظي بأغلبية ٨٥ صوتا ضد ٩ أصوات أدان فيه إعادة انتخاب ماركوس من خلال التزوير في فبراير ١٩٨٦، وجاء في القرار "أن المصالح الأمريكية في الفلبين تستخدم بصورة أفضل في ظل حكومة تملك تفويضا شعبيا"، كما غلبت واشنطن المصالح الاستراتيجية العليا المهددة بالضياع في ضوء وجود أكبر قاعدتين عسكريتين أمريكيتين في شرق آسيا في الفلبين وهما قاعدتا "كلارك" و «سوبيك باي»(٢٢)، وكان الجنود والضباط الأمريكيون تعرضوا لمحاولات اغتيال واغتيالات عديدة وهجمات عسكرية انتقامية من قبل الثوار الشيوعيين والمسلمين علي حد سواء.

وقد لعبت قوي المعارضة المسلحة دورا هاما من خلال التكتل مع المعارضة المدنية والكنيسة الكاثوليكية في الاطاحة بحكم الدكتاتور ماركوس، ومن ثم في الانتقال إلي الحكم الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة بعد ذلك، كما أن علاقتها بكل من الرئيسة السابقة "أكينو« والرئيس الحالي "لوريل" اتسمت بالهدنة والهدوء وحيث جرت مفاوضات بينهما انتهت بوقف القتال والعمليات المسلحة بين الحكومة وكل من جبهة تحرير "مورو" الاسلامية والجيش الشعبي الجديد وهو الجناح العسكري للجبهة الوطنية الديمقراطية ذات التوجهات الماركسية. هذا بالإضافة الي أن الكنيسة الكاثوليكية استمر دورها في دعم الحكم الديمقراطي الجديد ضد محاولات الانقلاب العديدة ضد الرئيسة

السابقة "أكينو" فقد امتنعت الكنيسة عن تأييد هذه المحاولات الانقلابية وأبرزها المحاولة التي تمت في سبتمبر ١٩٨٦ وكان يتزعمها ضابط شاب يدعي "هونسان" والذي تزعم ايضا "حركة إصلاح القوات المسلحة" التي عارضت استبداد الرئيس الأسبق ماركوس ووقفت في صف تنحيته من الحكم مع قوي المعارضة الأخري، وقد رفع مطالب عديدة منها ضرورة اعتراف الرئيسة الجديدة بدور الجيش في الاطاحة بماركوس وتكريمه معنويا، وزيادة مرتبات الجنود وأهمية إمداد الجيش بالمعدات والأسلحة والخدمات الطبية التي يعاني من نقص خطير فيها، كما انتقدت الحركة الانقلابية تراخي الحكومة في مواجهة الشيوعيين وازاء ذلك امتنعت الكنيسة عن تأييد المتمردين مما أضعف حركتهم التي لم تستمر أكثر من ٢٢ ساعة(٢٣). وبادرت الحكومة إلي استرضاء الجيش برفع مرتبات الجنود والاهتمام بحل الأزمة الاقتصادية للبلاد.

ومن المهم هنا الاشارة الي ما قامت به التجمعات والحركات القاعدية في الريف الفلبيني، سواء كانت منظمة أو تلقائية، من دور بارز في مواجهة نظام حكم ماركوس، فقد سيطر الشيوعيون علي قطاع واسع من الفلاحين والذي شكل في الواقع القاعدة الريفية الاساسية لجيش الشعب الجديد الجناح العسكري للحركة الشيوعية، كما وجدت منظمات فلاحية أخري مستقلة وقد أسهم العديد من منظمات التنمية الريفية غير الحكومية في التنظيم المستقل لحركة الفلاحين. وحتي يتمكن الرئيس الاسبق ماركوس من مواجهة هذين النمطين من حركات الفلاحين، قام بتشكيل ما لا يقل عن عشرين ألفا من التعاونيات الريفية وساعده علي ذلك قروض مدعمة من البنك الدولي(٢٤).

ومما يلفت النظر أن الفلبين تطرح تجربة ثرية لبناء مجتمع مدني قاعدي يتشكل من حركات عريضة ناشئة من المواطنين وهي أنماط جديدة من الحركة الاجتماعية لم تعد تسيطر عليها النقابات العمالية ولكنها تضم مختلف الطبقات الاجتماعية، ويتسم هذا النمط بوجود تعددية ديناميكية في التكوين الاجتماعي والقيادات(٢٥). ويشار هنا إلي أن أزمات الفقر والبيئة والتهميش الاجتماعي دفعت في اتجاه تقليل حدة الانقسام الايديولوجي التقليدي بين الاشتراكية والرأسمالية، وهذا ما تميزت به الانتفاضات الجماهيرية واسعة النطاق في الفلبين عام ١٩٨٦ وايران عام ١٩٧٩ وكوريا الجنوبية عام ١٩٩٠ والصين في نفس العام، الي جانب شرق اوروبا والاتحاد السوفييتي السابق في أواخر الثمانينيات وحيث لم تعد قضايا الحقوق والتنمية البيئة ذات طابع طبقي، بل

صارت قضايا تهم كل المواطنين. ومن ثم نشطت حركات تحرير المرأة وظهر الاتجاه التعاوني بين النساء الفقيرات في صورة منظمات للادخار والاقراض لنساء الفلاحين كمثال علي قدرة الفقراء علي تعبئة الموارد واقامة وادارة نظم بديلة لتمويل مشروعاتهم التنموية الذاتية. وفي نفس الاطار، انخرط الشباب الذي شارك في الحركات الشبابية والطلابية في روابط في المدن والقري والمدارس وأماكن العمل(٢٦). ويمكن القول أن تنامي المجتمع المدني وقدراته علي تعبئة جهود ومطالب الناس أدي إلي اعطاء التحول الديمقراطي دفعة قوية مكنته من الاستمرار الملموس حتي الان في الفلبين.

**٣- شيلي** :

تعتبر "شيلي" واحدة من أبرز الدول التي شهدت نمط الحكم السلطوي العسكري ذي الطابع الفردي، والذي خاضت ضده مختلف القوي السياسية والفئات الاجتماعية والمؤسسة الدينية نضالا سياسيا عنيفا ومتواصلا لفترة تزيد عن ستة عشر عاما من أجل التخلص من هذا الحكم والذي جاء بانقلاب عسكري دموي بقيادة الجنرال "اوجستو بينوشيه" والذي زحفت قواته إلي القصر الجمهوري وقتلت الرئيس المنتخب "سلفادور الليندي" عام ١٩٧٣ بدعم واضح من الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية بصفة خاصة.

وتعتبر شيلي من الدول القليلة في العالم الثالث التي عرفت التعدد الحزبي والسياسي منذ الاستقلال عن أسبانيا، وحيث نشط فيها الصراع بين اليمين واليسار عقب الحرب العالمية الثانية، وظل اليمين حاكما حتي عام ١٩٧٠ عندما تم انتخاب "الليندي" رئيسا للبلاد ليصبح أول رئيس ماركسي ينتخب بالطرق الدستورية والشرعية في جمهوريات أمريكا الجنوبية، وهو الأمر الذي أثار حفيظة دوائر السياسة والمخابرات في واشنطن التي تعتبر أمريكا اللاتينية بمثابة الحديقة الخلفية ودائرة النفوذ الخالص لها، حيث حاولت بكافة الطرق إبعاد الاتحاد السوفيتي عن هذه المنطقة إبان عصر الحرب الباردة، ولذلك فقد مارست حصارا شاملا علي نظام الحكم الماركسي بزعامة "كاسترو" في كوبا منذ عام ١٩٥٩ حتي الآن. وقد سارعت الولايات المتحدة الي العمل علي حصار الحكم الديمقراطي في شيلي والتحالف مع المؤسسة العسكرية وكبار ملاك الأراضي

والرأسمالية التجارية من أجل الاطاحة بحكم الرئيس "الليندي"، ولـم يكـن يخفـي دور الشركات الأمريكية العملاقة متعدية الجنسية في ذلك المخطط.

وكان الرئيس "الليندي" قد بادر بادخال تغييرات ثورية في البلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية لصالح الطبقات الفقيرة والدنيا ولصالح العمال، وشـملت هـذه التغييرات تـأميم المؤسسات الاقتصاديـة الأجنبيـة والبنـوك والصناعـات الرئيسية ضمـن سياسـات اشـتراكية، حتـي حـدث الانقـلاب العسكري فـي ١٩٧٣/٩/١١ والذي أطاح بالرئيس "الليندي" وقتله إبان الهجوم العسكري علـي قصر الرئاسة، وفي يونيو ١٩٧٤عين الجنرال "بينوشيه" رئيسا للبلاد بموافقة المجلس العسكري وهكـذا أقـام " بينوشيه" نظـام حكـم عسكري تسلطي مواليا للولايات المتحدة خارجيا ويتميـز بالدكتاتوريـة الفرديـة وبتحـالف أصحـاب الاحتكارات المحلية الكبري والشركات الأمريكية العملاقـة عـابرة القوميـات وكبار ملاك الأراضي بجانب كبار قادة المؤسسة العسكرية.

هذا وقـد إتبـع الجنـرال "بينوشيه" عمومـا سياسـة مواليـة للغـرب وللولايـات المتحدة بشكل خـاص والتـي كـانت هـي صـاحب الفضـل فـي تقلـده رئاسـة البلاد.وذلك نظرا للمعونات العسكرية والاقتصاديـة التـي قدمتـها والتـي سـاعدت علي إتمام نجاح الانقلاب العسكري.

ومن ناحية أخري أغمضت الولايات المتحدة عينها عن انتـهاكات "بينوشيه" المستمرة لحقوق الإنسان والسياسات المتبعـة فـي سبيل دعـم حكمـه ونجاحـه والاستمرار كحليف قوي لها في المنطقة.

وفي مقابل ذلك تدهورت علاقات شـيلي بالإتحـاد السـوفيتي السـابق فـي ظـل حكم "بينوشيه" وكذلك مع نيكاراجوا وكوبا بشكل ملحوظ.

هذا وقد انتهج "بينوشيه" علي المستوي الداخلـي سياسـات إقتصاديـة جعلـت شيلي في وقتها تابعة للنظام الرأسمالي العـالمي، وكـان ذلـك لصـالح العسـكريين وطبقة الملاك، وكذلك سياسة القمع ضد المعارضة علي المسـتوي السياسـي بمـا أدي الي مصادرة الحريات.

كما تبنـي "بينوشـيه" سياسـة اقتصاديـة قـامت علـي خلـق الـتراكم الرأسـمالي وألغي التأميمات كمـا اتبـع اجـراءات التثبيـت الاقتصـادي ممـا عمـق مـن تبعيـة الاقتصـاد الشـيلي للنظـام الرأسـمالي العـالمي، وذلـك نظــرا لأن شـيلي تعتمـد اقتصاديا علي تصدير النحاس والذي يشكل نسبة هامة من صادرات البلاد، فهي

تعد ثالثة دول العالم إنتاجا للنحاس، وهذا يجعل شيلي عرضة لعدم الاستقرار الاقتصادي والذي يتوقف علي تذبذب أسعار النحاس العالمية.

وقد أدت تلك السياسات إلي الإضرار بأحوال الطبقات الفقيرة والوسطي وزيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر.

ولقد تميز نظام حكم الجنرال " بينوشيه" بالسلطوية الدموية والعنيفة حيث أصدر قرارا بحل جميع الأحزاب السياسية في البلاد وعمل علي الانفراد بالحكم. كما أوقف نشاط جميع المنظمات والروابط المدنية الموجودة بالبلاد.

هذا فضلا عن قيامه بتصفية المعارضة السياسية حيث لجأ إلي أساليب القمع والأرهاب ونفي جميع الزعماء خارج البلاد وحاصر التنظيمات العمالية وأحزاب اليسار، مما أدي إلي هجرة عشرات الألوف من المواطنين وإختفاء آلاف آخرين علي يد جهاز الأمن المعروف باسم DINA والذي يتسم بسمعة سيئة في هذا المجال(٢٧) .

وقد تدهورت الأوضاع الأقتصادية بشدة مما أدي الي تفاقم المشكلة الاقتصادية وإنخفاض قيمة العملة الوطنية كما أدي ذلك لزيادة حجم الديون الخارجية والتي وصلت إلي نحو ١٨ مليار دولار مما أدي لتردي الأوضاع الاقتصادية بالسلب علي الطبقات الدنيا والعمال بصفة خاصة والذين يعيشون بالأكواخ وسكان العشش والتي انتشرت بالعاصمة حيث انتظم هؤلاء في الجماعات المعارضة والمنظمات المدنية في شيلي لكي يمكن بذلك الضغط علي النظام الحاكم لإيجاد حلول لمشاكلهم حيث قاموا بتنظيم الاضرابات وأعمال العنف كما قاموا بتدمير المرافق العامة، وقد زادت معدلات البطالة من ١٤٢ ألفا عام ١٩٧٣ إلي ٨٢٠ ألفا عام ١٩٨٥ مقارنا بإجمالي سكان شيلي البالغ ١١,٩٤ مليون نسمة(٢٨).

وهذا ما جعل أكثر من ٣٠% من العائلات يعيشون تحت خط الفقر وكذلك إنخفض إجمالي الانتاج القومي خصوصا في القطاع الزراعي مقارنة بأوائل السبعينات.

ومن ناحية أخري قامت أحزاب المعارضة من اليمين إلي اليسار باستغلال تلك الظروف بتوحيد صفوفها في صورة تحالفين كبيرين وهما(٢٩) :-

١- التحالف الديمقراطي بزعامة "باتريشيو ايلوين" ويقوم علي زعامته الحزب الديمقراطي المسيحي وهو يضم فصائل المعارضة المعتدلة حيث تضم

الحركة الاشتراكية الديمقراطية وأجنحة من الحزب الأشتراكي والحزب الراديكالي وبعض الأحزاب المحافظة المعتدلة.

٢- الحركة الديمقراطية والشعبية ويتزعمها الحزب الشيوعي فهي تجمع بين الحركة الموحدة للعمل الشعبي "MOC" والجناح المنشق عن الحزب الاشتراكي والتي تمثل المعارضة اليسارية المتطرفة.

هذا بالإضافة إلي حركة اليسار الثوري "MIR" وقد عملت المعارضة اليسارية واليمينية علي توحيد صفوفها لاسقاط "بينوشيه" حتي تمكنت من تنظيم حركات جماهيرية واسعة كما حدث علي وجه الخصوص منذ مايو ١٩٨٣ وذلك لإجبار " بينوشيه" علي تقديم تنازلات سياسية والعودة للمرونة، وعلي هذا اضطر "بينوشيه" إلي اتخاذ اجراءات من شأنها تخفيف حدة السلطوية بالرغم من تواضع تلك الاجراءات والتي قادت في النهاية لاسقاط "بينوشيه" حيث تركزت هذه الاجراءات فيما يلي:-

(أ) السماح لأحزاب المعارضة بممارسة نشاطها السياسي.

(ب) الإعلان عن إجراءات جديدة للحد من إنتهاكات حقوق الإنسان واجراء تحقيقات في بعض الحالات.

(ج) عودة معظم السياسيين المعارضين والسماح لهم بممارسة النشاط السياسي والذين سبق نفيهم للخارج.

(د) السماح بنشر مجلات وصحف لأحزاب المعارضة، واقامة محطات اذاعية معارضة.

(ه) ثم السماح باجراء استفتاء شعبي لتجديد فترة حكم "بينوشيه" والتي انتهت في مارس ١٩٩٠

ولعل هذا الاجراء الأخير كان من أهم الأسباب التي عجلت بإنتهاء حكمه والذي رفض مسبقا إجراء مثل هذا الاستفتاء وإنما اضطر للموافقة عليه تحت الضغوط الداخلية والخارجية.

وتعتبر تجربة النضال الديمقراطي في شيلي نموذجا بالغ الثراء للمشاركة الواسعة لكافة قوي وتجمعات المجتمع الأهلي في مقاومة تسلطية ودموية النظام العسكري الذي تزعمه الجنرال "بينوشيه" الذي تجاوز كل الحدود في انتهاك حقوق الإنسان بمشاركة ليس فقط الجيش والأمن في القمع الدموي، بل لقد أنشأ فرق الموت death squads والتي كانت ترتدي الزي المدني وتقوم باصطياد المتظاهرين في الشوارع وقتلهم وإغتيال عناصر المعارضة في كل مكان

واللجوء أيضا الي نفي قادة المعارضة في الخارج، فقد انتقدت التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية والمنظمات العالمية التي تهتم بحقوق الانسان بشدة تنكيل النظام العسكري السلطوي بالمواطنين وقتل تعذيب ونفي المعارضين للخارج. ونوهت منظمة العفو الدولية الي قيام هذا النظام بنفي نحو مليون شخص وقتل حوالي ٣٠ ألف شخص بالإضافة إلي إختفاء الآلاف من المواطنين(٣٠). وقد أثارت هذه التقارير سخط واستنكار العالم، كما هددت دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة بقطع المعونات والمساعدات عن شيلي إذا ما استمر النظام الحاكم فيها في انتهاك حقوق الانسان.

وقد أدت ممارسات القمع الشديد وانتهاكات حقوق الانسان والتنكيل بالمعارضين من قبل النظام العسكري السلطوي الحاكم بقيادة الجنرال "بينوشيه" إلي إعلان الكنيسة الكاثوليكية معارضتها لاستبداد وتسلط الحكم، كما تبني بعض القساوسة برامج اجتماعية تقدمية لمساعدة الفقراء وللمطالبة بالعدل الاجتماعي في إطار توجهات اشتراكية يسارية تأثرت ب- "لاهوت التحرير" الذي صدر مع نهاية السبعينات عن الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية، بل أقدمت الكنيسة في شيلي علي تقديم المساعدات الانسانية والغذائية وشكلت مأوي آمنا لقوي المعارضة وفتحت الكنيسة محطة البث الاذاعي التي تملكها وكذلك الصحف والمجلات التي تصدرها لقوي المعارضة لكي تعبر عن مطالبها الديمقراطية ضد الحكم السلطوي العسكري هذا بالإضافة الي تأسيس منظمات ذات توجه سياسي تضم قساوسة مثل "منظمة تضامن القساوسة" لتقدم الدعم للمعارضة(٣١). وقد تدعمت قوة مقاومة الكنيسة في شيلي مع ازدياد النفوذ السياسي والمعنوي للكنيسة الكاثوليكية الأم في الفاتيكان، ومع الزيارات العديدة التي قام بها الباب «يوحنا بولس الثاني» ومنها زيارته لتشيلي في أبريل ١٩٨٧، والتي واجه فيها الجنرال " بينوشيه" بالقول في خطابه " أنني لست مبشرا للديمقراطية، فأنا مبشر لتعاليم المسيح. وإذا كانت رسالة المسيح تعالج مشكلات حقوق الانسان، وإذا كانت الديمقراطية تعني حقوق الانسان، فانها تنضوي أيضا تحت رسالة الكنيسة"(٣٢). وهكذا طالب البابا باطلاق الحريات العامة وضرورة التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان في شيلي، وقد وعد الجنرال "بينوشيه" البابا بتنفيذ هذه المطالب.

ومن الملفت للنظر أن الجنرال " بينوشيه" رفض مرارا التفاوض مع قوي المعارضة المدنية والكنيسة وزعماء الحركة العمالية، حتي مع حدوث

الاضطرابات الواسعة والاضطرابات العمالية الكبري في ربيع عام ١٩٨٣ ولجأ نظام "بينوشيه" إلي قمع الاضراب الوطني العام بقوة، وفي مايو ١٩٨٣ نظمت قوي المعارضة مظاهرات قومية واسعة النطاق سميت بـ "أيام الاحتجاج الوطني" "Days of National Protest"، وقمعتها أجهزة الأمن بعنف مما أدي لسقوط أعداد كبيرة من الضحايا. غير أن شدة الأزمة الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات الشعبية أجبرت "بينوشيه" علي التفاوض مع المعارضة، ولكن المفاوضات فشلت فحدث إضراب قومي في أكتوبر ١٩٨٤ وقد واجهته السلطة بإعادة فرض الأحكام العرفية التي كانت ألغيت عام ١٩٧٩(٣٣).

وقد تعرض الجنرال "بينوشيه" لضغوط عديدة حتي من داخل بعض أجنحة النظام ذاته من أجل دفعه لاجراء مفاوضات مع قوي المعارضة، ويشار هنا إلي مبادرة الجنرال "فرناندو ماتي Mattei " قائد سلاح الطيران في هذا الصدد، ولكن "بينوشيه" قاوم هذه الضغوط. ومن الجدير بالذكر أن رفض التفاوض مع المعارضة بالإضافة الي شراسة القمع الدموي للاحتجاجات الشعبية دفعت مختلف أحزاب وجماعات المعارضة الي التكتل معا في مواجهة نظام الجنرال "بينوشيه"، ففي عام ١٩٨٣ عبرت أحزاب المعارضة المعتدلة عن رغبتها القوية في التوحد مع "التحالف الديمقراطي" القائم، وفي أغسطس ١٩٨٥ تجمعت عدة أحزاب متباينة التوجهات والأفكار تحت لواء "الميثاق أوالاتفاق الوطني" The National Accord الذي يدعو إلي إحلال الديمقراطية في البلاد، وقد أدي هذا الاجراء إلي أن تنظم المعارضة صفوفها وأن تحشد احتجاجات شعبية واسعة النطاق في العاصمة سنتياجو عام ١٩٨٦(٣٤).

ولقد دفعت حدة الأزمة التي دخل فيها نظام الجنرال "بينوشيه" بقادة القوات المسلحة الي التفكير جديا في مخرج هاديء ينقذ النظام ذاته من الانهيار ويحفظ أيضا إمتيازات المؤسسة العسكرية ووضعيتها البارزة في النظام، ويحول كذلك دون انهيار دستوري وسياسي بما يجعل البلاد تقع في يد جماعات ثورية ويسارية تقوم بتغيير الأوضاع بصورة جذرية في غير صالح القوات المسلحة، ومن هنا اتجهت المؤسسة العسكرية الي تفضيل مساندة الحزب الديمقراطي المسيحي وزعيمه " باتريشيو ايلوين" .Aylwin (٣٥) . وهكذا طرح خيار الانتخابات نفسه كأسلوب لا يقوم فقط بالتغيير الديمقراطي السلمي ولكنه يعتبر وسيلة لاضعاف أو لإنهاء الحكم التسلطي، وإن كان قادة النظام السلطوي يعتقدون ان اجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية يعد محاولة لتجديد شرعية

النظام مــن خــلال إستمراره فــي الحكم أو اختيـار قيـادات قريبـة مـن النظـام أو متعاطفة معه، في حين تـأمل المعارضـة أن تقـود الانتخابـات إلـي تغيير الحكم السلطوي بالطريق السلمي الديمقراطي.

وفـي هذا الاطـار، لجأ الجنرال "بينوشـيه" فـي أكتوبـر ١٩٨٨ الـي اجـراء استفتاء للتصويت بـالرفض أو القبـول لحكمـه، وكـان يثـق فيمـا يبـدو أن نتيجـة الاستفتاء ستأتي لصالحـه، غير أن قـوي المعارضـة المتكتلـة تمكنت مـن حشـد وتعبئة الرأي العام ضد الجنرال "بينوشيه" ومن هنـا جـاءت النتـائج ضـد رغبـة "بينوشيه" في الاستمرار في السلطة لمدة ثماني سنوات أخري بنسبة ٥٥% ضد ٤٣%. ولـم يجـد "بينوشـيه" مناصـا مـن إجـراء الانتخابـات الرئاسـية فـي ١٩٨٩/١٢/١٤ والتـي تمت بنزاهـة ولأول مرة منـذ الانقـلاب العسـكري فـي سبتمبر ١٩٧٣ ولمدة ١٦ عاما، وأسـفرت الانتخابـات عـن فـوز زعيم الحـزب الديمقراطي المسيحي "أيلوين" ومرشح المعارضة بنسبة ٥٣,٨% من مجمـوع أصوات الناخبين، في حين حصل مرشح الحكومة "بوتش" علي ٢٩% فقط مـن مجموع الأصوات(٣٦). وأصبحت شيلي ثالث دولـة بعد البـرازيل والأرجنتين في إحلال النظام الديمقراطي محل النظـام العسكري السلطوي الـذي مـيز نظـم الحكم هناك لمدة طويلة.

وإلي جانب خبرات التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينيـة كمـا سـلف، فـإن رياح التغيير الديمقراطي التي عصفت بنظم الحكم الشيوعية في شرق أوروبا قد ألقت بتأثيراتها أيضـا علـي شيلي، ذلـك ان معظـم حركـات التغيير الديمقراطـي تكونت من تكتل واسـع لقـوي المعارضـة علـي اختـلاف توجهاتـها الأيديولوجيـة والسياسية والاقتصادية وسارت قوي المعارضة في تشيلي علي نفس المنهج من خلال توحيد صفوفها من أجل اسقاط الحكم العسكري عن طريق الاستفتاء. فقد وقع زعماء ١٣ حزبا سياسيا علي الاتفـاق القومـي سـالف الذكـر والـذي يـهيب بالشـعب التصويت ضـد النظـام العسـكري، هـذا فضـلا عـن المطالبـة بـاجراء تغييرات دستورية وسياسية شاملة والدعوة إلـي إجـراء انتخابـات عاجلـة وانـهاء سياسة نفي قادة المعارضة في الخارج. بل قام زعماء المعارضـة بـالتوقيع علـي اتفـاق أطلـق عليـه "الوعـد للشـعب الشـيلي" بتوحيـد المعارضـة حتـي احـلال الديمقراطية، وقد ضم التوقيع قادة ممثلين لكل من القوي الاشـتراكية والشـيوعية والمسـيحية الديمقراطيـة بجـانب الحـزب الوطنـي والحـزب الراديكـالي وجمعيـة الحقـوق المدنيـة وجـاءت الثمـار فـي الرفـض الشـعبي فـي اسـتفتاء تجديـد حكـم

الجنرال "بينوشيه"، وازاء رفض الاخير الخروج من السلطة والاصرار علي بقائه فيها حتي يكمل فترة رئاسته التي تنتهي في مارس ١٩٩٠، رفضت قوي المعارضة ذلك وطالبته بالتنحي عن الحكم في أسرع وقت ممكن، ودعا قادة المعارضة الي التفاوض المباشر مع أعضاء المجلس العسكري الذي يستند عليه "بينوشيه" من أجل الاسراع بنقل السلطة واجراء الانتخابات قبل نهاية عام ١٩٨٩ وطالب زعيم المعارضة «ايلوين» وزعيم الحزب الديمقراطي المسيحي بتغيير الدستور قبل اجراء الانتخابات حتي لا يخضع البرلمان والرئيس الجديد للمجلس العسكري(٣٧).

وفي ظل هذه الأجواء ظهرت الخلافات داخل المجلس العسكري، إذ أعلن الجنرال "ماتي" قائد سلاح الجو وعضو المجلس انشقاقه علي الرئيس "بينوشيه" وأهاب بالجيش عدم التدخل في السياسة وأعلن أن الوقت حان لعودة الحكم المدني. وبجانب الانتخابات الرئاسية، جرت الانتخابات البرلمانية التي حصل فيها تجمع المعارضة الذي يتزعمه الرئيس الجديد علي أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ، فقد حصل علي ٢٢ مقعد من مجموع المقاعد الذي يبلغ ٣٨ مقعدا ، وحصلت الأحزاب الموالية للحكم السابق علي ١٦ مقعدا ، كما استطاع تحالف المعارضة الحصول علي ٦٩ مقعدا في مجلس النواب من جملة ١٢٠ مقعدا، في حين حصل مرشحو الحكم السابق علي ٤٨ مقعدا ، وحصل المستقلون علي ثلاثة مقاعد(٣٨).

ولا يكتمل الحديث عن التحول الديمقراطي في شيلي دون تأمل ودراسة الدور البارز الذي قامت به الحشود الشعبية الكبيرة في ضوء حركات اجتماعية واسعة النطاق خرجت دون تنظيم مسبق ودون أن يقودها أي من أحزاب وجماعات المعارضة، وقد خرجت هذه التجمعات من الأحياء العشوائية الفقيرة أو مدن الصفيح وأحزمة الفقر حول العاصمة سنتياجو إحتجاجا علي سياسات التقشف والإفقار الاقتصادي- الاجتماعي التي يتبعها الحكم السلطوي وتعبيرا عن رفض الأوضاع المزرية وحالة التهميش المتعمد. ومن أبرز الأمثلة علي ذلك خروج الآلاف من سكان مدن الصفيح حول العاصمة في ١٩٨٣/٥/١١ الي الشوارع للمشاركة في اليوم الوطني للاحتجاج ضد الدكتاتورية، ذلك اليوم الذي اتفقت علي تنظيمه قوي المعارضة علي اختلاف توجهاتها مؤيدة من الكنيسة الكاثوليكية هناك، وتميزت الاحتجاجات بتشكيل حوائط بشرية دفاعية ضد قوات الأمن والجيش وفرق الموت المشهورة حتي لا تقتحم الأحياء التي يقيمون

فيها(٣٩). وقد تكررت موجات الاحتجاج الجماعي من المهمشين طوال السنوات التالية وحتي هزيمة "بينوشيه" في الاستفتاء، وكان لها دورها الهام في المطالبة باصلاحات سياسية بجانب الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واحتجاجا علي برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي افضت إلي التهميش والافقار والبطالة وتراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وكذا لاظهار الاستياء من سياسة الولايات المتحدة الداعمة لنظم الحكم السلطوي وعلي رأسها نظام الجنرال "بينوشيه"(٤٠).

وقد اتسمت موجات الاحتجاج الاجتماعي بالطابع الحضري وبالمستويات العالية من الحشد والتعبئة مما يؤكد أهمية مشاركة التجمعات القاعديةgrassroots في التغيير السياسي والاجتماعي وإرساء معالم التحول الديمقراطي.

## هوامش الفصل الثانى:

(1) Stephen Wuick، "Bureaucracy and Rural Socialism in Zambia"، Journal of Modern African studies، no. 15، 1977، pp.3802.

(2) Ibid.، 382.

(3) Bonard Mwape، "Farmers' Organization in Africa: A Case Study of The Zambian Cooperative Federation (ZCF)"، African Rural and Urban Studies، Vol. 1، no. 1، 1994، pp. 94- 5.

(4) Ibid.،p. 95.

(5) Ibid.، p. 96.

(6) John Milimo et al.، A feasibility Study of The District Cooperative Unions:، Lusaka: Zambia Cooperative Federation، 1989، also، B. Mwape، Op. Cit.، p. 97.

(7) B. Mwape، Ibid.، 99- 100.

(8) C. Graham.، Op. cit.، p. 147.

(٩) نزيرة الأفندي، ،الفلبين من "ماركوس" إلي "كورازون"، السياسة الدولية، العدد ٨٤، أبريل ١٩٨٦، ص ١٩٢.

(١٠) أماني محمود فهمي، "حكومة أكينو وآفاق المستقبل"، السياسة الدولية، العدد ٩١، يناير ١٩٨٨، ص ص ٢٦٤- ٢٦٥.

(١١) نزيرة الأفندي، مصدر سابق، ص ص ١٩٢- ١٩٣.

(١٢) نفس المصدر، ص ١٩٣.

(13) S.Huntington، op. cit.، pp. 82 - 3.

(14) Ibid.، p. 83.

(١٥) نزيرة الأفندي، مصدر سابق، ص ١٩٤
(١٦) نفس المصدر، ص ١٩٣.
(١٧) Huntington، op. cit.، pp. 84- 5.
(١٨) نزيرة الأفندي، مصدر سابق، ص ١٩٦.
(١٩) Time، February 3، 17، 1986.
(٢٠) أماني محمود فهمي، مصدر سابق، ص ص ٢٦٨ - ٢٦٩.
(٢١) نفس المصدر، ص ٢٧٠.
(٢٢) انظر في ذلك:

Transnational Institute، A Directory of Non- Governmental Organizations in Developing Asia and pacific . Amesterdam، The Nether Lands، 1991.

(٢٣) أماني فهمي، ،العلاقات الأمريكية - الفلبينية في ظل "أكينو"، السياسة الدولية، العدد ٨٧ ، يناير ١٩٨٧، ص ص ١٨١ - ١٢٨.
(٢٤) ايساجاني ر. سرانو، "المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادي"، في : مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم (سيفيكوسCIVICUS التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، واشنطن العاصمة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥، ص ٣٦٩.
(٢٥) نفس المصدر، ص ص ٣٧٥- ٣٧٦.
(٢٦) نفس المصدر، ص ص ٢٧٧ - ٣٧٨.
(٢٧) بدر عبدالعاطي، "الانتخابات الرئاسية الأخيرة في شيلي"، السياسة الدولية، العدد ١٠٠، أبريل ١٩٩٠، ص ٢٧٥.

(82) O'Brien & P. Cammack، eds.، Generals in Retreat: The Crisis of Military Rule in Latin America، Manchester: Manchester Univ. Press، 1984، passim.

(٢٩) بدر عبدالمعاطي، مصدر سابق، ص ٢٧٥.
(٣٠) دوبيم سيزار، "خاص لكنه عام : القطاع الثالث في أمريكا اللاتينية"، في: مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم، مصدر سابق، ص ص ٧٤- ٧٨.
(٣١) بدر عبدالعاطي، مصدر سابق، ص ٢٧٦.

(32) Edgardo Boeniger، "The Chilean Road to Democracy:، Foreign AFFairs، no. 64 (Spring 1986)، pp. 820- 821.

(33) Ibid.، p. 821.

(34)Ibid.، p. 822.

(35) Huntington، Op. Cit.، p. 156.

(36) Ibid.، pp - 167 - 177.

(٣٧) الحياة اللندنية، ١٩٩٠/١/١٦.

(٣٨) الأهرام، ١٩٩٠/١/١٩.

(٣٩) بدر عبدالعاطي، مصدر سابق، ص ٢٧٧.

(٤٠) P.Hip sher، Op. Cit، p. 273.

## الفصل الثالث

# التأثير المتبادل بين الدولة والقطاع الأهلي في مصر

قد تكمن صعوبة دراسة الجانب السياسي لدور المنظمات غير الحكومية في التنمية في مصر في محاولة وضع هذه المنظمات في سياقها النظري والمجتمعي التاريخي والمعاصر القريب من الدقة إلي حد ملموس نسبيا ، فالجانب السياسي- وهو جوهر موضوع هذه الدراسة - يشير لأول وهلة إلـي قضايا ذات مضمون سياسي بحت ينصرف إلي حقل الممارسة السياسية وأنماط الحكم وصور العلاقة بين الدولة والمواطن، وهذه بالفعل هي الخلفية الشائعة الكامنة خلف هذا الجانب، وبالطبع فإن المنظمات غير الحكومية علي تعدد مسمياتها : " القطاع الثالث" ، "القطاع الأهلي" ، "القطاع غير الهادف إلي الربح" ، "القطاع التطوعي" ، "القطاع الخيري"، "القطاع المستقل".. إلخ، إذا نظرنا إليها من زاوية المعنى المباشر للجانب السياسي ينتفي وجود هذا القطاع ذاته بحسبان أن من إحدي أهم مقومات هذا القطاع أن لاينشط في الممارسة السياسية ولايسعي للوصول إلي السلطة، إذ يكاد ينفصل إلي حد كبير عما يعرف بمفهوم "المجتمع السياسي". ومن ثم يصبح من الضروري هنا إجراء تمييز جوهري وبناء بين الاطار الوظيفي والاطار البنيوي / الهيكلي، إذ يشير الاطار الوظيفي إلي الأدوار المتعارف عليها من واقع الخبرات الغربية والعربية والمصرية وتلك المتصلة بعالم الجنوب عموما - وهي بالمناسبة أدوار متشابهة إلي حد كبير مع اختلاف الظروف والأوضاع ومستويات التطور والتقدم - والتي تنصب علي جوانب الرعاية والمساعدة الخيرية والاجتماعية وفي مجال تقديم خدمات التعليم والصحة وتحسين البيئة، وحيث أضيفت في العقود القليلة الماضية المهمات الدفاعية عن حقوق الانسان والمرأة والفكر.

ولكن هذه المهمات الدفاعية هي التي أضافت قوة دفع هائلة إلي مجالات عمل وفضاءات أداء القطاع الأهلي أو التطوعي، فإذا بحثنا في الاطار البنيوي الذي يشكل حركات ومبادرات هذا القطاع ويوجهها لوجدنا أن أهدافا كبري ذات أبعاد استراتيجية خلاقة أضحي يضطلع بها هذا القطاع تتمحور حول مفاهيم أضحت مركزية الآن سواء في الخطاب العالمي حول القطاع الأهلي أو المجتمع المدني أو في الخطاب الوطني، ومن أهم هذه المفاهيم : " التمكين "و " دعم مبادرات المواطنين " و " تفعيل البناء القاعدي " في مواجهة مستوي " السياسات

العليا و" التنمية المشاركة Participatory Development . إلخ، وهذه المهام - كما تبين من الفصل النظري من هذه الدراسة - تندرج في نطاق الأهداف والأدوار الثقافية/ الفكرية والقانونية والمعرفية لمنظمات القطاع الأهلي.

وإذا ما أمكن الاتفاق علي أن هذه الأدوار تتجه إلي دعم قيم وتقاليد الحوار والمشاركة والابداع والثقافة المدنية وثقافة الحقوق في مواجهة ثقافة تركز علي الواجبات فقط وكذا ثقافة التغيير للأوضاع السلطوية، فإنه لايكون من قبيل المبالغة القول بأن هذه المهام تصب وأن بطريقة غير مباشرة في مجري الجانب السياسي الذي هو في الأساس دمقرطة الحياة السياسية وإعمال قيم المحاسبة والمساءلة وحرية الناس في الاختيار والتمثيل النيابي الحر والتداول السلمي للسلطة.. إلخ.

وسوف يركز هذا الجزء من الدراسة علي الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة غير الساعية للربح والتي تنشط في مجالات الخدمات والرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية وأعمال الأغاثة وأنشطة الثقافة والتعليم والفن والأدب والبيئة، وتنبع أهمية اختيار هذا القطاع من أنه يعبر عن مبادرات المواطنين بصفة عامة في بناء إرادة المشاركة الطوعية ليس في مواجهة الدولة والقطاع الخاص بالضرورة وإنما بغرض إتاحة فرص مؤسسية قاعدية لغرس قيم المشاركة في صنع السياسات العامة وتوجيه مجالات النشاط إلي ميادين ومناطق لاتصل إليها الدولة ولايهتم بها القطاع الخاص الساعي للربح. وهذه الهيئات تعتبر أحد قطاعات المجتمع المدني الذي يشتمل علي تشكيلة واسعة من الجمعيات والمؤسسات مثل النقابات المهنية والعمالية والتعاونيات والأوقاف الأسلامية والقبطية، والتي تتميز بأشكال مختلفة من التنظيم وتحكمها تشريعات وأطر قانونية خاصة بها وتقتصر العضوية فيها علي مهن معينة وفئات وظيفية وإجتماعية محددة. فما يميز الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة هو سعيها لتحقيق منفعة عامة، ومن حيث أوجه النشاط التي تقوم بها هذه الهيئات فهي تتمثل فيما يلي :

- رعاية الأمومة والطفولة.
- رعاية الأسرة.
- رعاية المسنين والمعوقين والأيتام.
- لأعمال الخيرية.
- الرعاية الاجتماعية والصحية.

- الأنشطة الدينية المختلفة.
- الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية والبيئية.
- أنشطة تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب.
- حماية الأحداث في المؤسسات العقابية والسجون.
- التدريب المهني.
- تنمية المجتمعات المحلية.
- تدريب المرأة.
- الدفاع عن المرأة وتحسين ظروف العمل والمعيشة.
- الدفاع عن قضايا الرأي والتنوير والوحدة الوطنية.
- الدفاع عن حقوق الانسان.

## ١ ـ المجتمع المدني المصري ..مشكلات التحليل في ضوء التحولات العالمية :

ولقد أدت التغيرات العديدة علي صعيد أبنية النظام العالمي وكذلك في كل من بلدان شرق أوروبا الدول النامية إلي إحداث تحولات نوعية في مفاهيم القطاع الأهلي أو المنظمات التطوعية الخاصةPrivate Voluntary Organisations (PVOS) وفلسفته ومجالات نشاطه، ذلك أن مفاهيم مثل " العمل الخيري" و "الرعاية الاجتماعية" كانت تمثل حتي وقت قريب جوهر ميادين عمل القطاع الثالث - تمييزا له عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص - ولكن حل محلها مفهومان آخران هما " التنمية المشاركة " و" مشاركة المجتمعات المحلية" كمنظورين تحليليين أساسيين يوجهان عمل هذا القطاع. يضاف إلي ذلك أن مشكلات هذا القطاع وفعاليته لم تكن تلقي الاهتمام في الماضي سوي من قبل عدد محدود من الأفراد، ولكن مثل هذه الأمور أضحت محل اهتمام علي نطاق واسع يشمل الجمهور والمسئولين علي حد سواء (١) .

وقد إهتم باحثون عديدون بالأدوار الهامة للمنظمات الأهلية في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي، وخصوصا في ظل الظروف الثقافية والسياسية والإعلامية التي تتميز باحتكار شبه تام للنخب الحاكمة لصناعة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غالبية دول الجنوب، وحيث تتجه هذه الأدوار إلي مجموعتين كبيرتين :( ٢).

(١) عملية تفاوضية مستمرة للتوفيق بين اعتبارات المنافسة لكل من المؤسسات الإرثية والمؤسسات الحكومية تجاه الفرد.

(٢) قيام القطاع الثالث بالمساهمة الخلاقة في تنمية مهارات وقدرات أعضائه بغرض دعم المشاركة في الشئون المجتمعية الهامة.

ومن شأن هذه الأدوار أن تسهم في تخفيف حدة التوتر والصراع بين الأفراد والجماعات بعضها البعض وبينها وبين الدولة، علي أن هذا الرأي قد يعني ضمنا أن منظمات هذا القطاع الثالث تعمل في إطار الوضع القائم بما يتضمنه من ظروف وسياسات غير مواتية تضر بالفئات والجماعات المستفيدة منها، في حين يري آخرون أن هذه المنظمات تضطلع بدور قصدي فاعل في عملية التغيير الاجتماعي الثقافي الذي يهدف إلي اشراك الناس بصورة واعية فعلية في العملية التنموية (٣) . فهي بهذا المعني مؤسسات تعبوية نضالية ينخرط فيها المواطنون ليتدربوا علي الرؤية الناقدة وعلي إبتداع مبادرات ووسائل ورؤي تنموية تتحدد فيها الاختيارات والبدائل.

وحتي لايثير المنظور التنموي سالف الذكر بعض الالتباس من زاوية التوقف فقط عند الجوانب الفنية لعمليات ومفاهيم التنمية، تبرز الحاجة إلي تطعيم هذا المنظور بالمضمون الثقافي الذي أبدي نجاحا ملموسا في خبرة المجتمعات الأوروبية الغربية، فهذا القطاع - هناك - ، يساهم في النهوض الثقافي للأفراد، وفي الكفاح ضد الظلم الموجود في الحياة، وهو يزود الناس بالوسائل التي تجعل صوتهم مسموعا (جماعات الضغط). وهو يساهم كذلك في النمو الاقتصادي، إما في شكل الوظائف التي ينشئها في قطاع الجمعيات، وإما عن طريق ماتقوم به التعاونيات من أعمال. ويميل القطاع الثالث في أوروبا إلي التأكيد علي طابعه الديمقراطي أكثر منه علي طابعه الخيري، حيث يعتبر ممثلوه أن هذه السمة التنظيمية هي أبرز وأثمن سمات هذا القطاع (٤).

ويلاحظ أن هذا الدور الذي تؤديه منظمات القطاع الثالث في أوروبا الغربية وهو ما يقدم نموذجا جيدا لنظيراته في بلدان الجنوب ومنها مصر، يتميز عما يسود أنشطة هذا القطاع في الولايات المتحدة التي تكاد تنحصر في الجانب الاقتصادي فقط، فعديد من الباحثين الأمريكيين يرون أن هذا القطاع ينشأ ويزدهر لكي يقوم بملء الفجوات المرتبطة بنظام السوق غير القادر علي الاستجابة لكل الاحتياجات، ومن هنا يكون دور منظمات القطاع الثالث تقديم خدمات متخصصة لايهتم نظام السوق بها مثل إقامة مراكز رعاية نهارية

لأطفال الفقراء والطبقة المتوسطة(٥). بعبارة أخري ترتبط منظمات القطاع الثالث بطبيعة النظم الرأسمالية وبآليات العرض والطلب، حيث تتولد الحاجة لدي المستهلكين أو المنتفعين بالخدمات في اطار السوق الرأسمالية إلي حمايتهم من استغلال القطاع الخاص من خلال الحصول علي السلع والخدمات من منظمات لاتوزع أرباحها علي مجالس إداراتها(٦).

ومع اختلاف الظروف الاقتصادية الاجتماعية والضعف المؤسسي في مجتمعات عالم الجنوب، يمكن القول أن المدخل الاقتصادي سالف الذكر لايضمن أداء فعالا للقطاع الأهلي في هذه المجتمعات، ومن ثم يتصاعد الاهتمام بالمدخل التنموي الذي ينظر إلي دور الجمعيات التطوعية الخاصة علي أنه أساسي في تحقيق استراتيجية التنمية المستديمة. فقد أدي جمود عمليات التحول الديمقراطي في مصر ودول عديدة عربية ونامية بفعل أسباب عديدة منها تصاعد وتيرة العنف الرسمي والعنف المضاد والقيود الشديدة، التي تتولد عن برامج التكيف الهيكلي وما يسمي بالاصلاح الاقتصادي والمفروضة من قبل مؤسسات التمويل الدولية، علي عمليات الاصلاح السياسي الديمقراطي التي شهدتها بعض مجتمعات العالم الثالث منذ منتصف السبعينات وكذلك مجتمعات أوروبا الشرقية بعد انهيار النظم الشيوعية ونظم الحزب الواحد، حيث أن برامج التكيف الهيكلي هذه تفرض اتباع سياسات غير شعبية ت قابل بمظاهر للاحتجاج الجماهيري والسخط الشعبي وتواجهها الحكومات بمزيد من تقليص الحركات السياسية والمدنية وتقييد هامش التعدد السياسي الديمقراطي والذي بدا من الأساس محدودا وموجها .. أدت هذه العوامل بجانب إخفاق سياسات التنمية التي تولتها الحكومات إلي أهمية خلق بديل يكفل مشاركة المواطنين في إدارة عمليات التنمية وتوزيع ثمارها بصورة أكثر انصافا وأخلاقية علي أكثر القطاعات الشعبية حرمانا وتهميشا من المتعطلين عن العمل والنساء والمعوقين والفقراء ومحدودي الدخل. وبالطبع فإن هذه المشاركة تتضمن تغلغل قيم الوعي بالحقوق بالحريات وبأهمية عناصر المحاسبة والمساءلة والمراقبة، مما يسهم عمليا في تنمية تحول ديمقراطي فعلي.

غير أن هذا الدور الجديد المسند إلي القطاع الأهلي يخضع لجدل أكاديمي/نظري وعملي مايزال سائدا بين عدد من الكتاب والباحثين الغربيين النافذين في مجال نشر الخطاب العالمي حول هذا القطاع وموقعه بين الجهاز الحكومي والنشاط الخاص الهادف إلي الربح من جهة وعدد من باحثي عالم

الجنوب من ناحية أخري. إذ يبدو من ظاهر نسبة كبيرة من مكونات الخطاب العالمي - الذي لا تبتعد عنه كثيرا وجهات نظر الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها التنموية - أن ضرورة الدور المشارك للقطاع الثالث تأتي من محاولة تخفيف الآثار والنتائج السلبية لسريان آليات العرض والطلب وطبائع السوق المصاحبة لعمليات التحول الرأسمالي وما يسمي بالتحرير الاقتصادي، ومن ثم تخفيف عواقب تخفيض الانفاق الحكومي علي الاستثمارات العامة والمشروعات الانتاجية والاجتماعية(٧). وقد عبر سالمون" عن ذلك عندما أشار إلي أن " دعم القطاع التطوعي استخدم في بعض الأحيان لتسويغ الاستقطاعات الشديدة في الأنفاق الحكومي علي الرعاية الاجتماعية، كما كان الحال في الولايات المتحدة(٨). ومن ناحية أخري، يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ علي ذلك الأمر بقوله " أنه يحل الآن محل المعارك الأيديولوجية التي كانت قائمة في الماضي مشاركة عملية أكبر بين كفاءة السوق والتضامن الاجتماعي" (٩).

والواقع أن هناك محاولة لتعميم آليات السوق بزعم أنه اتجاه عالمي لازم لعملية التحول الديمقراطي ولتصاعد نفوذ القطاع الثالث وكأنه خيار اجتماعي مفروض أو واجب الاحتذاء، وهذا ما يعبر عنه أحد الكتاب بقوله: صحيح أن ثمة أمرين لايمكن للسوق وحدها أن تضمن توافرهما: الإنصاف والمنافسة الشريفة، فإن الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني وسلطات الدولة التنظيمية أمور لاغني عنها لإقرار العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن المقابل لقوة الاحتكارات الخاصة. ومن المهم الاعتراف كذلك بأنه بالرغم من زيادتها لحدة الفقر وعدم المساواة، فإن آليات السوق قادرة كذلك علي بث الحيوية والديناميكية في المجتمع بخوضها للمخاطر وتشجيعها للتجديد (١٠) .

فإذا كانت مسيرة التطور العالمي للمنظمات الطوعية جعلت منها حلقات وسيطة بين المنظمات العالمية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، فإن هذه النظرة تقصر مجالات عمل هذه المنظمات علي الجانب التنموي الوظائفي، وحتي إذا أعطاها كل من الخطاب العالمي والمنظمات غير الحكومية الغربية دورا في التنمية المشاركة ودعم مبادرات المواطنين الذاتية، فإن ذلك قد يضعف من دور مهم في التصدي لتسلط الدولة وبيروقراطيتها مما يعرضها لصدام حتمي مع السلطة الحاكمة ولاتهامها بـ " خيانة المصالح القومية " - كما سنعرض له فيما بعد - ومن ثم يؤدي إلي الاغراء بالتوقف عند محاولة سد

الفراغ الناجم عن تقليص دور الدولة الناتج عن تطبيق برامج التحول الرأسمالي والتكيف الهيكلي والخصخصة.

ومن هنا لايمكن القول إنه يوجد تلازم منطقي بالضروري بين تزايد المهام التنموية في مجالات دعم المشاركة المجتمعية والسياسية وتطوير أبنية قاعدية Grass Roots كأمور إضافية يضطلع بها القطاع الثالث وبين انحسار دور الدولة، فمما يجعل التحليل أكثر اقترابا من واقع المجتمع المصري بخاصة والمجتمعات العربية بعامة هو أن القطاع الثالث يعمل علي تنمية المبادرات الذاتية والمساهمة في إدارة التنمية حتي لو كانت الدولة متدخلة، والأهم من ذلك أن هذا القطاع في ضوء ضعف دور الأحزاب السياسية وغلبة الطابع المهني علي النقابات واحتكار السلطة الحاكمة لوسائل الإعلام الجماهيري وجمود التحول الديمقراطي، يضطلع بدور تنمية ثقافة المشاركة وثقافة الحقوق والثقافة المدنية(١١). حتي يمكن إنهاء حالة الجمود التي تعاني منها الآن عمليات التحول الديمقراطي الموجه والمقيد وصولا إلي إعمال مباديء التداول السلمي للسلطة ونبذ العنف كأداة لإدارة الصراع السياسي.

### ٢ - حدود التعددية والتطور الديمقراطي :

شهدت الجمعيات الأهلية في مصر طفرة ملحوظة بالفعل في أعدادها ومجالات أنشطتها وتنوع أهدافها منذ منتصف السبعينات وحتي الآن، ولكن السؤال الرئيسي الذي يفرض نفسه هنا يتصل بأن النظام السياسي رغم التحول إلي التعددية السياسية والحزبية في مجال العلاقة مع " المجتمع السياسي"، فمازال توجهه النظرة الأمنية شديدة الوطأة والقيود الادارية والحذر السياسي والشك المبالغ فيه والاصرار علي استمرار نهج قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الملغي في القانون الجديد رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي يعطي لوزارة الشئون الاجتماعية ولأجهزة الأمن سلطات وصلاحيات مطلقة ضد الجمعيات المنشأة في اطار هذا القانون، رغم ما حدث من تغيرات عميقة في الأطر الاقتصادية الاجتماعية ومصاحبات التحول شبه الديمقراطي وكذا التغيرات العاصفة في الإطار العالمي والاقليمي (١٢). فهناك حالة من الشك والحذر من تنامي القطاع الثالث. ويمكن تفسير ذلك بأن التحول إلي التعددية السياسية والانفراجة شبه الديمقراطية لم يكن المتغير الرئيسي وراء تشجيع الحكومة المصرية للقطاع الأهلي، وأن السبب الأساسي كان التحول إلي سياسات النمو

التابع المسماه بالانفتاح الاقتصادي والاصلاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقية التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مايو ١٩٩١ (١٣). إذ انتعشت الجمعيات الأهلية كاحدي أدوات التخفيف من الانعكاسات السلبية اجتماعيا واقتصاديا لهذه السياسات وأهمها ما يرتبط بمشكلات البطالة والافقار والتهميش وارتفاع أسعار السلع والخدمات بعد تخفيض الانفاق العام والاستثماري في المجالات الصحيحة والتعليمية والانتاجية وتقليص دولة الدولة في خلق فرص عمل جديدة.

ويلاحظ هنا أن الخطاب الرسمي دائب التأكيد علي الدور الخدمي والرعائي للجمعيات الأهلية، فعلي سبيل المثال أشار بيان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلس الشعب حول الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦) في عامها الأول إلي أن هذه الخطة تهدف إلي " مساندة الجمعيات الأهلية وتأهيلها لتخطيط وتنمية المشروعات الخاصة التي تخدم الطفولة، ومساعدتها لتقديم فرص التدريب اللازمة للمرأة لإكسابها مؤهلات للالتحاق بسوق العمل " (١٤). ومن جانب آخر عكست مناقشات مجلس الشعب لمشروعات الخطة الخمسية الثالثة السالفة نفس الادراك تقريبا لدور الجمعيات الأهلية علي النحو التالي : (١٥).

١- أهمية المشاركة الشعبية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية.

٢- دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية والتطرف الديني والوحدة الوطنية.

٣- أهمية إيلاء عناية خاصة إلي الجمعيات والمنظمات الأهلية الناشطة في ميدان البيئة ومكافحة إدمان المخدرات.

وينقلنا هذا التصور الحكومي لدور الجمعيات الأهلية إلي مناقشة مضمون الاصلاحات السياسية الفعلية التي تمت في مصر منذ الأخذ بنظام تعدد المنابر فالأحزاب السياسية عام ١٩٧٦، فربما لم يغير النظام السياسي المصري كثيرا من طابعه السلطوي سوي في إحداث بعض التعديلات الدستورية والقانونية واتاحة حرية الصحافة وتعددية الأحزاب، ومن هنا فالتطور السياسي في مصر لم يتعد مرحلة الانتقال من النظام السلطوي أو احداث بعض التحولات في بعض أبنية وتوجهات هذا النظام. ومن أهم سمات هذه المرحلة وجود درجة معينة من الانفتاح السياسي علي الأحزاب السياسية التي حظيت بالشرعية القانونية وبعض حريات التعبير والنشر والانفتاح الموسمي لأجهزة الأعلام الجماهيري علي

تيارات الفكر والسياسي من خارج الحزب الحاكم ومسئولي أجهزة الدولة المختلفة. في حين لاتظهر النخبة الحاكمة مستوي ذا شأن من التسامح إزاء قطاعات المجتمع المدني والعمل الأهلي الذي يشكل قطاعا وسيطا بين المجتمع السياسي والنخبة الحاكمة في القلب منه وبين جماهير المواطنين العاديين، وهذا الأمر هو ما أدي بالفعل إلي مستوي ملحوظ من الركود السياسي لايتناسب مع الاسراع الملموس في برامج التكيف الهيكلي وضمان الحريات الاقتصادية الفردية في التملك والاستثمار وتشجيع القطع الخاص خاصة المتحالف مع الشركات العملاقة عابرة الجنسية.. إلخ.

وليس هنا مجال التعرض لأوجه انتكاسة التحول الديمقراطي واستمرار آليات الأمن والطواريء ولكن المهم هنا توصيف طبيعة النظام السلطوي، ذلك أن ما تم من اصلاحات سياسية يعبر في أعلي حالاته عن انفتاح تعددي مقيد وموجه مما يمكن تسميته بعملية إصلاح ليبرالي بدون دمقرطة Liberalization without Democratization حيث يعد إجراءا سياسيا شكليا وفوقيا في نفس الوقت، فهو شديد التوجس من المبادرات الذاتية المستقلة للناس، وقد تم هذا الاجراء من خلال إصدار قوانين أو ادخال تعديلات تشريعية دون خلق تغيير فعلي في البنية التسلطية العامة للقانون (١٦). وهو ما يفيد احتفاظ جهاز الدولة بكامل ما ورثته من تقاليد وممارسات تؤكد علي وحدانية مصدر السلطة ودون تأثر حقيقي بما حدث من تعددية سياسية، فجهاز الدولة مايزال يتصرف في حق الناس علي أساس من سريان حكم التنظيم الواحد في الخمسينات والستينات وهيبة الدولة وقداسة الحكم الملكي كما كان في عصر ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

وتبدو صورة النظام السياسي علي أنه مكون من حزب حاكم يدير كافة أجهزة قطاعات الدولة وأحزاب رسمية للمعارضة تظهر فقط في انتخابات عامة وعندما تود قيادة الحزب الحاكم إستدعاءها لمواجهة ظروف تهدد شرعية واستقرار النخبة الحاكمة، وفيما عدا ذلك تتعرض أحزاب المعارضة بمقارها وصحفها لحالة دائمة من الحصار السياسي والملاحقة الأمنية، وهنا يبدو جهاز الدولة حريصا " علي تقطيع كل الأسلاك والقنوات الحديثة الموصلة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، بقدر ما يمكنه ذلك. وبالتالي يظهر المجتمع السياسي وكأنه معلق في الهواء وعاجز عن مد جذوره في ثقافة المجتمع، وبالتالي يفقد وظيفته التعبوية والاتصالية. وتتبخر امكانيات تجنب الانفجارات

الشعبية العفوية والفجائية بسبب القيود الصارمة المفروضة علي الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ذات الغرض العام" (٧١).

ويمكن القول أن تطور مسار الاصلاح السياسي التعددي المقيد يفيد أن طبيعة النظام السلطوي لم تشأ أن تتعامل مع المجتمع المدني من خلال رؤية تقوم علي مفهوم الهيمنة الثقافية الذي عالجه "جرامشي" وهو ما يعني وجود رغبة في اختراق المجتمع المدني وليس ممارسة سيطرة فوقية عليه، كما أن النظام السلطوي لم يرغب في إيجاد صيغة تنظيمية للمجتمع المدني تقوم علي اخضاعه لنصوص القانون المدني كما كان الحال في مصر في الحقبة المنقضية بين صدور دستور ١٩٢٣ وثورة يوليو ١٩٥٢، أو في صيغة تنظيمية معدلة تتوافق مع الانفتاح السياسي علي البنية الفوقية من الممارسة السياسية، وتتأسس علي فعاليات تنظيمية مرنة تترك للقضاء مهام حل المنازعات بين أجهزة الدولة المعنية (وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الداخلية) وبين الجمعيات الأهلية، وان كان لا يمكن انكار أهمية الرقابة علي هذه الجمعيات من خلال الجهاز المركزي للمحاسبات مع اتاحة الحرية لهذه الجمعيات لتنمية مواردها الذاتية وتوسيع أنشطتها.

ولكن ما يحدث من إستمرار إصرار الحكومة علي عدم تحرير القطاع الأهلي من القيود الادارية والأمنية يدل علي أن القانون الجديد للجمعيات، الذي سنعرض له فيما بعد، لم يتجاوز هذه القيود:

(أ) فمن ناحية نجد أن اللائحة التنفيذية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ نصت في المادة الرابعة منها علي ضرورة أن ترسل مديريات الشئون الاجتماعية صورة من أوراق طلب شهر الجمعية أو طلب تعديل نظامها إلي كل من مديرية الأمن المختصة والاتحاد المختص والجهات الادارية المختصة التابعة للوزارات المعنية بميدان الخدمة بغرض إبداء رأيها.

ولقد حفل القانون المذكور بالعديد من العبارات المطاطية غير المحددة بدقة من جهة وترك سلطات تقديرية واسعة لوزارة الشئون الاجتماعية في تحديد المقصود من المواد وتفسيرها، ففي المادة الثانية نجد ما يلي : "كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو للآداب أولغرض غير مشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو بشكل الحكومة الجمهورية أو نظامها الاجتماعي تكون باطلة" ، كما أعطت المادة (١٢) للوزارة حق رفض التسجيل إذا عارض التسجيل احتياجات الأمن.(١٨)

(ب) ومن ناحية أخري فقد نصت المادة (٥٥) من القانون علي ضرورة إبلاغ الجهة الادارية المختصة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في الجمعيات ذات الصفة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية (والتي تشكل أغلبية عدد الجمعيات بنسبة ٧٤,٥% من مجموع الجمعيات)، ونصت المادة المذكورة أيضا علي حق الجهة الادارية في أن تستبعد من تري استبعاده من المرشحين. وفي نفس الإطار تؤكد المادة (٣٦) علي إلزام الجمعيات باعلام وزارة الشئون الاجتماعية بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية وجدول الأعمال وارسال نسخة من محاضر الجلسات، بل إن من حق الوزارة أن تدعو لعقد الجمعية العمومية(١٩).

ومن بين الأشكال الأخري لرقابة الدولة إداريا وأمنيا علي الجمعيات ما تنص عليه المادة (٨٣) من القانون بشأن حق وزارة الشئون الاجتماعية وحدها في إنشاء اتحادات للجمعيات لتنسيق أنشطة مختلف الجمعيات وعمل الدراسات المناسبة، علي الرغم من أن القوانين السابقة التي نظمت تكوين الجمعيات في العهد الملكي وحتي القانون رقم ٣٤٨ لعام ١٩٥٦ الصادر في عهد ثورة يوليو أعطت للجمعيات ذاتها الحق في تأسيس اتحادات فيما بينها(٢٠). مما أدي عمليا إلي نزع المبادرة المستقلة للجمعيات في تكوين إتحادات نوعية أو اقليمية فيما بينها حسب تقدير الجمعيات لظروف واحتياجات المجتمع. ولقد تحولت الاتحادات المشكلة من قبل الوزارة إلي مجرد هياكل إدارية عمليا تجتمع في المناسبات المحلية أو الوطنية أو العالمية مثلما حدث مع انعقاد مؤتمرات المرأة في بكين عام ١٩٩٤ والقمة الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ والسكان في القاهرة عام ١٩٩٥ حينما استدعي الاتحاد العام للجمعيات الأهلية للانعقاد.

وإذا كانت الرقابة مطلوبة علي أعمال الجمعيات وقراراتها فإن تحديد المفاهيم والصلاحيات يكون مطلوبا بدقة ووضوح وبصورة تساير التطورات المجتمعية والسياسية خصوصا في ظل أن هذه التطورات تتميز بالتسارع والمستمر منذ السبعينات وحتي الآن، وكما سلف القول فإن هذه الرقابة عادة ما تتم إذا تحولت إلي نزاع من خلال السلطة القضائية وأجهزة المحاسبة الوطنية بعيدا عن التدخلات الادارية والأمنية، إلا أن مواد القانون تخالف ذلك رغم انتفاء ظروف صدورها في الستينات، ومن بين أخطر هذه المواد تلك التي تنص علي حق الوزارة في مراجعة سجلات الجمعية، وكذلك المادة التي تنص علي حق الاعتراض علي تطبيق قرار لمجلس الادارة أو حتي الجمعية العمومية - التي من المفترض أنها تعبر عن إرادة الأعضاء - إذا جاء هذا القرار مخالفا

للقوانين أو للنظام العام أو للآداب العامة، وكذلك فقد أعطت المادة (٥٧) الجهة الإدارية سلطة حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية بعد أخذ رأي الإتحاد المختص، وذلك في الأحوال الآتية :

١- إذا ثبت عجزها عن تأدية الأغراض التي أنشئت من أجلها.
٢- إذا تصرفت في أموالها في غير الأوجه المحددة لها طبقا لأغراضها.
٣- إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية قيام وزارة الشئون الاجتماعية برفض تأسيس جمعيات أهلية معينة مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتي رفعت دعوي أمام محكمة القضاء الاداري التي أحالتها إلي المحكمة الدستورية العليا ودفعت فيها بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، كما قامت الوزارة بحل جمعية تضامن المرأة العربية والتي ترأسها د. نوال السعداوي بزعم تشابه نشاطها مع جمعية أخري وصادرت أموالها وأعطتها لجمعية أخري تسمي " نساء الإسلام" ، فضلا عن حل مجلس الإدارة المنتخب للجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية في يونيو ١٩٩٠، وعينت مجلس إدارة مؤقت لعام واحد، وسبق ذلك إغلاق مسجد الجمعية في يناير من نفس العام، ولم تسلم الجمعيات الأدبية من تدخلات الوزارة كذلك، فقد تم وقف نشاط " جمعية نجيب محفوظ للثقافة الأدبية" بأبي حماد محافظة الشرقية عقب عقد ندوة لمناقشة مسلسل تليفزيوني(٢٢).

وفي الواقع أن مثل هذه الحالات من الرقابة والمنع والحل لايمكن تفسيرها استنادا إلي مقولة أن الدولة لاتشجع تزايد أعداد وأنشطة الجمعيات الأهلية، فإن كانت الجمعيات بتاريخها الطويل في مصر مع نشاط الأجانب ثم النشاط الأهلي المضاد للمصريين نشأت بمبادرات ذاتية في البداية، وتأخرت الدولة ذاتها في صياغة التنظيم التشريعي والقانوني لها، فإن هذه الدولة شجعت تنامي أعداد ونوعيات هذه الجمعيات مع قيادتها لخطط وعمليات التنمية في الخمسينات والستينات، حتي أنها بادرت بتأسيس أنواع جديدة لتنمية الريف للتغلب علي تخلفه الطويل تحت مسمي جمعيات التنمية المحلية التي نظمها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . ولكن التفسير القادر علي الاقتراب من الأزمة يكمن حقيقة في نموذج إدارة الدولة وتنظيمها لحركة المجتمع وكيفية التعامل مع تفاعلات وديناميات الأبنية والأنساق المجتمعية التقليدية القديمة والعصرية الحديثة.

وهذا ما يعيد طرح الفرضية التي أشار إليها الباحث في المقدمة وتتصل بالتوجس الشديد من قبل الدولة للمبادرات الذاتية لقطاعات وفئات من المواطنين تستهدف تطوير أبنية قاعدية ذات أهداف تغييرية.

### ٣ - إشكاليات التوجه المؤسسي للدولة :

قد تبدو المشكلة لأول وهلة في الحذر الشديد للدولة من قيام الجمعيات الأهلية بدور سياسي، وقد يجد هذا المنطق تبريره من زاوية التأثر بما فرضته الدولة من مفهوم ضيق للسياسة يستند علي تقسيمات مفتعلة بين المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، مما جعل السياسة تقتصر فقط علي جانب الممارسة والعمل المباشر فقط في غالبية الحالات، وفي القليل منها ينظر إلي السياسة بشكوك عالية إذا كانت في مجال التعبير عن آراء أو أفكار معينة أو مطالب ما وحاولت الدولة حصار وتضييق نطاق السياسة وعزله عن الميادين الأخري من النشاط الاجتماعي، مع أن السياسة بالمعني الأوسع تتغلغل في نطاقات الثقافة والفن والأدب والفكر والاقتصاد والاجتماع.

ويبدو من رصد التطورات التاريخية للعمل الأهلي أن هناك نزوعا متأصلا لدي الدولة لفرض الرقابة علي هذا القطاع، وعلي سبيل المثال فإن المادة (٥٥) (٢٢). من القانون المدني الصادر في يونيو ١٨٧٥ ثم تعديلاته في عامي ١٨٨٣ و ١٩٤٨مارست الرقابة فعلا عندما حددت تعريفا رسميا للجمعية لاينبغي أن تخرج عنه الجمعيات المنشأة أو الجديدة، وأن أية جمعية تخرج من نطاق هذا التعريف الرسمي تعتبر لاغية أو غير قانونية.

ولا يدحض من القدرة التفسيرية للفرضية سالفة الذكر أن أقدم الجمعيات الأهلية في مصر مارست بالفعل العمل السياسي، بل إن الجانب السياسي هو الذي شكل الدافع الرئيسي لتأسيس الجمعيات لمواجهة تدخل الأجانب في شئون البلاد. فنشأت الجمعية الخيرية الاسلامية الأولي عام ١٨٧٨ وكانت المهمة الأولي لها هي " ارشاد وتهذيب المواطنين بهدف خلق معارضة للاستعمار" ، وجاءت الجمعية الخيرية الاسلامية الثانية بقيادة الشيخ محمد عبده عام ١٨٩٢ ، ثم جمعية الدعوة والارشاد(٢٣). وكانت الأهداف التي تروم حركة العمل الأهلي تحقيقها علي يد الرواد أمثال محمد عبده والأفغاني وعبد الله النديم وقاسم أمين وسعد زغلول تتمحور حول اثنين من هذه الأهداف :

(١) التحرك من أجل ايقاظ الوعي الوطني والاجتماعي ضد الاحتلال والوجود الأجنبي.

(٢) استنهاض واستثارة همم ووعي المواطنين ضد القيم والأفكار التقليدية المنافية للعمل الاجتماعي التطوعي.

وقد أحست الدولة بالحاجة إلي ممارسة الرقابة علي هذا القطاع من المنبع من خلال اشتراط إخطار السلطة الادارية مسبقا في البداية ثم إضافة شرط الموافقة في مراحل أخري، ولكن يلاحظ مع ذلك أن القانون المدني المصري في عهد ما قبل الثورة كان له طابع ليبرالي في التعامل مع الجمعيات الأهلية، فقد نصت المادة (٥٨) علي أن " تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد انشائها.. ولا يحتج بهذه الشخصية قبل الغير إلا بعد أن يتم شهر نظام الجمعية" ، كما نصت المادة (٦٣) علي " أن قرارات الجمعية العمومية المخالفة للقانون أو النظام الداخلي تلغي بحكم من المحكمة الابتدائية علي أساس شكوي من أحد أعضاء الجمعية أو من شخص ذي مصلحة أو من النيابة العامة" (٢٤). غير أنه يلاحظ اهتمام النظام الملكي بالجمعيات التي تقدم خدمات دينية وإجتماعية وتعليمية وصحية وخيرية، في حين كان موقفها سلبيا من الجمعيات الأخري قد يصل إلي تجاهل وجودها، وهذا ما يفسر نظرة الحكومة آنذاك إلي هذه الجمعيات وأهدافها، فقد تعرض وزير الشئون الاجتماعية في خطابه في ١٩٤٠/٢/٢٩ إلي هذا الموضوع بقوله : " .. تبذل الهيئات الخصوصية جهودا عديدة في سبيل العمل الاجتماعي ومن المهم تنظيم صلة الوزارة بهذه الجهود. وأود أن أصرح أنه ليس من سياسة الوزارة أن تحل محل أية هيئة من أي نوع كان، بل إن سياستها هي أن تتعاون مع هذه الهيئات وما أشبهها من الجمعيات وأن تزودها بالتشجيع والارشاد الأدبي وأن تساعدها ماليا كلما تسنت لها المساعدة" (٢٥).

ومن نافلة القول أن الدولة كانت تتعامل مع الجمعيات الأهلية بسياسات وآليات متباينة تبعا للتغير في التوجهات الأيديولوجية والسياسية للنخبة الحاكمة، وهذا شيء متفق عليه، ولكن الجدير بالدراسة والتحليل هنا أن هذه الدولة تسعي بوجه عام إلي غض البصر عن تنامي قوة وتصاعد نفوذ الجمعيات طالما لم تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي وتتحدي سلطاتها من جهة، وطالما لم يزدهر نشاطها بحيث يصل إلي إحداث تغيير جوهري في طبيعة النظام السياسي والبيئة الثقافية والأيديولوجية السائدة في المجتمع والتي تتسم بطابع محافظ

وسلبي إلي حد ظاهر، وكلا الأمرين بالطبع يدلان علي ازدياد إستقلالية المجتمع الأهلي واكتسابه قدرا عاليا من المؤسسية وهذا ما لا تتسامح معه الدولة عموما. وهناك أمثلة عديدة من التاريخ الحديث والمعاصر، ومن أهمها ذلك التزايد الملحوظ والمستمر منذ ثلاثينات هذا القرن في عدد الجمعيات الدينية الاسلامية، وإذا كان لايمكن إنكار الدور الخدمي والرعائي والخيري والتعليمي لها علي مر العصور، إلا أن سعي البعض منها إلي العمل السياسي المباشر والانخراط في تفاعلات الصراع السياسي ودخول أعداد متزايدة من المناصرين أو الأتباع دون اكتساب مهارات وكفاءات العمل الأهلي، وكذلك ما يميز أنشطتها التعليمية والثقافية من الابتعاد التدريجي عن القضايا الوطنية الكبري التي كانت الموجه الرئيسي لجيل الرواد المؤسسين، جعل هذه الأنشطة تصب في الاتجاه السلفي المحافظ في تفسير الدين ومقوماته وعلاقته بالحياة وبما أحست معه الدولة أنه يصب في نفس مجري الابقاء علي بيئة ثقافية تتميز بارتفاع نسبة الأمية والجهل وهيمنة ثقافة الجمود والسلبية. ويروي عالم الاجتماع المعروف الراحل الدكتور سيد عويس تجربته في الجمعية التي أنشأها والذي حضر افتتاحها الشيخ حسن البنا. رغم أنه والشيخ أمين الخولي لم وتوجه الدعوة إليهما للحضور : "كنا علي خلاف، كانوا يدعون إلي أمور كنا نراها تأتي بعد الدعوة إلي تصحيح العقيدة ومحاربة البدع. وكانوا يصرون علي موقفهم، وكنا نصر علي موقفنا. ونحن في هذه الجمعية الجديدة نري أن الهدف الأعظم هدف الأسهام في تكوين المواطنين الصالحين في ضوء الخبرة المنتظمة، الخبرة الشاملة لا المحدودة، خبرة الواقع الحي في ظل هداية الدين الاسلامي الخالص (..) وكانوا يسعون إلي السلطان، فبالسلطان يحققون الأهداف، كما نري أن في التأني السلامة وتحقيق المأرب. وكانوا لايجدون في التأني السلامة وأن الحق معهم إذا ركبوا الأمواج لكي يصلوا إلي تحقيق أهدافهم"(٢٦).

وقد أشار مقال نشر في مجلة " الدراسات الاجتماعية" إلي معان قريبة مما ذكره الدكتور سيد عويس، في عدد يونيو ١٩٤٢ ومن أهم ما جاء فيه : " فكفاءة القائمين بالجمعيات وإيمانهم بالفكرة التي يدعون إليها وإخلاصهم لها ونزاهتهم فيها والأناة وتخير الأوقات المناسبة للدعوة والتنفيذ والمعرفة بأساليب الدعاية والتأثير، كل هذه عناصر لاشك في أهميتها لنجاح العمليات، كثير من الجمعيات الدينية في مصر تنقصها هذه العناصر كلها :أو بعضها، فجمهرة من يؤلفونها فقراء في مكانتهم العلمية، وقل أن نجد بينهم من أتم مراحله الدراسية بل قعد به

حظه واستعداده عن المضي فيها وبلوغ غايتها، والفقر العلمي يدعو إلي التعصب والمماراة والخصام في جهالة وعناد، وهم إلي جانب ذلك لايؤمنون عمليا بالمباديء التي يدعون إليها، وشد ما يبتلي به الداعية أن يخالف قوله فعله" (٢٧).

ومن الدلالات المثيرة أيضا أن الجمعيات الإسلامية التي ماتزال تشكل النسبة الأعلي بما يزيد عن ربع مجموع الجمعيات وتتعدد أنشطتها وتتنوع بين العمل الخيري والنشاط الخدمي الرعائي والثقافي والديني، سمحت لها الدولة أن تمارس أنشطتها في مجالات ومناطق لاتوافق عموما علي أن تصل إليها بقية الجمعيات، مثال ذلك جمعيات التنمية المحلية التي ابتكرتها الدولة الناصرية لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية خاصة في الريف وتشمل أنشطتها تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والنقل والمواصلات والخدمات الثقافية والدينية.. إلخ، كما تمتد إلي الأنشطة المتصلة بالتدريب المهني والنشاط الحرفي مثل ورش النسيج والنجارة والكهرباء واللحام.. إلخ، فقد بادر النظام الناصري إلي ابتكار هذا النوع من الجمعيات في إطار خططه التنموية الطموحة تجاه الريف ونظمها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة مع الجهود الذاتية هناك. وقد أعطتها الحكومة اهتماما خاصا مثلما يتجلي فيما تصرفه لها وزارة الشئون الاجتماعية من إعانات حكومية أكثر مما تعطيه للجمعيات الأخري، فحسب احصاءات عام ١٩٩١ حصلت ١٨٠٣ جميعات فقط من العدد الإجمالي (أي مجموع الجمعيات فيما عدا جمعيات التنمية) علي إعانة حكومية، بينما وصل عدد جمعيات التنمية المستفيدة من هذه الإعانة عن نفس السنة إلي ٢١٣١ جمعية. ويمتد إشراف الحكومة علي هذه الجمعيات إلي حد وضع معظم البرامج وتحديد نوعيات معظم الأنشطة الخاصة بها، إلي جانب أن معظم هذه الجمعيات تستعين بموظفين حكوميين تنتدبهم وزارة الشئون الاجتماعية لإدارتها والعمل بها وتدفع لهم رواتبهم وحوافزهم، بينما تصرف لهم الجمعيات أجورا إضافية(٢٩). بجانب أن أغلبية أعضاء مجالس إدارات هذه الجمعيات من موظفي الحكومة العاملين أو المتقاعدين مما جعلها أقرب إلي هيئات أو مصالح حكومية وليست ميدانا لنشاط أهلي. وقد سمحت الحكومة للجمعيات الإسلامية أن توسع أنشطتها إلي تنمية المجتمعات المحلية برغم أنها لاتتسامح في ذلك القطاع بسهولة، ويذكر أن ٦,٣٤% من أنشطة الجمعيات الإسلامية تتجه إلي تنمية المجتمعات المحلية(٢٩).

هذا بالإضافة إلي ظاهرة أخري تدل علي طبيعة توجهات وسياسات الدولة إزاء الجمعيات الإسلامية، فأعداد هذه الجمعيات في تزايد مستمر منذ السبعينات وحتي الآن، وتحتل المركز الأول من بين مجموع الجمعيات الأهلية المنشأة طبقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بنسبة لاتقل عن ٣٠ %، ومن أهم أسباب التزايد في السبعينات ذلك المد الذي شهدته حركات الإسلام السياسي والمد الديني الإسلامي عموما بجانب توجه نظام الرئيس السابق السادات نحو تشجيع هذه الحركات لتقليص نفوذ التيارات اليسارية والناصرية. ويرتبط بهذه الظاهرة مؤشر آخر وهو الانخفاض الملحوظ للجميعات المسيحية التي تراجع نصيبها من مجموع الجمعيات من ١٢,٢٢% إلي ٢,٠٨% فقط ولايزيد عددها عن ٥٦٠ جمعية،(٣١) ورغم أن ذلك الانخفاض لايعني تراجع فاعليتها في مصر، لكنه يعكس المؤثرات السلبية للبيئة الثقافية - الاجتماعية وللمناخ السياسي الحالي مقارنة بالستينات. فقد شهد هذا العقد تواجد هذه الجمعيات بنسبة كبيرة نسبيا بمعني أن مقارنة عدد الأقباط إلي حجم جمعياتهم الأهلية كانت تفوق النسبة التي للجمعيات الإسلامية، فقد احتلت الجمعيات القبطية المرتبة الثالثة من مجموع الجمعيات في الستينات، وكان التمثيل النسائي فيها (٧%) يفوق نظيره في الجمعيات الإسلامية (٣,٤٥%). ولكن هذا الترتيب تراجع الي المركز السادس وبنسبة لا تزيد عن ٥% من العدد الاجمالي للجمعيات، رغم أن هذه النسبة ماتزال كبيرة إذا ما ربطناها بنسبة السكان الأقباط (٦-٧% من مجموع السكان) مقارنة بالنسبة التي تشكلها الجمعيات الاسلامية (٣٠%) مقابل الوزن السكاني للمسلمين (٩٣%)(٣١).

## ٤ - قانون الجمعيات الجديد يجسد إستمرار الوصاية الرسمية:

كان من أبرز التطورات التي شهدتها البلاد في عام ١٩٩٨ عقد لقاءات وندوات مستمرة بين وزيرة الشئون الاجتماعية السفيرة مرفت التلاوي وخبراء ونشطاء في مجال العمل الأهلي وقانون الجمعيات الأهلية من أجل صياغة مشروع قانون جديد يواكب التطورات والتغيرات العديدة التي لم يعد القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ قادرا علي الاحاطة بها والتجاوب معها، وأسفرت اللقاءات والمناقشات المتعددة عن تشكيل لجنة عامة مشتركة من ممثل الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني لإعداد مشروع قانون جديد ينظم العمل الأهلي في مصر،(٣٢) من خلال تعديل مسودة المشروع في صيغته الاولي كما قدمتها

وزيرة الشئون الاجتماعية وقد احتوت مسودة مشروع القانون علي بعض التعديلات الايجابية للنصوص الواردة في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، فقد نصت المادة (٥) علي إلغاء القانون المذكور، كما تضمن تعديلات أخري غير ايجابية، وقد تضيف تعقيدات تعرقل من عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة. فالمادة (٣) تنص علي أن " علي الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تعدل نظامها الأساسي وفقا لاحكامه، وذلك خلال ستة أشهر، تبدأ من تاريخ العمل به، وإلا اعتبرت منحلة بموجب القانون" (٣٣).

كما تضمنت المادة (٧) نفس القيد الذي ورد في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وهو اعطاء الجهة الادارية سلطة الاعتراض علي بنود النظام الاساسي للجمعية أو علي كل أو بعض جماعة المؤسسين، " وإذا رأت الجهة الادارية وجها للاعترض، فلها أن تخطر الجمعية بأسباب الاعتراض بكتاب مسجل بعلم الوصول فإن لم تهتم الجمعية بإزالة أسباب الاعتراض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارها بذلك، جاز للجهة الادارية اللجوء الي القضاء ويكون لها في هذه الحالة أن تطلب من القضاء علي وجه الاستعجال إزالة أسباب المخالفة مع استمرار الجمعية في نشاطها، أو وقف نشاط الجمعية مؤقتا لحين الفصل في موضوع إعتراض الجهة الإدارية" ، ورغم ما يبدو من تخفيف إشراف ورقابة الجهة الادارية علي الجمعيات في هذا الموضوع، إلا أن هوية الجهة الادارية ذاتها تظل غامضة إذ لا تقتصر هذه الجهة عادة علي وزارة الشئون الاجتماعية، بل تتدخل أجهزة الأمن وخصوصا مباحث أمن الدولة في غالبية، إن لم يكن كل الأحوال حيث يكون لها السلطة النافذة، ومن ناحية أخري فإن اشتراط أن تقوم الجمعية بالرد علي الجهة الادارية بشأن أسباب اعتراضها علي النظام الاساسي أو علي كل أو بعض المؤسسين يلغي حرية الجمعيات في التأسيس والنشاط، وكان يجب النص علي ان تقوم الجهة الادارية بعرض أوجه اعتراضها علي القضاء الذي يكون له وحده سلطة تقرير وجاهة أو عدم وجاهة الاعتراض أو الاعتراضات.

وفيما يتعلق بمسألة الحصول علي تمويل من جهات مانحة خارجية، أجازت المادة (١٧) - بعد الحصول علي موافقة الجهة الادارية المختصة - أن تحصل الجمعيات علي أموال من الخارج أو ترسل اموالا إلي اشخاص أو منظمات خارج البلاد، وتلتزم الجهة الادارية باخطار الجمعية برأيها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب، فإذا انقضت هذه المدة دون إبداء الرأي عد ذلك قبولا

للطلب، في حين تضمنت المادة (٦٣) إجازة ان تتلقي المؤسسة الاهلية أية أموال تقدم إليها بأي تصرف قانوني، كما يجوز لها قبول الشروط التي يضعها مقدم المال، ما لم يكن من شأنها تغيير الغرض الذي انشئت المؤسسة من أجله أو الاضرار بهذا الغرض، وقد اعترض البعض علي هذا التمييز بين الجمعيات والمؤسسات الاهلية في مسألة الحصول علي التمويل، وطالبوا بالمعاملة بالمثل، في حين دافع الدكتور فتحي نجيب مستشار وزير العدل بالقول إن الجمعية تضم اشخاصا قائمين تلقوا أموالا، بينما المؤسسة تتلقي مالا مخصصا لأغراض معينة وغير وارد انحرافها عن أغراضها بسهولة، وأن هناك عقوبات في مسألة تلقي الأموال دون الحصول علي الموافقة من قبل الجهة الادارية المختصة(٣٤).

وقد جاءت المادة (٢٣) بتعديل إيجابي عندما نصت علي أنه في الاحوال التي تصدر فيها الجمعية قرارا تري الجهة الادارية المختصة انه مخالف للقانون او للنظام الاساسي للجمعية او للنظام العام او الاداب، فيكون لهذه الجهة الادارية ان تطلب من الجمعية بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول سحب القرار، فإذا لم تقم الجمعية بسحبه خلال سبعة ايام من تاريخ اخطارها، كان للجهة الادارية ان تلجأ الي القضاء بطلب الغاء القرار، وهذا النص يعطي القضاء سلطة الفصل في النزاع بين الجمعية والجهة الادارية المختصة حول قرار تعترض عليه الاخيرة، بعكس القانون القديم الذي تضمن عقوبات معينة علي الجمعية إذا لم تقم بتنفيذ ما تطلبه الجهة الادارية المختصة.

وقد تضمنت المادة (٣٢) من مشروع القانون، والخاصة بتشكيل مجلس الادارة، ضمانا لدوران السلطة وتداولها في مجلس الادارة من اجل ديمقراطية الممارسة، فقد نصت علي عدم جواز إعادة انتخاب من أكمل دورة مجلس الادارة كاملة إلا بعد انقضاء عامين علي الأقل خارج المجلس، كما احتوت المادة (٣٤) علي تعديل إيجابي آخر عندما قررت حق الجهة الادارية في إخطار الجمعية بمن تري إستبعاده من كشوف المرشحين وبأسباب الاعتراض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الكشوف الي الجهة الادارية، فإذا لم يتنازل المرشح خلال سبعة أيام من تاريخ الاخطار كان للجهة الادارية أن تلجأ الي المحكمة بطلب استبعاده من الترشيح، علي أن تفصل المحكمة في الطلب قبل الموعد المحدد للانتخابات.

غير أن الحكومة فاجأت الجميع في مايو ١٩٩٩ عندما تقدمت بمشروع قانون آخر للجمعيات والمؤسسات الأهلية إلي مجلس الشعب يلغي القانون القديم رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ويتضمن نصوصا مغايرة تماما لما سبق وأن التزمت به في المشروع سالف الذكر والذي تم التوصل إليه عبر حوارات موسعة بين ممثلين عن الجمعيات والمنظمات الأهلية وخبراء العمل الأهلي من جهة وكل من وزيري العدل والشئون الاجتماعية، وحيث استغرقت هذه الحوارات عام ١٩٩٨ . فقد ألغي مشروع القانون الجديد التعديلات الديمقراطية التي تضمنها المشروع السابق والتي حررت العمل الأهلي من عديد من القيود والاجراءات التي كانت تكبله في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

يضاف إلي ذلك أن مشروع القانون الجديد عرضته الحكومة علي عجل علي مجلس الشعب ولم يعلم عنه أحد، وكذلك فقد أقره مجلس الشعب بسرعة غير مبررة وقبل حلول إجازة المجلس بأيام قليلة، ومن المثير للانتباه أن إقرار المشروع، بمواده التي ألغت التعديلات الديمقراطية سالفة الذكر وأبقت علي معظم القيود التي كان يتضمنها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، سبق بأيام قليلة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة رابعة.

صدر القانون برقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأصدر رئيس الجمهورية في ١٩٩٩/٥/٢٧ ، وقد نصت المادة السادسة علي إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، أما المادة الثالثة فقد نصت علي ضرورة قيام الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بالقانون الجديد والتي تتعارض نظمها الأساسية مع أحكامه بتعديل نظمها وتوفيق أوضاعها وفقا لأحكام القانون خلال ستة أشهر من اليوم التالي لنشر اللائحة التنفيذية. ولم تحدد المادة المذكورة أوجه التعارض كما لم تحدد الجهة التي تقرر نوعية التعارض وحجمه(٣٥).

بيد أن الجانب الأخطر في هذه المادة يتضح من إصرار الحكومة علي اخضاع الجمعيات ومراكز البحوث العاملة في مجالات الدفاع عن حقوق الانسان والتنمية والمرأة وغيرها، والمسجلة كشركات مدنية لا تسعي للربح كوسيلة لعدم الخضوع لقيود القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، لأحكام القانون الجديد والتي تخضع مختلف الأنشطة الأهلية لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية، فقد ذهبت الفقرة الثانية من المادة الثالثة الي أنه ينبغي علي كل جماعة "يدخل في أغراضها أو تقوم بأي نشاط من أنشطة الجمعيات والمؤسسات المشار إليها- ولو

اتخذت شكلا قانونيا غير شكل الجمعيات والمؤسسات- أن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية، وأن تعدل نظامها الأساسي وتتقدم بطلب قيدها وفقا لاحكام القانون المرافق، وفي هذه الحالة تسري عليها أحكام الفصل الرابع من الباب الأول من القانون المرافق (سنعرض له فيما بعد). ويحظر علي أية جهة خاصة أن تمارس أي نشاط مما يدخل في أغراض الجمعيات والمؤسسات الأهلية دون أن تتخذ شكل الجمعية أو المؤسسة الأهلية وفقا لأحكام القانون المرافق(٣٦).

وقد حافظ القانون الجديد علي حق الجهة الادارية (وزارة الشئون الاجتماعية) في إعطاء الترخيص بمزاولة النشاط للجمعية أو الموسسة الأهلية، والذي تضمنه القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ورفض القانون اسباغ الشخصية الاعتبارية علي الجمعية بمجرد الاخطار كما كان الحال قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وكما تكفله قوانين العمل الأهلي ذات الطابع الديمقراطي حتي في بعض البلاد العربية مثل لبنان ناهيك بالطبع عن الدول الغربية . فعلي الرغم من أن المادة (١١) من الفصل الثاني عن أغراض الجمعيات وحقوقها وإلتزاماتها لم تحدد ميادين معينة لنشاط الجمعيات، إلا أنهاأعطت للجهة الادارية والاتحادات المختصة سلطة التصريح للجمعية بالعمل في اكثر من ميدان. ومن ناحية أخري فقد تضمنت نفس المادة حظر انشطة معينة علي أية جمعية أهلية، ومن هذه الانشطة ما أثار اعتراض وإستياء بعض أعضاء مجلس الشعب من أحزاب المعارضة والمستقلين وقيادات جمعيات أهلية عديدة وخصوصا تلك التي تنشط في مجال الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة(٣٧)، إذ حظرت المادة (١١) علي الجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي تقتصر ممارسته علي الأحزاب السياسية والنقابات(٣٨). فقد أشار معارضو هذا الحظر إلي أن هذا المنع يستهدف إبعاد الجمعيات الأهلية عن مناقشة القضايا العامة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن وضع حدود وفواصل دقيقة بين النشاط العام الذي تمارسه الجمعيات الأهلية وبين العمل السياسي أو النقابي ، كما أن هناك عدة أوجه للتداخل بين أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات ومجالات عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية. بل إن غالبية أنشطة الأحزاب السياسية كمثال في مجالات العمل العام والاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية الداخلية والخارجية إنما تعتبر مجال إهتمام مشترك مع الجمعيات الأهلية.

ومن الملفت للنظر أن الجهة الادارية لا تعطي الشخصية الاعتبارية للجمعية إذا مارست الأخيرة أي نشاط سياسي أو نقابي تقتصر ممارسته علي الأحزاب

السياسية والنقابات، حسبما اشترطت المادة (٦) من القانون، كما أن أجهزة مباحث أمن الدولة ستحتفظ بدورها في المنع والرقابة.

وفيما يتعلق بطريقة حل النزاع القانوني بين الجمعية والجهة الادارية في حالة رفض الاخيرة الترخيص للجمعية فقد رخص القانون للجمعية أن تلجأ الي القضاء، بيد أن القانون لجأ إلي وسيلة غير مباشرة لحرمان الجمعية من اللجوء مباشرة الي الجهة القضائية المختصة للطعن علي رفض الجهة الادارية الترخيص للجمعية بمزاولة نشاطها. وتتمثل هذه الوسيلة فيما ذهبت إليه المادة (٧) من النص علي ما يلي(٣٩).

"تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها سنويا قرار من وزير العدل برئاسة مستشار - علي الأقل - بمحاكم الاستئناف ترشحه الجمعية العمومية للمحكمة، وعضوية كل من:

١- ممثل للجهة الادارية يرشحه وزير الشئون الاجتماعية.

٢- ممثل للاتحاد الاقليمي يرشحه مجلس ادارة الاتحاد العام للجمعيات ويضم إلي عضوية اللجنة ممثل للجمعية الطرف في المنازعة ترشحه جمعيتها العمومية أو مجلس إدارتها.

" وتختص اللجنة بنظر المنازعات التي قد تنشأ بين الجمعية والجهة الادارية، ولا يصح إنعقاد اللجنة إلا بحضور جميع اعضائها ، وتصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ عرض النزاع عليها وذلك بأغلبية الأصوات، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس" ، ومن تحليل مضمون هذا الجزء من المادة المذكورة يتبين أن هدف المشروع ليس واضحا ولا مفهوما من النص علي إنشاء هذه اللجنة اللجنة والتي يتميز تشكيلها بغلبة الطابع الاداري عليها وبعدها عن الطبيعة القضائية رغم أن رئاستها تنعقد لمستشار من إحدي محاكم الاستئناف، وهي في الغالب الأعم لجنة استثنائية تسيطر علي تشكيلها ويتحكم في توجيهها السلطة الحكومية وهو ما يتبين من كون ممثلي الجهة الادارية والاتحاد الاقليمي للجمعيات لا يوجد ضمان لتوافر الاستقلالية في قرارهما.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل يتجاوزه الي اعطاء هذه اللجنة غير القضائية صلاحية وسلطة تقرير رفع الدعوي القضائية من عدمه، إذ اشترطت الفقرة الثالثة من المادة (٧) ما يلي:

" ولا تقبل الدعوي بشأن النزاع لدي المحكمة المختصة، إلا بعد صدور قرار فيه من اللجنة، أو بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويكون

رفع الدعوي خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار وفق الاجراءات المقررة لرفع الدعوي".

ومن بين النصوص الأخري التي أثارت جدلا واسعا نص المادة السابعة عشرة من القانون والتي وإن اعطت للجمعية الحق في تلقي التبرعات وجمع التبرعات من الأشخاص الطبيعيين ومن الأشخاص الاعتبارية ، إلا أن الفقرة الثانية من نفس المادة ذكرت ما يلي (٤٠).

"وفي جميع الأحوال لا يجوز لأية جمعية أن تحصل علي أموال من الخارج سواء من شخص مصري أو أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل، ولا أن ترسل شيئا مما يذكر إلي أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بإذن من وزير الشئون الاجتماعية، وذلك كله فيما عدا الكتب والنشرات والمجلات العملية والفنية"

والواقع أن موضوع التمويل الأجنبي للجمعيات والمؤسسات الأهلية قد حظي بجدل حاد طوال السنوات الماضية نظرا للمخاطر والحساسيات العديدة التي ينطوي عليها، وحيث خضع الموضوع لتأثيرات البيئة السلبية للواقع السياسي والثقافي الراهن في مصر والذي يتميز بحدة الانشطار الأيديولوجي والثقافي والاتهامات المتبادلة والتي وصلت الي حد الطعن في الصدقية والوطنية والزعم بتهديد الأمن القومي. غير أن حصيلة الجدل والصخب الاعلامي كانت سلبية في معظمها، إذ لم يتوصل النشطاء والخبراء والعاملون في مجالات العمل الأهلي الي مباديء عامة وضوابط موضوعية ورشيدة علي التمويل الأجنبي ، وبحيث تتضمن هذه الضوابط قواعد عامة مثل الشفافية والمحاسبية وغيرهما، مع التأكيد علي أهمية الوعي بمخاطر الاعتماد علي التمويل الأجنبي في القيام بأنشطة وبرامج العمل الأهلي وخصوصا في قضايا معينة مثل الدفاع عن حقوق الانسان وحريات الفكر والابداع والمرأة والطفولة، إذ أدي هذا الاعتماد عمليا الي ركون معظم جمعيات ومراكز البحوث والمعلومات الناشطة في هذه المجالات الي التمويل الأجنبي الذي تأتي غالبيته من منظمات غير حكومية أوروبية غربية وأمريكية، وعدم الاكتراث بتوفير قنوات دعم وطنية بديلة للتمويل الأجنبي.

غير أن مخاطر وحساسيات التمويل الأجنبي تستوجب في مجال مواجهتها بطريقة ديمقراطية وحضارية أن يتولي الفصل في الموضوع، أو تقرير طبيعة التمويل الاجنبي وأنواعه وطبيعة الجهات المانحة سواء كانت حكومات أجنبية أو وكالات حكومية أو منظمات غير حكومية أو اتحادات اقليمية مثل الاتحاد

الاوروبي، جهاز قومي يضم في عضويته ممثلين لوزارات الشئون الاجتماعية والعدل والداخلية من جهة ومندوبين عن الجمعيات والمنظمات الأهلية الي جانب ممثلين للجهاز المركزي للمحاسبات، حتي تتوافر أكبر ضمانات ممكنة للحياد والموضوعية والاستقلالية عن تسلط أجهزة الدولة الأمنية والادارية. ولكن ما جاء به القانون الجديد من اشتراط أن تحتكر وزارة الشئون الاجتماعية وحدها الترخيص للجمعية أو المؤسسة الأهلية بتلقي تمويل أجنبي أو إرسال أموال الي جهة خارجية، يدل علي إستمرار النمط السياسي السلطوي في التعامل مع القطاع الأهلي وحيث يسيطر هذا النمط علي سياسات ومواقف النخبة الحاكمة عموما تجاه الأحزاب السياسية حيث تفرض القيود القانونية والعملية عليها، كما يحاصر العمل النقابي المهني منذ صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن انتخابات النقابات المهنية.

من ناحية أخري فقد استمر المنطق السلطوي في موضوع آخر ورد في القانون الجديد للجمعيات الأهلية وهو الخاص بالاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، فقد نصت المادة (٦٨) علي أن هذا الاتحاد العام يتولي إدارته مجلس إدارة يتكون من ثلاثين عضوا، يعين رئيس الجمهورية من بينهم رئيس الاتحاد وعشرة أعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية، علي أن ينتخب الباقون من بين أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتكون مدة المجلس ثلاث سنوات، فهذا النص لم يتغير من القانون السابق رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ رغم اختلاف الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن القانون الجديد أبقي علي هيمنة السلطة التنفيذية ممثلة هذه المرة في شخص رئيس السلطة ذاته من زاوية إستمرار منطق تدخل السلطة التنفيذية في تشكيل مجالس ادارة هيئات وجمعيات أهلية يفترض فيها الاستقلال الاداري والمهني والوظيفي، وذلك من خلال اشتراط أن يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية علي مستوي البلد ككل، بالإضافة الي عشرة من أعضائه، مما يعني تحكم رئيس الجمهورية في تعيين أكثر من ثلث أعضاء مجلس إدارة الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وفي الباب الخامس من القانون وردت العقوبات المقررة علي مخالفة الأحكام التي ينص عليها، ومن أهم العقوبات هنا ما تضمنته الفقرة (جـ) من البند ثانيا من المادة (٧٥) من فرض عقوبة الحبس والغرامة معا،الحبس لمدة لا تزيد علي

ستة أشهر وغرامة لا تزيد علي ألفي جنيه ضد كل من " تلقي، بصفته رئيسا أو عضوا في جمعية أو مؤسسة أهلية سواء كانت هذه الصفة صحيحة أو مزعومة، أموال من الخارج أو أرسل للخارج شيئا منها أو قام بجمع التبرعات دون موافقة الجهة الإدارية" (٤١)، ويبدو أن القانون إتجه الي فرض عقوبة مرتين علي فعل واحد وهو تلقي أموال من الخارج أو إرسال أموال الي الخارج، المرة الأولي عندما أعطت المادة (٤٢) للمحكمة المختصة بناء علي طلب الجهة الإدارية صلاحية حل الجمعية إذا ما حصلت علي أموال من جهة خارجية بالمخالفة لحكم الفقرة الثانية من المادة (١٧). والمرة الثانية عندما فرضت المادة (٧٥) عقوبة الحبس والغرامة علي رئيس أو عضو الجمعية كما سلفت الإشارة، فمن المعتاد أن يتخذ مجلس إدارة الجمعية بصفته الوظيفية مختلف القرارات بما فيها قرار تلقي أموال من الخارج أو إرسالها الي الخارج، ومن ثم لا يوجد مبرر لفرض عقوبة شخصية في هذا الصدد.

## ٥ ـ استمرار الآلية الإدماجية ـ مشروع " شروق " كنموذج :

ويمكن هنا إضافة مثال آخر يوضح التصور السلطوي للدولة تجاه الجمعيات الأهلية بخاصة والمجتمع المدني بعامة والذي لم يتغير بصفة جوهرية أو عميقة، فما يزال هذا التصور يقوم علي آليات الإدماج الوظيفي والاحتواء الإداري تنظيميا وأمنيا ، ويتعلق هذا المثال بالبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة المعروف بإسم " شروق" والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٩٥/٩٤ ويتجلي فيه إصرار الدولة علي إنكار أحد أهم الملامح المميزة للمجتمع المدني ويتعلق بكون هذا المجتمع ساحة اجتماعية تتم فيها تفاعلات تتسم بالتمايز عما يجري من تفاعلات في إطار السوق وآلياته، وأيضا في نطاق العمل السياسي المباشر(٤٢).

فالمجتمع المدني يتميز بتفاعلات فيما بين الأفراد، وبين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية (سواء كانت تابعة للمجتمع المدني أم للدولة) وكذا بين تنظيمات وهيئات المجتمع المدني ذاته. وفيما يبدو أنه وبسبب ما تتسم به هذه التفاعلات الدائرة في إطار المجتمع المدني من خصوصية، فإن الدولة المصرية شأنها في ذلك شأن غالبية الدول العربية، ماتزال تحمل إدراكا مفاده أن الأدوار السياسية - غير المباشرة - بالطبع - والثقافية والتعبوية ذات الطاقة التغييرية تهدد الشرعية السياسية للنظام السياسي وكذلك الاستقرار السياسي وتزاحم تصورات

وسياسات الدولة بل وتتحداها، رغم أن خبرات الدول الغربية المتقدمة وحتي خبرة المجتمع الأهلي المصري في مقاومة الاحتلال والنفوذ الأجنبي، أدت تدريجيا إلي أن تكتسب الدولة مزيدا من الفاعلية والشرعية في ظل إدراك مرن لخصوصية دور المجتمع الأهلي / المدني.

جاء البرنامج القوي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) في إطار انعقاد المؤتمر القومي الأول للتنمية الريفية في أكتوبر ١٩٩٤ والذي شاركت فيه ٢٤ وزارة وجهة مركزية وجميع المحافظات بأوراق عمل واقتراحات للتنمية الريفية، بجانب مشاركة أكثر من ٧٠٠ خبير ومتخصص في التنمية الريفية، وعقب المؤتمر تم تشكيل اللجنة القومية للتنمية الريفية برئاسة رئيس الوزراء لدفع عملية التنمية الريفية لتنفيذ البرنامج سالف الذكر، والذي يهدف إلي تحقيق تنمية متكاملة للريف المصري من خلال مضاعفة الاهتمام بتطوير مشروعات البنية الأساسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية خلال مدة زمنية مقدارها تسعة أعوام، في أكثر من ٥٦٠٠ قرية تضم نحو ٣٥ مليون نسمة، وبلغت جملة التمويل المخطط حوالي ٥٧,٦ % مليار جنيه تساهم فيها الحكومة والجهود الذاتية الأهلية والدول والهيئات المانحة الأجنبية(٤٣). ومن المهم هنا تحليل هدف التنمية المؤسسية الذي أشارت إليه وثيقة المشروع، فالأهداف العامة تغطي ميادين تنمية الموارد المادية والبشرية بجانب الموارد المؤسسية المحلية، وتنص وثيقة المشروع علي أن تنحية القدرة المؤسسية تعني التعميق المستمر للامركزية وتأكيد دور المجالس الشعبية المحلية وحيوية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية، وأهمية التنسيق بين الجهات الرسمية (تنفيذية وشعبية) وغير الرسمية، وبخاصة من زاوية ابراز دور القيادات الطبيعية في تنظيم وادارة ومتابعة التنمية المحلية. وفي نفس الاطار تشير الوثيقة إلي أن البرنامج لم يتقيد بأسلوب تطبيقي محدد لأهدافه أو يتقولب في صياغات تنفيذية محددة، بل أعطي أولوية لمراعاة الظروف والتطورات المحلية ومن ذلك أطرح استراتيجية للتنفيذ تقوم علي " استثارة القوي والدافعيات الداخلية المحلية كي تطالب بالتغيير التنموي وتحققه (..) والاعتماد علي العمل الاجتماعي المؤسسي من خلال منظمت أهلية طوعية لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلي وتنظم المشاركة الشعبية في جهود تنميته"(٤٤).

وعلي الرغم مما يتضمنه هذا التصور من رؤي متطورة للتنمية المستديمة أو المتواصلة ومن تقدير إيجابي لأهمية مشاركة المواطنين في الريف والمنظمات

والجمعيات الأهلية الناشطة هناك، وكذلك تأكيده علي أنه آن الأوان لاعطاء الاهتمام والدفعة للحديث عن الاطار المؤسسي فقد أسهم جهاز بناء وتنمية القرية بالدور الرئيسي في صياغة وإعداد البرنامج، وهذا الجهاز هو بمثابة جهة حكومية أو إدارة حكومية ذات طابع خاص أنشيء بالقرار الجمهوري رقم ٨٩١ الصادر في ١٩٧٣/٦/١٦ ويتبع وزارة الادارة المحلية. ومن أهم صلاحياته القيام بتنفيذ السياسة العامة والبرامج التي تقرها اللجنة الوزارية للحكم المحلي التي حل محلها مجلس المحافظين ثم المجلس الأعلي للادارة المحلية الآن، فيما يتصل ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات والمحليات والجهات المعنية. وي عين رئيسي جهاز بناء وتنمية القرية بقرار من رئيس الجمهورية، وتدرج الاعتمادات اللازمة لهذا الجهاز في فرع خاص من موازنة الأمانة العامة للحكم المحلي(٤٥).

وقد أخذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) بمنهاج عمل من خمس مراحل لتطبيق أهدافه وذلك علي النحو التالي:

**(١) المرحلة الأولي** : الاستكشاف والتحليل، حيث تم تصميم استمارات استرشادية للتعرف علي الموارد والاحتياجات المحلية من مختلف الجوانب، من خلال قيام المجموعات الاقليمية باستيفاء البيانات الخاصة بتسعة أنوع، علي الأقل، من المنظمات والمؤسسات والفئات الاجتماعية المحلية : التعليمية ، الصحية، الثقافية، الشبابية، النسائية، الأهلية، الدينية، التعاونية، الائتمانية، الادارية. ثم يجري جمع البيانات الميدانية من أجل إعداد خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع المحلي.

**(٢) المرحلة الثانية** : استثارة المجتمع المحلي، وتعد حجر الأساس في البرنامج، اذ يتم عرض نتائج الخريطة الاقتصادية الاجتماعية علي المجتمع المحلي المعني بما يكفل مشاركة القيادات الطبيعية والرموز البارزة من أبناء المجتمع علي المستويات الاقليمية والوطنية : اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، بجانب عقد لقاءات ميدانية مكثفة لتعبئة اتجاهات المشاركة الذاتية بكل وسائلها وأشكالها المادية والبشرية والفنية.

**(٣) المرحلة الثالثة** : التخطيط للتنمية الريفية، ويتم فيها مناقشة وصياغة أولويات التنمية مع تأكيد ضرورة تكاملها وتناسق مكوناتها، علي أن يقوم جهاز

بناء وتنمية القرية بدور المعونة الفنية لاعداد دراسات الجدوي اللازمة للمشروعات والتنسيق بينها في اطار المستهدفات العامة للبرنامج.

**(٤) المرحلة الرابعة هي مرحلة التنفيذ الفعلي للمشروعات.**

**(٥) أما المرحلة الخامسة فتتعلق بالتقييم بالمستمر ومتابعة التنفيذ.** هذا وتتنوع المشروعات التي يستهدفها البرنامج بين البنية الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للريف فيما يزيد عن ٦٠ مجالا من مشروعات التنمية الريفية المتكاملة.

ويؤكد البرنامج علي تدعيم الاتجاه نحو مزيد من اللازمركزية وهو ما يبدو في الأسلوبين التاليين:

أ - اتباع لامركزية شاملة في اختيار المشروعات والتخطيط والتنفيذ من خلال إيلاء هذه الأمور إلي الوحدات المحلية الريفية ذاتها، والنظر إلي الدور الحكومي المركزي علي أنه مساند ومكمل.

ب- لامركزية نوعية في آليات التعامل والتعاون والتكامل علي مستوي الوحدة المحلية ذاتها بين أطرافها المحلية ذات الشأن وهي ثلاثة أطراف : الادارة المحلية والأجهزة الشعبية أو المجالس المحلية وأخيرا الجهود الأهلية المنظمة أي الجمعيات والروابط التطوعية المختلفة.

ويمكن القول إن هذا الإطار المؤسسي/التنظيمي ثلاثي الأطراف لايمكن أن يكفل تحقيق الهدف الذي يطمح إليه البرنامج وهو تحقيق اللامركزية علي النحو سالف الذكر، فاللامركزية تعني في أحد جوانبها كفالة أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للمجتمعات الريفية المحلية سواء كسكان أو كمنظمات وهيئات تنفيذية ومنتخبة وأهلية في مجالات التخطيط واختيار المشروعات وتحديد الأولويات والبدائل والتنفيذ والمتابعة وكذا الرقابة والمحاسبية، فإلي جانب القيود المفروضة والحدود الموضوعة علي صلاحيات المجالس التنفيذية للمحافظات والمدن والمراكز والمجالس القروية والعمد، هناك القيود التشريعية والسياسية والبيروقراطية والأمنية المفروضة علي الوظائف والأدوار التشريعية والرقابية للمجالس المحلية المنتخبة والتي تعطي للسلطة التنفيذية ممثلة في أجهزتها المحلية سلطات واسعة النطاق عليها، فالمجالس المحلية المنتخبة لاتمارس سلطة التشريع في الإطار المحلي الخاص بها، كما أن المحافظين ورؤساء المدن

والمجالس القروية يرأسون اجتماعات ومداولات هذه المجالس، الشعبية المنتخبة.

هذا بالإضافة إلي ما يتميز به قانون الانتخابات المحلية من قيود واجراءات تحد من نزاهة الانتخابات المحلية في ضوء الإشراف شبه الكامل لوزارة الداخلية علي مختلف عمليات ومراحل الانتخابات، بجانب سيطرة الجهاز الإداري وتدخلاته من خلال تقديم الوعود والاغراءات والتهديدات في الفترات التي تسبق الانتخابات وإبان الانتخابات نفسها، وهذا ما يجعل هذه الانتخابات تخضع لممارسات التزوير وتزييف إرادة الناخبين وعدم ضمان المناخ الملائم لسلامة العملية الانتخابية مما يدفع بكثير من المواطنين والمرشحين سواء من المستقلين أو من الأحزاب السياسية المعارضة إلي العزوف عن المشاركة الجادة، مما يؤدي عمليا إلي فوز مرشحي الحزب الحاكم بغالبية المقاعد بالتزاكية، ففي الانتخابات المحلية التي تمت في أبريل ١٩٩٧ فاز ٢٥٧٤١ مرشحا ينتمون إلي الحزب الوطني بالتزكية في دوائرهم الانتخابية وذلك من مجموع ٤٧٣٨٢ مرشحا وبنسبة ٥٢% من حجم الدوائر. وبالنسبة للدوائر التي جرت فيها انتخابات، فقد أسفرت عن فوز ١٨٥٤١ من مرشحي الحزب الوطني، وبذلك يصل مجموع الفائزين من مرشحي هذا الحزب ٤٤٣١٢ مرشحا بنسبة ٩٣،٥% من جملة مقاعد المجالس المحلية في مصر، في حين لم يفز مرشحو أحزاب المعارضة التي شاركت في الانتخابات سوي بـ ٨٦ مقعدا وكانت البقية من نصيب المستقلين(٤٦).

وعلي ضوء هذا الواقع نجد أن المجالس الشعبية المحلية المنتخبة سوف تشكل عمليا جزءا لا يتجزء من الطرف الأول وهو جهاز الادارة المحلية الحكومي في مواجهة الجمعيات والروابط الأهلية في المجتمعات الريفية.

ومن جانب آخر، ورغم تأكيد برنامج "مشروق"علي أهمية مشاركة الجهود التطوعية وتمثلها الجمعيات الأهلية في كافة مراحل التطبيق، فإن الهيكل الاداري للبرنامج يجسد في الحقيقة هيمنة الادارة الحكومية، إذ يتكون الهيكل من ثلاثة أطراف(٤٧) .

(١) اللجنة القومية للتنمية الريفية المتكاملة والتي يرأسها رئيس مجلس الوزراء، ونظرا لعدم صدور التشكيل الكامل لها، يقوم بدورها الآن ثلاثة لجان قومية متخصصة تتولي مهام التنسيق بين مشروعات البرنامج وتضم كل منها ممثلي الوزارات المعنية (التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الادارة المحلية ، الشئون

الاجتماعية.. إلخ) ويدرجة وكيل أول وزارة تحت رئاسة وزير الادارة المحلية. وتعتبر اللجنة القومية للتنمية الريفية بمثابة أداة التخطيط القومية.

(٢) جهاز بناء وتنمية القرية، والذي يتبع بدوره وزارة الادارة المحلية ويعتبر الطرف الرئيسي المسئول عن تنفيذ البرنامج، فهو يباشر عمله كأمانة فنية وجهة تخطيط وقناة لتمويل المشروعات. ويلفت النظر هنا أن مصادر التمويل للبرنامج متعددة وموزعة بين أرصدة خاصة بالبرنامج مثل صندوق التنمية المحلي وتمويل مدرج في موازنات الوزارات المعنية بتنفيذ البرنامج، ويتولي جهاز بناء وتنمية القرية توصيل التمويل اللازم للمشروعات كما أن الوزارات المعنية ملزمة بالحصول علي موافقة الجهاز علي الصرف من التمويل المدرج في موازناتها تحت مسمي " شروق" كمكون خاص.

(٣) أما الطرف الثالث فهو الوحدات المحلية التي تضم أو تجمع بين الأجهزة الرسمية والمنظمات الأهلية، ورغم أن الجمعيات الأهلية تعتبر هنا طرفا صغيرا في التطبيق والمتابعة، فإن التشكيل الاداري التنظيمي في هذا المستوي أضعف كثيرا - حتي في هذه الحدود الضيقة لدور الجمعيات الأهلية - من مكانة وفعالية تواجد هذه الجمعيات، فقد تم تشكيل لجان أو مجموعات س ميت بمجموعات المعونة الفنية بالمحافظات برئاسة المحافظ المختص وعضوية القيادات الشعبية بالمحافظة ورئيس المركز التابعة له القرية المدرجة في البرنامج بمراحله، ومدير التنمية بالمحافظة. أكثر بعد ذلك، فقد تم تشكيل لجان علي مستوي القري الداخلة في مراحل البرنامج برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية (الذي يمثل السلطة التنفيذية) وعضوية رئيس قسم التنمية الريفية وقيادات المجتمع المحلي بها. ويعاون اللجنة الاقليمية مجموعة فنية برئاسة أحد الخبراء والمتخصصين من أساتذة الجامعات لمتابعة العمل في مراحل البرنامج.

ويبدو مما سبق أن البرنامج المسمي بـ " شروق" والذي يعد أحدث السياسات الحكومية في مجال التنمية الريفية وأكثرها تطورا في رؤية التنمية من منظور المشاركة والتعبئة للمجتمعات المحلية، قد اعتبر أن دور الجماعات القاعدية ومواطني الريف في التنمية المتكاملة للمجتمعات المحلية يقف عند حدود إبداء الرأي والملاحظات فقط، ومن ثم لم تجسد الهياكل المؤسسية والتنظيمية المشتركة في إدارة مشروع مفهوم المشاركة الذي يعتبر المواطنين عموما والجمعيات الأهلية شريكا علي قدم المساواة في التخطيط والصياغة والتنفيذ والمتابعة والرقابة والمحاسبية.

## هوامش الفصل الثالث

(١) د. أماني قنديل "القطاع الثالث في العالم العربي"، في : مواطنون : دعم المجتمع المدني في العالم، سيفيكوس) Civicus التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مصدر سابق، ص ١٥٠ .

(٢) د. سعد الدين ابراهيم، " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي"، مجلة الديمقراطية، الكتاب الأول، (القاهرة)، ديسمبر ١٩٩١ )، ص ص ١٥-١٧.

(٣) تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٣ ، الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، ١٩٩٣، ص ٩٣.

(٤) ألن أنسيو، أمورناردون، ديرك جاريه، سيلفي تسيبولا، " القطاع الثالث في أوروبا الغربية" ، في : مواطنون : دعم المجتمع المدني في العالم، مصدر سابق، ص ٣٢٥.

(٥) انظر في ذلك : د. أماني قنديل، " الجمعيات الأهلية في الإطار العالمي والإقليمي.. أين نحن؟ " في : د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤ ، ص ١٩ .

(٦) نفس المصدر، ص ١٩، أيضا:

Waldemar Nielsen، The Third Sector: Keystone of A Caring Society، Washington D.C.: Independent Sector، 1990.

(٧) انظر علي سبيل المثال:

Boutros B. Ghali، "Empowering the United Nations"، Foreign Affaris، Vol. 71، (Winter 1992)، Ehtisham Ahmad، "Social Security and The Poor: Choices for Developing Countries" The World Bank Research Observer، Vol. 6، No. 1 (January 1991).

(8) Lester Salamon، "The Rise of Nonprofit Sector"، Foreign Affairs، Vol. 73 (July / August 1994).

(٩) تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٣، مصدر سابق ، ص ٩٢.

(١٠) ميجيل دارسي دي اوليفيرا، راجيش تاندون، " مجتمع مدني عالمي في الطريق إلي الظهور" ، في: مواطنون : دعم المجتمع المدني في العالم، مصدر سابق، ص ٢١.

(11) Moustafa K. Al-Sayyid، "Nongovernmental Organizations; Political Development and the State، with Special Referene to Egypt"، presented to the conference on "the Role of Arab and Middle Eastern Nongovernmental Organizations in National Development Strategies"، Cairo : April 1993، pp. 10-12.

(١٢) شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة : لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧، ص ٢٠٢.

(١٣) د. أماني قنديل، " الاتجاهات الحالية لسياسات الحكومة إزاء الجمعيات الأهلية" ، في : د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية في مصر ، مصدر سابق، ص ٢٥١.

(١٤) ورد في : نفس المصدر، ص ٢٥٢.

(١٥) ورد في : نفس المصدر، ص ٢٥٢.

(١٦) د. محمد السيد سعيد، " اشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي"ورقة مقدمة إلي "مؤتمر اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي" ، مجلة السياسة الدولية المؤسسة الديمقراطية الفلسطينية " مواطن"، مركز القاهرة لحقوق الانسان، القاهرة :٢٩ فبراير- ٣ مارس ١٩٩٦، ص ١٠.

(١٧) نفس المصدر، ص ١٠.

(١٨) ولمزيد من التفاصيل، انظر : أمير سالم، دفاعا عن حق تكوين الجمعيات : دراسة نقدية لقانون الجمعيات مع الدفع بعدم دستوريته، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان، ١٩٩١ .

(١٩) د. أماني قنديل، " تحولات السياسة الاقتصادية وعملية تمثيل المصالح بين جماعات رجال الأعمال والعمال" ، مجلة اليسار (القاهرة : حزب التجمع الوطني)، أكتوبر ١٩٩١، ص ١٣ .

(٢٠) د. محمد نور فرحات، " ملاحظات علي التنظيم القانوني للجمعيات في التشريعات العربية" ورقة مقدمة إلي مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية الأول، القاهرة : في أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ١٥-١٦.

(١٢) انظر في ذلك : التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١، ص ٤٥٣ ، د. سارة بن نفيسة، " علاقة الدولة المصرية بالجمعيات الأهلية من خلال التشريعات المختلفة من القرن التاسع عشر حتي اليوم" ، في : د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة، مصدر سابق، ص ٨٠ .

(٢٢) د. سارة بن نفيسة، نفس المصدر، ص ٨١ .

(٢٣) انظر في ذلك : يحيي حسن درويش، " تاريخ العمل الأهلي الاجتماعي التطوعي في مصر" ، ورقة مقدمة إلي مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، مصدر سابق.

(٢٤) ورد في نفس المصدر، ص ٧٢ .

(٢٥) نفس المصدر، ص ٧٣.

(٢٦) د. سيد عويس، التاريخ الذي أحمله علي ظهري، القاهرة : دار الهلال، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٢٣- ٢٢٥ .

(٢٧) نقلا عن : د. سارة بن نفيسة، مصدر سابق، ص ص ٧٤- ٧٥.

(٢٨) د. سارة بن نفيسة، "الخريطة الزمانية والمكانية للجمعيات الأهلية في مصر ، في: د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة، مصدر سابق، ص ص ٩٣- ٩٤.

(٢٩) نفس المصدر، ص ص ٩٤- ٩٥، وأيضا د. أماني قنديل، " القطاع الثالث في العالم العربي" ، في: مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم، مصدر سابق، ص ص ٦٧١- ٦٧١.

(٣٠) تقرير وزارة الشئون الاجتماعية عن الجمعيات في مصر، ١٩٩٢/١٩٩٣.

(٣١) انظر في ذلك: د. أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

(٣٢) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز ابن خلدون)، السنة ٧، العدد ٨١ ، سبتمبر ١٩٩٨، ص ص ١٧- ١٨.

(٣٣) انظر النص الكامل للمشروع في: مشروع قانون الجمعيات الأهلية، مركز الدراسات والمعلومات القانونية، القاهرة، د. ت.
(٣٤) الأهرام ، ٦، ١٩٩٨/١١/١٣ .
(٣٥) قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ باصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجريدة الرسمية،السنة ٤٢،العدد ٢١تابع (ب)،٢٧مايو ١٩٩٩، ص٢.
(٣٦) ) نفس المصدر، ص ٣.
(٣٧) انظر في ذلك: الوفد، ٢٣، ١٩٩٩/٥/٢٤.
(٨٣) قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، مصدر سابق، ص ٨.
(٣٩) نفس المصدر، ص ٦.
(٤٠) نفس المصدر، ص ١٠.
(٤١) نفس المصدر، ص ص ٢٦- ٢٧.
(٤٢) رشاد أنطونيوس، " استراتيجية العمل في الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدني" ورقة مقدمة إلي المؤتمر السنوي الأول لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، " المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي"، القاهرة : ١٠- ١١ مايو ١٩٩٤، ص ص ٣-٤.
(٤٣) انظر في ذلك : وثيقة "شروق" : البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة، القاهرة : وزارة الادارة المحلية : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، أكتوبر ١٩٩٤ .
(٤٤) نفس المصدر، صفحات مختلفة.
(٤٥) انظر في ذلك : دليل إدارة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، القاهرة، وزارة الحكم المحلي : جهاز بناء وتنمية بناء القرية المصرية، د.ت، د.علي الصاوي، " إدارة التنمية الريفية في مصر : تحليل للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق " ، ورقة مقدمة إلي المؤتم القومي الثاني لمشروعات البحوث، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .
(٤٦) عمرو الشوبكي، " توسيع الهامش الديمقراطي أم تنظيمه" الأهرام، ١٩٩٧/٨/٢٥، ص ٢٥.
(٤٧) وثيقة "شروق" ، ولمزيد من التفاصيل د. علي الصاوي، مصدر سابق، ص ص ١٩- ٢٠.

## الفصل الرابع

# معوقات تفعيل القطاع الأهلي المصري

أظهرت الدراسة أن المفاهيم والقضايا النظرية الغربية الشائعة عن المجتمع المدني العالمي وامكانات تبلوره والدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية تنطوي علي اشكاليات منهاجية ونظرية تبرز مع تحليل تطور هذا المجتمع المدني وهذه المنظمات في بلد نام مثل مصر، ففي حين نمت مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الوسيط أو الثالث في المجتمعات الغربية في بيئة دولية تتميز بقيادة الطبقة البرجوازية للثورة الصناعية في الداخل ولحركات نقل رءوس الأموال والاستثمارات والمواد الخام والأفراد من المستعمرات إلي دول المركز الرأسمالي الغربي والعكس، يلاحظ أن بناء مؤسسات ومنظمات غير حكومية في الدول النامية عموما وفي مصر خصوصا يتم في ظل بيئة دولية تتميز بتسارع الخطي نحو العولمة ومزيد من ادماج دول ومجتمعات وإقتصادات عالم الجنوب في الاقتصاد العالمي وفي تدفقات المال والاعلام الغربية المهيمنة. ولعل من اكثر جوانب هذا التحول إلي العولمة خطورة هو ازدياد تعرض الدول والمجتمعات في عالم الجنوب للاختراق الذي يضاعف من فقدان استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، والتأثير السلبي علي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية وبما يقلل بشدة من إمكانات بل من جاذبية دعوات ضرورة إحترام التنوع والتعدد الثقافي الحضاري والقيمي وفي مجال النظم والاختيارات السياسية والثقافية والاقتصادية- الاجتماعية.

ومما يضاعف من مشكلات بناء وتعزيز منظمات غير حكومية فعالة في عالم الجنوب ومصر علي وجه الخصوص أن التوجه الي العولمة يحاول أن يربط نمو وفعالية هذه المنظمات بالمنظمات غير الحكومية في دول الشمال وبالاتجاه العالمي الآخذ في التزايد نحو اقامة شبكات عالمية تضم هذه المنظمات في الشمال والجنوب معا في ظلّ تباين خبرات وظروف التطور التاريخي، بينهما وفبينما حققت المنظمات غير الحكومية في الدول الغربية مستويات عالية من النمو والفعالية في خدمة مواطنيها ومجتمعاتها وفي مجال الاستقلالية عن الدولة وعن آليات السوق، نجد أن المجتمع المدني عموما والمنظمات الأهلية خصوصا في بلد نام مثل مصر مايزال يتعثر في ميدان تحقيق تطوره الذاتي

والمستقل بفعل القيود الشديدة التي تفرضها النخبة الحاكمة، ومايزال يحصر معظم أنشطته وخدماته في مجال الأعمال الخيرية والرعوية.

ويمكن القول في هذا الاطار أن المنظمات غير الحكومية في عديد من دول الجنوب ومنها مصر لم تصل بعد إلي مرحلة توافر القدرة علي ممارسة تأثير فعال علي السياسات الحكومية في مختلف الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية- الاجتماعية، هذا فضلا عن ضعف امكانات هذه المنظمات في القيام بدور تغييري قصدي لأبنية الثقافة وأنماط التفكير ولأجهزة الدولة وللمؤسسات السياسية بما يكفل لهذه المنظمات أن تشيع مفهوم التنمية بالمشاركة، وبما يمكنها من اكتساب قوة تفاوض جماعي في مواجهة كل من الدولة أو السوق من أجل تنمية ثقافة التغيير والمشاركة والحقوق وأهمية قيم المحاسبية والمساءلة وإدارة النزاعات والصراعات السياسية والاجتاعية بطرق سلمية .

وقد أثارت الدراسة تساؤلات عديدة حول مدي قدرة المنظورات الغربية حول الشبكات التجسيرية التي نشأت في إطار العولمة بين منظمات غير حكومية من الشمال والجنوب علي تفسير عمليات بناء وفعالية المنظمات الأهلية في مجتمعات الجنوب في ضوء الظروف والأزمات العديدة التي تعاني منها هذه المجتمعات. وهناك تساؤل آخر هو: هل يمكن لتحالف عالمي أن يدعم أنشطة قطرية من شأنها تعزيز المجتمع المدني؟ كيف يمكن تقوية المنظمات المحلية والاقليمية من خلال ربطها بحركة عالمية؟

وفي حين ينظر الي الأهداف المرجوة من المنظمات الأهلية علي أساس أنها يجب أن تركز علي مهام تطويرية وتغييرية ترتبط بأجندة أعمال وطنية مما يلقي علي عاتقها ضرورة القيام بأدوار ثقافية وسياسية مطلوبة بإلحاح بسبب عوامل التخلف والتبعية وهشاشة التحول الديمقراطي في بلاد الجنوب ومنها مصر، يلاحظ أن القليل من الكتابات الغربية هو الذي يهتم بمثل هذه الأدوار، حيث يركز الكثيرون علي مسائل معينة مثل ضرورة تحسين نوعية التنظيم وتبادل المعارف والخبرات بين منظمات الشمال والجنوب في ميادين مثل تدريب القادة وادارة المهارات وجمع الأموال. وفي الواقع أن هذه النظرة إلي أدوار القطاع الثالث تحاول أن تخلق مجالات عمل متشابهة بين المنظمات غير الحكومية في الشمال ونظيراتها في الجنوب، ولكن إختلاف الظروف وتباين الخبرات يضيف أعباء إضافية علي المنظمات في الجنوب، فالمنظمات التي تركز جهودها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة علي الحقوق المدنية وحقوق الانسان ومجالات

الدفاع بوجه عام قليلة لأسباب عديدة منها وجود قنوات مؤسسية متاحة تضمن التمثيل السياسي والنيابي.

وتثار هنا عدة تساؤلات عن النتائج المحتملة للدعوة السائدة في الخطاب الغربي حول القطاع الثالث الي توثيق الروابط التجسيرية بين منظمات الشمال والجنوب ، فأحدي التداعيات السلبية هنا أن تزداد الارتباطات بين الشمال والجنوب علي حساب جهود ترسيخ فكرة العمل الأهلي التطوعي وكذلك علي حساب ضرورات الارتباط بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض، بجانب أهمية خلق علاقات وثيقة بين المنظمات غير الحكومية في مصر وفي بقية الأقطار العربية. ويعبر كاتب ياباي عن الخبرة الآسيوية في هذا المجال بقوله: "وترتبط جماعات وحركات المواطنين بصورة وثيقة بنظيراتها في الشمال اكثر من ارتباطها ببعضها الآخر وأحد الأسباب لذلك هو العولمة التي صاحبت الاستعمار والحداثة"(١).

وفي هذا الاطار، تتحول المنظمات غير الحكومية في عالم الجنوب إلي القيام بدور الوسيط بين البرامج الدولية والمحلية للتنمية، وهذا ما ينطوي علي إزدياد غربة هذه المنظمات عن واقعها المحلي، فإذا كان لا يجب التقليل من أهمية أوجه التعاون بين منظمات الشمال والجنوب لتنسيق توزيع البرامج والتمويل والمنح، إلا أن مهام هذه المنظمات لا ينبغي أن تتوقف عند محاولات خلق قنوات للتعامل مع منظمات الشمال والحصول علي تمويل منها، والأهم من ذلك ألا تركز منظات الجنوب علي روابطها الخارجية من أجل ضمان استقلالها في مواجهة الحكومات وعلي حساب ضرورات التأسيس والتقوية في الداخل.

## ١ ـ آفاق العلاقة بين الدولة والسوق والقطاع الثالث:

ويلاحظ أن مثل هذه الأمور لا تظهر معظم الكتابات الغربية إهتماما ذا شأن بها، إذ يعتبر البعض أن منظمات الجنوب كانت "بمثابة قنوات غير رسمية من أجل الدعم الدولي للمشروعات الاجتماعية التي عادة ما تنفذ علي المستوي المحلي والجزئي(..) وقد سهل إستقلالها الصلات الدولية غير الرسمية كما كان صغر جمها مواتيا للانغماس المحلي. ومن ثم فقد كانت مطلقة اليد للتوسط بين البرامج الدولية والمحلية وخصصت نفسها في المشروعات ذات المغزي عند كلا طرفي برنامج التنمية"(٢).

وفيما بدا من الدراسة أن هذا المسعي إلي ادماج المنظمات الأهلية في الجنوب في حركة عالمية لمجتمع مدني بازغ يهدف إلي محاولة خلق مبررات للدعوة إلي تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والانتاجية وكذلك لعلاج الآثار الجانبية السلبية لتحكم آليات السوق، فالمواطنون يجب "أن يكونوا أكثر حرصا علي التفاعل مع السوق، وهذا الأمر أيسر في القول منه في التطبيق، لأن التطبيق يتطلب أن يضغط الشعب علي الحكومة لكي تهيئ بيئة مناسبة للسياسة الانمائية العامة ولكي توزع الموارد بشيء من الأنصاف، وعليهم أيضا- بل وفي مقدورهم - أن يبذلوا من الجهود ما يجعلهم يكتسبون الثقة والقدرة علي المشاركة في حلبة السوق"(٣).

وقد تعرضت الدراسة للعوامل التي ساعدت علي ربط الخطاب والممارسة الغربية حول القطاع الثالث بين المنظمات المعبرة عن هذا القطاع في دول الشمال ونظيراتها في عالم الجنوب عامة وفي مصر خاصة، وأظهرت أن هذه الرؤية تفضي عمليا إلي حصر أنشطة المنظمات الوسيطة الأهلية في مصر علي الجانب التنموي بالمعني الوظيفي الذي ينشط في إطار السياسات العامة الرسمية التي تتميز بتخفيض النفقات الحكومية والاستثمارات العامة وتشجيع آليات السوق والقطاع الخاص المحلي والأجنبي. وينتج عن هذه النظرة تهميش الدور التغييري للمنظمات الأهلية للثقافة السياسية السلبية تجاه المشاركة في العمل العام وكذا في إشاعة ثقافة التعدد والتسامح ومواجهة تغول الدولة علي المجتمع وإزدياد مظاهر سلطوية النخبة الحاكمة وأجهزة الحكم. وهذا ما يجعل مهام المنظمات الأهلية تتجاوز الرؤية التي تحصر دورها في محاولة سد الفراغ الناجم عن تراجع الدولة الاقتصادي والانتاجي والاجتماعي وتقديم خدمات واعانات ومساعدات للفقراء وللجماعات المهمشة والمتضررين من تطبيق سياسات التكيف الهيكلي واطلاق قوي السوق والخصخصة.

وقد تبين من دراسة المنظمات غير الحكومية في مصر أن الاتجاه الرسمي للدولة تجاوب مع المنحي العالمي نحو تقوية هذه المنظمات وتعظيم أدوارها في عمليات التنمية ضمن آليات السوق، وتجلت مظاهر ذلك في مناسبات عديدة منها مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان والتنمية والمرأة والتنمية الاجتماعية في عامي ٤٩٩١ و ٥٩٩١، وينبع هذا التجاوب من رغبة الحكومة المصرية في أن تساعدها المنظمات والجمعيات الأهلية في توصيل الخدمات والمعونات وخبرات التدريب وبعض مجالات التشغيل في المناطق والتجمعات التي لا

تتمكن أجهزة الدولة من الوصول اليها وخاصة المجتمعات العشوائية، وإلي جانب الجانب الخدمي والرعوي، حددت الحكومة المصرية مجالات عمل أخري للجمعيات الأهلية تتماشي مع التوجهات الرسمية ولا تعارضها، مثل مكافحة الأرهاب والتعصب الديني، وبوجه عام يمكن القول أن الحكومة اتجهت الي تخصيص موارد كبيرة للجمعيات التي تعمل في الأنشطة الاقتصادية مثل مشروعات الاسر المنتجة، كما وجه الصندوق الاجتماعي للتنمية مخصصات ضخمة، بجانب تمويل هيئة المعونة الأمريكية لمشروعات تستهدف إيجاد فرص عمل والتدريب سواء بشكل مباشر أو من خلال جمعيات رجال الأعمال. ومن ناحية أخري زاد اهتمام الحكومة بدعم الجمعيات الناشطة في مجالات رعاية الأمومة والطفولة والمرأة الريفية وخدمات تنظيم الأسرة والتعليم والصحة. يضاف إلي ذلك ما أولته الحكومة من اهتمام بدور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الزيادة السكانية والتطرف الديني والوحدة الوطنية، بجانب العناية بالجمعيات الأهلية الناشطة في مجال البيئة ومكافحة إدمان المخدرات.

وفيما يبدو أن الاتجاه الرسمي سالف الذكر نحو الجمعيات الأهلية سوف يستمر في النمو لجهة اعطاء قيمة أكبر للدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الجمعيات في مواجهة مشكلات المجتمع وخصوصا الناجمة عن السياسة الاقتصادية، والمشاركة في توزيع الخدمات العامة الرعوية والتعليمية والصحية.. الخ. في حين لا توجد مؤشرات كافية علي توافر نية لدي الحكومة المصرية في دعم استقلال الجمعيات الأهلية وتحريرها من رقابة وتحكم وزارة الشئون الاجتماعية وأجهزة الأمن بعد أن تضمن القانون الجديد معظم القيود التي احتوي عليها القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

## ٢ - انعكاسات البيئة السياسية والثقافية :

تثير دراسة المنظمات غير الحكومية في مصر مشكلات بحثية عديدة: منهجية ونظرية وتطبيقية، فبصفة عامة نشأت هذه المنظمات التي عرفت تاريخيا ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لعدة أسباب منها مواجهة أنشطة الأقليات الأجنبية التي وفدت إلي مصر في هذه الفترة بأعداد كبيرة وكذلك أنشطة البعثات التبشيرية والإرساليات الدينية الغربية، وهناك أيضا العوامل الدينية حيث تعتبر الجمعيات أو الطرق الصوفية من أقدم مظاهر العمل الأهلي في مصر، كما نشأت جمعيات دينية إسلامية وقبطية بغرض تقديم

المساعدات والخدمات للفقراء والمعوزين والمعوقين... إلخ، إنطلاقا من مباديء الدين التي تحض علي التكافل والتضامن الاجتماعي وتوجيه الزكاة والتبرعات والأوقاف إلي الأعمال الخيرية، حتي إن مفهوم العمل الخيري ظل مسيطرا إلي حد كبير نسبيا علي أنشطة العمل الأهلي في الثقافة المجتمعية وخاصة لدي الفئات القادرة والموسرة التي قادت هذا العمل في مصر حتي ثورة يوليو ١٩٥٢.

ويمكن القول أيضا إن الحكومة غذت بدورها هذا التصور عن العمل الأهلي عندما سنت القوانين والتشريعات ووضعت الأطر التنظيمية للجمعيات التطوعية، بل وفي مجال إتجاه الحكومة إلي تحديد أنشطة هذه الجمعيات.

ورغم أن مفهوم العمل الخيري قد تراجع نسبيا مع التغيرات العديدة التي لحقت بالمجتمع والنظام السياسي في مصر مع تبني الحكومة رسميا لسياسات ما يسمي بالانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الخاصة العربية والأجبية، فإن هذاالتراجع يعتبر شيئا جزئيا في ضوء استمرار الإدراك سواء لدي الحكومة أو لدي نشطاء العمل الأهلي من الطبقة الوسطي- وان كان بصورة أقل حدة- لطبيعة العمل الأهلي بأنه ينصرف إلي "المساعدة" وتقديم الخدمات وتخفيف المضاعفات السلبية لانحسار دور الدولة الإنتاجي والاجتماعي وتقليل آثار الكوارث الطبيعية مثل الزلازال والسيول. ومن هنا تتولد مفارقات عديدة في التصورات الشائعة عن العمل الأهلي في مصر، فالحكومة تصر علي حصر هذا العمل في النطاق الرعائي والخدمي وتعمل بكل قوتها علي إبعاده عن الانخراط في النضال الديمقراطي والحيلولة دون أن يتطور النشاط الثقافي والأدبي إلي الاقتراب من مفاهيم ومقومات الممارسة السياسية وحتي لو كان الاقتراب غير مباشر من السياسة والحكم وادارة العملية السياسية.

ومازال غالبية قيادات الجمعيات الأهلية تحاول الابتعاد عن القضايا ذات الاهتمام الوطني العام فكرية كانت أم ثقافية أم سياسية سواء علي المستوي الوطني أو الصعيد الاقليمي العربي، وتصر علي وضع تصور لزيادة فاعلية الجمعيات من خلال آليات محددة تحصر القضية في أمور التمويل وزيادته سواء منظمات عالمية أم من الحكومة.

وفي السنوات الماضية ظهر نشطاء وظهرت جمعيات في مجال الأنشطة الدفاعية: حقوق الانسان، المرأة، دعم المجتمع المدني ونشر ثقافة التنوير والحفاظ علي الوحدة الوطنية. وقد زادت أهمية هذا القطاع واستطاعت هذه

الجمعيات أن تثبت نفسها كأحد معالم الحياة الثقافية والسياسية العربية، ولكن هذا القطاع وهو يحارب من أجل معركة الميلاد والتأسيس حتي الآن، لم يشأ أن يتجه إلي التنسيق والتشاور واقامة شبكات لدعم التنمية والمشاركة مع الجزء الأكبر من الجمعيات الأهلية الذي ينشط في مجالات الرعاية والمساعدة والخدمات. كما أن هذا القطاع الناشط في مجال الدفاع عن المشاركة وحقوق الانسان والنضال الديمقراطي يحاول أن يجعل من حقوق الانسان قضية ذات طابع شعبي في مجتمع تعاني ثقافته من الخوف من السياسة انخراطا ومشاركة ويعاني الجزء الأعظم منه من مخاطر الأمية والتهميش والافقار والمعاناة من ظروف حياة تحت خط الفقر، من مضاعفات ومصاحبات سياسات التكيف الهيكلي وما يسمي بالأصلاح الاقتصادي وبيع القطاع العام وخفض الانفاق العام والحكومي... الخ.

وواقع الأمر اننا لا نستطيع أن نجزم بأن ثقافة المشاركة وحقوق الانسان والحداثة هي ثقافة غير شعبية أو أمور لا تجد استجابة لدي عموم الناس في مصر، ولكن الظروف المعيشية الصعبة سالفة الذكر والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإرتفاع نسبة الأمية الأبجدية والأمية الثقافية تضع هذا النوع سالف الذكر من الثقافة في مرتبة تالية من أجندة الأولويات بعد قضايا ومطالب التوظف ولقمة العيش وتحسين ظروف الحياة والتعليم والصحة والاسكان، علي الأقل فيما يتعلق بنظرة المواطنين إلي الجمعيات الأهلية وطموحاتهم إزاءها.

وتثار هنا أيضا مسألة ذات ارتباط وثيق بالمهمة المنشودة للجمعيات الأهلية نحو إعمال ثقافة المشاركة والمحاسبية وثقافة الحقوق، فهذه الثقافة التي يركز عليها القطاع الدفاعي وفي صدارته القطاع الناشط في حقوق الإنسان تستلزم بالضرورة أن تكون نضالات العمل الأهلي، وفي داخله قطاع الدفاع عن حقوق الإنسان، ذات طابع تغييري لثقافة ربما تكون غير مسيسة تؤثر التعايش أو التكيف مع الوضع القائم وعدم الصدام والعزوف عن المشاركة في الجدل الثقافي والسياسي العام في المجتمع وعدم ترسخ مفهوم المؤسسة في الوعي المجتمعي وفي الثقافة الشعبية والسياسية.

والعمل الثقافي بهذا المعني يستلزم في الحقيقة إعادة مراجعة جذرية لاستراتيجية العمل الأهلي في مصر الذي عاني من الحصار الحكومي والأمني واجراءات المنع والحظر والحصار منذ الستينات وحتي الآن، رغم التنوع في

أهدافه وأنشطته والتزايد الكبير في عدد الجمعيات التطوعية والانفراجة التعددية شبه الديمقراطية في بعض سنوات السبعينات وعقد الثمانينات، وهذا الأمر جعل القطاع الأهلي خصوصا الناشط في مجال القضايا العامة وحقوق الإنسان يحارب معركة الدفاع عن الذات حتي الآن.

وبالطبع فإن السياسة لا تكتسب مصداقيتها في الاستمرارية والرسوخ الا من خلال ممارسة حقوقية ومعرفية وثقافية.

وكان تغليب السياسة بمعني العمل المباشر اليومي ذا نتائج وخيمة علي انحسار العمل الثقافي، وهو ما يعبر عنه عابد الجابري ببلاغة عندما يذكر ما يلي-:

"لقد هيمنت السياسة علي الثقافة في معظم الأقطار العربية، فكانت النتيجة ما نراه من انحدار مستوي التعليم وانتشار الأمية، أمية القراءة والكتابة، وأمية الفكر والثقافة، واتساع الهوة بين "التقليدي" و "العصري" في مختلف مجالات الحياة العربية، وأخيرا وليس آخرا ، سيادة القوالب الأيديولوجية الجاهزة التراثية والحداثية معا علي الفكر العلمي النقدي. وبعبارة واحدة، لقد سادت السياسة علي الثقافة فقتلتها (..) فالسياسة سلطة والثقافة حرية والسلطة تقتل الحرية وتكبلها وتلغيها"(٤).

ويبدو أن تحليل دور القطاع الأهلي بالمفهوم الذي حدده الباحث ووضعه ضمن سياقه المجتمعي العام يعتبر عملية معقدة للغاية، ففي حين ما يزال أغلب نشاط المنظمات التطوعية الخاصة ينصرف إلي جوانب الرعاية والمساعدات والتعليم والصحة، وفي حين أن جميعات الدفاع الجديدة وفي القلب منها تلك التي تتبني قضايا حقوق الانسان تحاول الابتعاد قدر الامكان عن تناقضات واضطرابات الواقع المجتمعي والسياسي مما يثير مسألة النخبوية والتمترس في أبراج عاجية، فإن رصد تطورات الفكر والحركة السياسية في الواقع المصري يبين أن القضايا الوطنية والديمقراطية والاقتصادية- الاجتماعية ومواجهة مخاطر التبعية للغرب وعلي رأسه الولايات المتحدة الأمريكية والاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وخطر وجود الكيان الصهيوني ذاته والقضية الفلسطينية. هذه القضايا لا تزال تشكل جوهر النضال الوطني والسياسي. هذا فضلا عن أن التطور التاريخي والمعاصر لهذاالنضال يفصح عن قوي وتيارات سياسية فاعلة قادت هذا النضال وهي الحركة الطلابية والطبقة العمالية. وإذا كان لا يمكن إنكار الأدوار الهامة لبعض النقابات المهنية مثل نقابات المهندسين

والمحامين والصحفيين وكذلك أدوار المثقفين سواء بشكل فردي أو من خلال الروابط والجمعيات ونوادي هيئات التدريس للجامعات المصرية، فإن مثل هذه الأدوار والنضالات كانت تصب في مجري الكفاح السياسي الوطني والديمقراطي ومن أجل كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الاجتماعية العريضة المضارة من سياسات معينة مثل تلك الخاصة بالنمو التابع في السبعينات والتكيف الهيكلي وبيع القطاع العام وتخفيض الانفاق الحكومي، ولم تكن أي من هذه التيارات والقوي الفاعلة تركز كفاحها وخطابها الثقافي السياسي علي قضية واحدة.

وهذا ما يثير عدة تساؤلات حول وضعية خطاب حقوق الانسان ومكانه من الشأن الوطني العام، وما هي حدود التماس والتباعد بين قضايا الشأن العام وخطاب حقوق الانسان، وربما لا توجد مبالغة في القول بأن جل أنشطة منظمات حقوق الاسان في مصر ينصرف إلي تسجيل ورصد انتهاكات حقوق الانسان التي يتعرض لها سجناء الرأي والضمير وهم الناشطون في العمل السياسي غالبا .

إن المعضلة البحثية هنا تكمن في مسألة التباين بين توجهات نشطاء حركة حقوق الإنسان الذين يحاولون عزل الحركة عن سياقها المجتمعي، ومحاولة خلق خطاب مستقل متفرد لحقوق الإنسان ينتهي به المآل لأن يكون قاصرا عند الحقوق المدنية والسياسية بل والجانب المتصل بالانتهاكات فقط، وكذلك يحاولون التخفف قدر الإمكان من نسبة أنفسهم إلي قطاع أهلي أوسع هو المنظمات التطوعية الخاصة وقطاع أكثر إتساعا هو المجتمع الأهلي (أو المدني) الذي هو العصب التاريخي للنضال الوطني الحديث والذي كان يضم علماء الأزهر ورجال الدين المسيحي والجمعيات الأهلية والأوقاف قبطية وإسلامية.

وليس الأمر هنا يعني أن المطلوب هو تسييس حركة حقوق الإنسان ومشروعية تكالب التيارات الأيديولوجية والحزبية عليها وتوظيفها، ولكن الأمر ينصرف إلي أهمية تأسيس خطاب حقوق الإنسان في سياقه الثقافي المجتمعي العام، وبهذا المعني يكون دور هذا الخطاب هاما للغاية في الإسهام في شيوع ثقافة الحداثة والمشاركة والحقوق في مواجهة خطاب سلفي مغلق يخاصم الحاضر ويعادي المستقبل ويتهم من يدافع عن هذه الثقافة بالعمالة للغرب ويدخلها في سياق "مخطط لتصفية الإسلام". وتكمن الصعوبة هنا في أن بعضا

من أبرز نشطاء حركة حقوق الإنسان يحاول فيما يبدو خلق نوعية من النشطاء مطلوب منها أن تبذل قصاري جهدها لتحرر ذواتها من الانتماءات السياسية والأيديولوجية.ويبدو ذلك مما يذكره محمد السيد سعيد من محاذير تنامي فكرة الحوار بين الإتجاه القومي الموثر في الحركة العربية لحقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسي إستنادا إلي أن هذا الإتجاه للحوار ينمو علي أسس سياسية فقط وليس علي أساس مباديء حقوق الإنسان "وهو ما قد يترك آثاره علي منظمات حقوق الإنسان التي هي تحت قيادتهم - أي القوميين العرب"(٥) ومثل هذا الحوار رغم أنه يدور علي أساس سياسي إلا أنه يعبر عن خطوة كانت مطلوبة منذ زمن من قبل تيارين كانت تحكمهما عقدة النفي المتبادل، كما أن الحوار السياسي يمكن أن يمتد إلي قضايا فكرية مرجعية متناقضة خاصة وأن التيارين القومي والإسلامي السياسي يضم قيادات مثقفة سبق وأن أبدت تفهما مستحسنا لموضوعات لم يكن يتعرض لها هؤلاء من قبل مثل قضايا الحريات السياسية والمدنية والتعدد السياسي والحزبي والموقف من الحداثة وحقوق الإنسان والتنوير.. الخ وتبدو مشكلة خطاب حقوق الانسان كما يفهمه نشطاؤه من أنه يحاول التخفف من أثقال الأوضاع المجتمعية المتردية مع أن من إحدي مهامه المطلوبة تغيير هذه الأوضاع، فرغم أن محمد السيد سعيد يبرز الانجازات الليبرالية والثقافية الرائعة التي نمت في سياق مشروع النهضة العربية في نهايات القرن التاسع وأوائل القرن العشرين، إلا انه عندما يشير إلي أن معوقات حركة حقوق الإنسان العربية نتاج لتطور تاريخي طويل للمجتمعات العربية، يحاول حصر المهمة في قوله: "فربما كان كل ما تطمح حركة حقوق الانسان فيه هو أن تنجح في الحد من وطأة المشكلات المجتمعية عليها"(٦)، وقد ي فهم من ذلك محاولة التحرر من تناقضات وأزمات المجتمع المتعلقة بغياب الحوار وغلبة التحيزات الأيديولوجية ونخبوية العمل العام، وهذا صحيح إلي حد بعيد، ولكن الأزمة تبدو في زاوية أعمق تتصل بأزمة الثقافة والتخلف والتسلط والتفاوت الاجتماعي الحاد مما لا يستطيع معه حركة حقوق الانسان إلا أن تنغمس بقوة في مجري التغيير العام بالتعاون بل والتلاحم مع مختلف الفئات الفاعلة والتيارات الثقافية والسياسية. خاصة وأن الحرب المعاصرين كما يقول سعيد نفسه "لم تكن لديهم سوي فرصة ضئيلة للتفكير بعمق في مشاكلهم الداخلية وما يرتبط بذلك من إحتياج للممارسة الثقافية والفلسفية يواكب ويعزز مكتسبات الحداثة"(٧).

ومن هنا تبدو أهمية دراسة القطاع الثالث من زاوية دوره في إنشاء ودعم بنية قاعدية علي المستوي المحلي سواء في المدينة أو في الريف لدعم تقاليد الحوار وقيم المشاركة والمحاسبة والتأكيد علي إرادة الاختيار لدي الناس في مواجهة عادات وتقاليد سائدة في الثقافة الشعبية والثقافة السياسية ترنو إلي السلبية والتواكل والي تفسير سلبي للدين يقوم علي التقليل من إرادة الانسان وجعله يلقي بمسئولية ما يتعرض له علي "إرادة الهية" أختارت له او حكمت عليه بذلك. كما يعامل أمور السياسة والدنيا بمنطق أ الكل له نهاية قدرية وأن كافة مظاهر الفساد وجمع الثروات بطرق غير مشروعة مصير أصحابها الموت وحيث لن يأخذوا معهم شيئا ! وعلي الجانب الآخر، توجد تفسيرات فاسدة لا تنبع من منظور ديني بل من خبرة الحياة اليومية وبفعل سياسات معينة، فمثلا تغييب قيم الحوار لأسباب قد لا يهتم بها الكثيرون وأشار إليها أحمد عبدالله، وهي(٨)

**أولا** : أننا في مصر لم نتعود علي الحوار.

**ثانيا** : أن الناس قد تكسب بعقلية الصفقات السياسية أكثر مما تكسب من الحوار.

**ثالثا** : هناك أناس لديهم القدرة علي التعامل مع الأمر الواقع والالتفاف حوله وتحقيق أكبر قدر من المكاسب دون أن تتطرق الي الحوار.

وقد عالجت الدراسة المعطيات الثقافية السياسية العامة التي تشكل حيز العمل الذي تنشط فيه منظمات القطاع الثالث، كما تناولت بالتحليل المتطلبات الذاتية الخاصة بالعمل في المنظمات الأهلية. ذلك أن هذا العمل يتمتع بسمات خاصة تجعله يتميز عن خبرات العمل الاداري أو القطاع الخاص، بل يتأسس علي إبداع أشكال جديدة للنشاط أكثر حركية وإقترابا من ثقافة المجتمع واحتياجاته، وكذا علي قدرة اكبر علي التواصل مع الفئات الإجتماعية المهمشة، وتأتي أهمية هذه الطبيعة المتميزة من إزدياد الدور المأمول من المنظمات الأهلية كآلية لتعبئة وتنظيم مبادرات الناس نحو مشاركة أكثر تنظيما في إدارة الدولة وإدارة التنمية. ورغم أن الدراسة لم تتعرض لمختلف أوجه تمايز طبيعة عمل المنظمات الأهلية المصرية وآليات عملها، إلا انها ركزت علي بعض هذه المسائل وخاصة المرتبطة بوسائل تحديد كفاءة وفاعلية هذه المنظمات.

وقد تبين من الدراسة أن احدي أهم خصائص العمل التطوعي هي الاعتماد علي الذات ومما يؤيد السمة الخاصة للعمل التطوعي كقيمة الرئيسية في أنشطة المنظمات غير الحكومية، فهذه المنظمات المنشأة بطريقة طوعية تتخذ وجودا قانونيا مستقلا مما يجعل الأعضاء يصيرون مسئولين رسميا عما يحدث داخلها، وكذلك تصبح القيود الحكومية المفروضة علي الاستقلال الذاتي والقانوني للجمعيات موضع مقاومة ومحلا للانتقاد ومن الجدير بالذكر ان معظم الجمعيات التطوعية الخاصة هي صغيرة نسبيا وهو ما يعني أنها أكثر إلتصاقا بقدرة الأعضاء علي اتخاذ القرار، وان كان ذلك لا ينسحب علي الجمهور الذي تتعامل معه أو المستفيدين من مشروعاتها وبرامجها، فمقياس كفاءة هذه المنظمات هو قدرتها علي التوجه إلي قطاع جماهيري كبير نسبيا ، هذا بالاضافة إلي أن الطبيعة اللامركزية والمجزأة والمنتشرة للروابط الأهلية وان كانت تجعل من الصعب السيطرة عليها سواء من قبل الحكومة أو من جانب المنظمات الخارجية، إلا أن فعاليتها تقاس في جانب آخر بمدي قدرة مجموعات منها علي التنسيق فيما بينها وتكوين "شبكات" لخدمة أهدافها كما سبق القول في الفصل الأول من الدراسة.

وتكتسب الجمعيات الأهلية صدقيتها في اطار ظروف الممارسة السياسية في مصر وعالم الجنوب من القدرة المأمولة منها علي اشراك المواطنين بطريقة مباشرة او غير مباشرة في صناعة السياسات العامة، انطلاقا من أهمية الحئول دون أن تظل تلك الادارة بين أقلية نخبوية متميزة. وبصفة غير مباشرة يمكن للمنظمات الأهلية هذه أن تصبح قنوات للمشاركة السياسية التي تؤثر في صنع السياسات والقرارات وتسهم في تدريب القيادات المستقبلية وجلب أعداد متزايدة وأجيال جديدة من المواطنين الي ساحة السياسات القومية والمحلية. يضاف الي ذلك أن هذه المنظمات تساعد علي تحسين اداء النظام السياسي من خلال جذب انتباه النخب الحاكمة إلي قطاعات المجتمع المهملة والمهمشة.

وهكذا فإن الجمعيات الأهلية تلعب أدوارها في إطار مؤسسات المجتمع المدني بالاسهام في خلق ثقافة مدنية تقوم علي دعم المشاركة وتطوير البناء القاعدي المدني وخلق تقاليد للحوار والمداولات العامة كأداة لادماج المواطنين في العملية الديمقراطية المنشودة.

ويرتبط بذلك الدور المأمول من الجمعيات الأهلية الحديث عن ضرورة أن تتوافر لدي نشطاء العمل الأهلي الرغبة والقدرة علي التمييز بين الثقافة العربية

الاسلامية والحالة الثقافية الراهنة، ففي حين تتميز الثقافة العربية الاسلامية بالتغير المستمر وعدم الجمود التاريخي إزاء المستجدات الوافدة، فإن مظاهر الأزمة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والثقافية التي تعانيها المجتمعات العربية منذ منتصف السبعينات، في التقلبات الحادة بخصوص دور الدولة ومراوحة التطور الديمقراطي بين التقييد والانطلاق وسيطرة تحالفات إجتماعية وسياسية معينة تدعم من التوجهات السلفية الجامدة وحصار حريات الرأي والفكر والابداع مع مضاعفات ذلك علي مزيد من تهميش قطاعات متزايدة من المواطنين.. هذه المظاهر بجانب التأثيرات السلبية للنظام العالمي وتحولاته علي المجتمعات العربية والاسلامية تؤدي عمليا الي ازدياد الحساسية تجاه قضايا وأفكار حقوق الانسان والمشاركة والمحاسبة، وتدفع في غالبية الأحيان الي استمرار بعض المعتقدات الشعبية السائدة مثل النظر إلي التنمية علي أنها من مسئولية الدولة وحدها والابتعاد عن العمل التطوعي بإستثناء النشاط الديني والعمل فقط في مواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول، خشية التعرض لاضطهاد الدولة وملاحقتها لمن يمارس العمل العام حتي لو كان في مجال بعيد عن الممارسة السياسية المباشرة.

ولقد أدت الحالة الثقافية الراهنة إلي إنتشار دعوات التكفير والإلحاد وازدراء ممارسة المرأة للنشاط العام. وفيما يبدو أن معظم الجمعيات الأهلية المثقلة بطغيان أعداد الجمعيات الدينية وجمعيات الرعاية الاجتماعية وهما من النوع الذي يمارس العمل الخيري عموما، قد عجزت عن التفرقة بين الثقافة العربية الاسلامية والحالة الثقافية الراهنة، وما يستلزمه ذلك من أهمية الممارسة الخلاقة لتأسيس قوة ضغط أخلاقية وثقافية ضد أنماط التفكير السلفي والتكفير والغيبة التواكلية وعدم إيجاد بديل لكل من خطاب وسياسات الحكومة والخطاب الغربي السائد في مجال الحقوق والمشاركة واعلاء شأن المجتمع المدني.

ومما يثير الانتباه هنا أن إتجاه الجمعيات الأهلية وخصوصا جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة إلي تركيز جهودها اما لرصد انتهاكات حقوق الانسان من قبل الجماعات الدينية المتطرفة أو أجهزة الأمن أو ترويد مفردات الخطاب العالمي ذي المرجعية الليبرالية الغربية حول حقوق الانسان والتنمية والمرأة والأقليات، أدي بهذه المنظمات إلي انفاق وقت طويل علي الاستغراق في مثل هذه الأمور مع عدم الاهتمام بالأبعاد الاستراتيجية المستقبلية في مجال تأسيس أو استنبات صياغة وطنية وقومية للخطاب العالمي من خبرات

وتقاليد متنورة في الثقافة العربية الاسلامية حول المجتمع المدني وحقوق الانسان والأقليات وغيرها.

فمما يلاحظ أن غالبية بيانات وإصدارات منظمات ومراكز بحوث حقوق الانسان والوحدة الوطنية والمرأة تعتمد الي حد كبير علي لغة ومصطلحات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الواردة بمواثيقها الدولية، دون أن تجتهد هذه المنظمات في ابتداع صلات وثيقة بين هذه المصطلحات وبين نظيراتها إن كانت موجودة في الثقافة العربية الاسلامية، أو ربط هذه المصطلحات إذا كانت مستحدثة بما يرتبط بها من مفاهيم ومفردات في هذه الثقافة. وتبدو المشكلة هنا في أن غالبية منظمات وجمعيات الغرض العام تبرر العزوف عن هذه المهمة برغبتها في إبعاد نفسها عن المشاحنات والمعارك الأيديولوجية والحزبية الدائرة في البلاد بصفة عامة وحول المجتمع المدني بصفة خاصة.

## ٢ ـ محددات تفعيل الروابط الأهلية:

تتوقف فاعلية المنظمات الأهلية علي مجموعة من العوامل والمحددات من أهمها خصوصا فيما يتعلق بالدور السياسي والثقافي لها - ما يلي:

- المناخ الثقافي السائد والحالة الراهنة للثقافة الشعبية وللثقافة السياسية.
- مستوي التطور الديمقراطي واحتمالات توسيع الهامش التعددي من خلال إلغاء القوانين المقيدة للحريات المدنية والسياسية مثل حريات التنظيم والتجمع السلمي والاختيار الحر ومدي توافر آليات للانتقال السلمي للسلطة ولإدارة الصراعات بطرق سلمية.
- الأطر الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد.
- مدي قوة وتطور العمل الأهلي المستقل وقدرته التعبوية.
- مدي إدراك نشطاء العمل الأهلي لأهميته في ظل الظروف الحالية والمستقبلية وقدراتهم المعرفية والتنظيمية، ومدي استيعابهم لثقافة بناء المؤسسات.

(أ) فبالنسبة لطبيعة المناخ الثقافي السائد، يلاحظ أن توجهات وأداءات الجمعيات الأهلية تتم في معظمها في إطار عدم الرغبة في تغيير السمات السلبية لهذا المناخ الثقافي ومنها: استمرار الاعتقاد بأن التنمية هي مسئولية الدولة وحدها، شيوع مظاهر التفكير والسلوك السلفيين من زاوية التركيز علي قضايا معينة مثل الموقف من عمل المرأة، الحجاب، الاهتمام بالسحر والشعوذة والجن،

الحساسية المفرطة من محاولات النقاش حول قضايا العقيدة والشريعة.. الخ، وما ينجم عن ذلك من الإتهامات بالكفر والخروج من الملة ومصادرة الأعمال الأدبية والفكرية لعديد من الكتاب والأدباء، وحيث وصلت مصالح فئات معينة الي التربص بكتاب وفنانيين معينين وملاحقتهم قضائيا مثلما حدث بالنسبة للدكتور. نصر حامد أبو زيد والمخرج يوسف شاهين واغتيال فرج فودة ومحاولة التشكيك في أعمال د. حسن حنفي.

ويلاحظ أن الجمعيات الناشطة في مجال الرعاية وتنمية المجتمع لا تهتم كثيرا بقضايا التنمية الثقافية والتفكير العلمي النقدي، أما الجمعيات الدينية فهي تركز علي مجال الدعوة وشئون العبادات، وإن تناولت القضايا الثقافية والاجتماعية فهي تتخذ مواقف تتميز بالجمود ومحاربة دعوات التغيير والاستنارة الفكرية، وفي إطار أن هذين النوعين يشكلان النسبة الغالبة من الجمعيات الأهلية نجد أن المنظمات الدفاعية التي تركز علي حريات الفكر والإبداع وحقوق الإنسان قليلة جدا، رغم تزايد أعدادها في السنوات الأخيرة وقيام بعضها بالإعلان عن أنشطته من خلال التسجيل في القانون كشركة مدنية غير ساعية للربح للالتفاف علي القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

وما يزال معظمها متمركزا في القاهرة وتنشط فيه عناصر من الطبقة الوسطي واذا لم يكن أمرا معيبا أن ينخرط هؤلاء في العمل الأهلي، إلا أن هذا العمل يقتضي توافر قدرات معرفية وإدارية وتنظيمية عالية ويستوجب توسيع قاعدة العمل الطوعي والبعد عن النخبوية وهيمنة قيادات معينة عليه.

ولقد إتضح من خبرة هذه النوعية من المنظمات أنها تحاول قدر الإمكان التحرر من أثقال المناخ الثقافي والسياسي السائد والانغماس في مهمة واحدة يسيطر عليها الجانب الإعلامي فقط، غير أن تفعيل دورها يقتضي منها اللجوء الي التنسيق مع بقية هيئات المجتمع المدني من أجل تغيير أنماط التفكير العازفة عن المشاركة وإشاعة ثقافة تنويرية مدنية من أجل جذب قطاعات أوسع من الناس الي ساحة الفعل التاريخي.

(ب) وفيما يتعلق بالمناخ السياسي السائد، فمن الواضح أن الهامش الديمقراطي الذي كان متاحا منذ تولي الرئيس مبارك الحكم آخذ في التقلص والتراجع بفعل عوامل عديدة منها إزدياد أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع الأهلي المستقل، وانعكاسات المواجهة العنيفة بين الدولة وجماعات التشدد الديني والتي اتسعت بالأزمة الحادة مع جماعة الاخوان المسلمين ولجوء الحكومة الي حملات

القبض والاعتقال والمحاكمات العسكرية لقيادات هذه الجماعة للحد من سيطرتها علي النقابات المهنية ومن تزايد نفوذها السياسي الذي تجلي في فوز التحالف الذي يضم الاخوان وحزبي العمل والأحرار بما لا يقل عن ٦٠ مقعدا في انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ .

ومما يثير الانتباه أن الدولة خلطت في مواجهتها لتيار الاسلام السياسي بين الساحة السياسية وما يدور فيها من صراعات ومنافسات وساحة العمل الاهلي، مما جعلها تخشي من أن تتسلل قوي سياسية معينة إلي المنظمات المهنية النقابية وبعض الجمعيات الأهلية للالتفاف علي الحرمان من الشرعية القانونية أو القيود الموضوعة علي الممارسة الحزبية. ولقد أدت بعض ممارسات جماعة الاخوان في النقابات المهنية وعلي رأسها نقابة المحامين، ومنها محاولات استبعاد التيارات الاخري والتصرف بموارد ومقدرات النقابات التي تسيطر عليها دون محاسبة.. أدت إلي ازدياد مستوي الحصار الحكومي لهيئات المجتمع المدني، ولذلك فإن تحقيق انفراجه في العمل الأهلي تتوقف علي الخطوات التالية:

١- إلغاء قانون النقابات المهنية الذي يمس استقلالها واصدار تشريع جديد يكفل استقلال العمل النقابي وانطلاقه.

٢- إلغاء القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الخاص بالجمعيات والدعوة الي حوار واسع بين مختلف المهتمين بالعمل الأهلي لصياغة قانون جديد يكفل استقلالية هذا العمل ويدعم دوره في تنظيم المبادرات والجهود الشعبية بعيدا عن التدخلات الادارية والامنية:

٣- توسيع ميادين العمل الأهلي غير الساعي للربح وهذا ما يقتضي عدم حصرها في مجالات معينة أو عدم تصنيفها بما يمكن السلطة الادارية من منع جميعات معينة بحجة أن الانشطة التي تقوم بها او يمكن أن تقوم بها غير موجودة في القانون أو أن نشاط جمعية معينة جديدة يتشابه مع جمعية أخري موجودة بالفعل مما يبرر عدم السماح لها بالتأسيس.

٤- تحديد مصادر الرقابة علي أنشطة الجمعيات الأهلية سواء كانت مالية أو ادارية بحيث تقتصر علي جهة واحدة وهي الجهاز المركزي للمحاسبات لنشر تقاريره بانتظام.

(ج) وبالنسبة للمحدد الخاص بمدي قدرة العمل الأهلي المستقل علي التطور ومدي توافر قدرته التعبوية، يبدو أن معظم انشطة الجمعيات الأهلية لم تستطع الا في بعض الحالات الاستثنائية التأثير بشكل جذري في تطوير المجتمع، إذ

يؤدي التركيز علي العمل الرعوي والخدمي والانساني في ظروف الكوارث الطبيعية إلي إضعاف دور هذه الجمعيات في التثقيف الفكري والسياسي والتعليم بطريقة منهاجية تشجع ملكات التفكير النقدي والابداع والحوار والتسامح وكذلك تهميش الدور الثقافي في تنمية الحقوق والمشاركة وثقافة المبادرة بدلا من ثقافة الحاجة وتلقي المساعدات.

ومن ناحية اخري فإن منظمات الدفاع عن الحريات والفكر المستنير وحقوق الانسان مطالبة بالاجتهاد الفكري المتواصل من أجل الخروج بصيغة خلاقة للتفاعل بين تيارات العولمة والخصوصية والدفاع عن التعدد الثقافي والحضاري بعيدا عن هيمنة الخطاب الغربي، وكذلك أهمية التركيز علي الجيل الثالث من حقوق الانسان والذي يعني بالحقوق الجماعية في مجالات التنمية والمشاركة والسلام والبيئة والمعلومات والاعلام.

ومن المهم أن تجتهد منظمات النفع العام هذه في تأسيس خطاب وطني للمشاركة وللتقاليد المدنية في الحوار وقبول التعدد ولأهمية العمل الأهلي المستقل من جذب قطاعات شعبية عريضة الي ساحة العمل العام من خلال تنظيم المبادرات الذاتية لهذه القطاعات ونشر الادراك لديها بأن التنمية التي تكفل العدل الاجتماعي لن تتحقق من خلال الدول والسوق وحدهما، بل يجب أن تنهض ابنية قاعدية من الريف والمجتمعات المهمشة تمثلها منظمات وروابط تجسير أهلية تتمكن من المشاركة في صناعة القرارات الخاصة بالتنمية وبتخصيص الموارد، بل ان هذه المنظمات مطالبة أكثر بغرس الاحساس لدي المواطنين بأنه لا بديل عن أن يكتسب هؤلاء من خلال اطر تنظيمية أهلية مستقلة القدرة علي التفاوض الجماعي مع ارباب العمل ورجال الاعمال ومع أجهزة ووزارات الدولة المختلفة.

وتثار هنا أهمية أن تطور المنظمات الأهلية من خطابها حتي يكون متوافقا مع المطالب الوطنية الكبري وأجندة الاهتمامات الوطنية وأن تقلل الي حد كبير من اعتماد مفاهيم ولغة الأمم المتحدة والمرجعية الغربية، وهذا يقتضي بدوره أن تركز هذه المنظمات علي وسائل الاعلام الشعبي أو الاتصال المباشر مع المواطنين المستهدفين حتي تبتعد عن الدائرة النخبوية الضيقة لانشطتها وعن مجاراة الحكومات في التركيز علي وسائل الاعلام الجماهيري الذي يشير الي اتصال غير مباشر لا يهتم في غالب الاحوال بروي وبردود افعال الناس ومدي استجابتهم للمواد الاتصالية . وفي هذا الاطار ما لا يجب أن تبرز المنظمات

العاملة في مجال النفع العام والدفاع عن حقوق المشاركة والمحاسبية والمساءلة والرقابة ابتعادها نسبيا عن الاتصال المباشر بالجمهور بالنتائج السلبية التي تترتب علي التدخل الحكومي واجراءات الحصار والقيود التي تفرضها الدولة وبالرغبة في عدم الصدام معها. ذلك أن العمل الاهلي لا يقتضي بالضرورة أن يكون بديلا عن الدولة أو أن يصطدم بها في علاقة صراعية.

ولكن لا يمكن إنكار أن الدولة في السنوات الماضية أخذت تتوجس بشدة من تنامي دور المجتمع المدني والقطاع الأهلي، ومن المحتمل أن يظل هذا الوضع مستمرا في السنوات القادمة طالما أن الدولة تتبني فقط السياسات والحلول الأمنية لمواجهة التيارات والجماعات والمنافسة للنخبة الحاكمة، وقد تقتضي الحاجة الماسة الي تفعيل القطاع الأهلي قيام مبادرات شعبية للحد من تسلط الدولة حتي لو أدي ذلك إلي خوض كفاح جماهيري من أجل الدفع بالتطور الديمقراطي والضغط علي الدولة لكفالة الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والحريات السياسية والمدنية.

(د) وحول المحدد الخاص بمدي ادراك نشطاء العمل الأهلي لأهميته وقدراتهم المعرفية والتنظيمية في هذا الصدد، فقد أوضحت الدراسة غلبة الطابع النخبوي علي الناشطين في المنظمات الأهلية وتقلص أعداد المتطوعين بفعل ضعف تقدير العمل العام والخوف من أن يؤدي الانخراط في عمل تطوعي إلي التعرض لايذاء السلطة واضطهادها، كما تبين أيضا أن القيادات المسيطرة علي غالبية الجمعيات الأهلية لم تهتم بجلب أجيال جديدة من الشباب والمواطنين للعمل في هذه الجمعيات وتدريب هؤلاء علي اكتساب مهارات مطلوبة في مجالات الاتصال المباشر مع الجمهور وجمع التبرعات والادارة وتنمية الثقافة القانونية والسياسية التي تحترم التعدد والتسامح وتدفع في إتجاه تدعيم التطور الديمقراطي.

يضاف إلي ذلك تواجد قيادات "تاريخية" معينة علي رأس عديد من المظمات الأهلية لفترات طويلة قد تصل الي مدي الحياة، وذلك لاسباب عديدة منها ما توفره هذه القيادات من تسهيلات عديدة وخدمات وتمويل من قبل اجهزة الدولة مستثمره في ذلك خبراتها السابقة في العمل بهذه الأجهزة أو تولي مناصب وزارية وقيادية، إلي جانب غياب تقاليد مؤسسية تضمن استمرار الجمعية أو المنظمة دون الارتباط بأشخاص معينين، كما يفسر ذلك بأن منظمات معينة ذات

/ طبيعة نخبوية ترهن وجودها بالاعتماد علـي عدد محدود من المسئولين علـي المستوي الوطني أو علي الصعيد المحلي.
هناك ظواهر سلبية أخري مثل انخفاض متوسط عدد أعضاء مجالس ادارات المنظمات الاهلية بسبب قدم القطاع الاهلي واتساعه وغلبة القيم وأساليب العمل البيروقراطية علي هذه المنظمات مما يؤثر بشدة علـي كفاءتها لجهة اصابتها بحالة من الجمود والتيبس. وهذا ما يتعارض مع طبيعة العمل الأهلي التي تستلزم قدرات عالية في التنظيم والادارة والمرونة في إتخاذ القرار والتغير المستمر في الخطط والوسائل تجاوبا مع متطلبات المجتمعات المحلية.
وما يزال ادراك غالبية نشطاء القطاع الأهلي بخصوص ادواره قاصرا علي مطالب وحدود ضيقة، فقد أوضحت دراسة ميدانية بارزة ان نظرة هؤلاء. باعتبارهم الأكثر صلاحية لتقدير القدرات الواقعية للعمل الأهلي- لامكانات تفعيل المنظمات الأهلية تركز علي مطالب عاجلة دون الاهتمام بالجانب الاستراتيجي، فقد أفادت الغالبية الساحقة من المنظمات الأهلية التي أجري عليها الاستبيان (٩٨،٧%) أهمية اضطلاع المنظمات بدور أكبر في المستقبل، وفيما يتعلق بالمجالات التي ينبغي أن تتوسع فيها جاءت الرعاية الاجتماعية في المرتبة الاولي بنسبة ٨٨،٥%، في حين عبر ٧٠،٤% من هذه المنظمات عن أهمية الأنشطة التنموية، تليها في المرتبة الثالثة الأنشطة الدينية بنصيب ٤٥%، وجاءت بعد ذلك الأنشطة الثقافية بنسبة ٤٤،٣%، بينما تراجع النشاط المرتبط بالممارسة الديمقراطية إلي مكان هامشي جدا بنسبة ٥،٣% فقط من مجموع المنظمات(٩).
وتفصح هذه الاجابات عن أن ادراك قيادات المنظمات الأهلية في غالبيتها ما يزال قاصرا إلي حد كبير علي الجانب الخدمي الرعوي علي حساب الدور التنموي والثقافي، كما تظهر مدي ضعف اهتمام هؤلاء بالأنشطة ذات الطابع السياسي مثل الممارسة الديمقراطية رغم أنها تعد جوهرية للعمل الأهلي ذاته ولدوره في المجتمع وفي مجال علاقته بالدولة.
وحاولت نفس الدراسة اختبار مدي استعداد المنظمات الأهلية للتطور كأداة فاعلة للتفاوض ومشاركة الحكومة كتعبير عن الارادة الشعبية في صنع السياسات العامة بحسبان أن هذا التطور هو الأسلوب الوحيد لتفعيل المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي والتنمية، فبالنسبة للسؤال الخاص بالعوامل التي تقلل من قدرة المنظمات الأهلية علي المشاركة مع الدولة، عبر الغالبية من هذه

المنظمات (٦٠%) عن المعوق الخاص بنقص التمويل، يليه في ذلك القوانين واللوائح الداخلية بنسبة ٤١%، وجاء عنصر غياب فرص المشاركة في المجتمع في المرتبة الثالثة بنسبة ٣١%، علي حين جاء متغير ضعف قطاع المنظمات الأهلية نفسه في المراكز الرابع بنسبة ٢٤،٥%، وفي المركز الخامس كان السبب الخاص بغياب الوعي بدور المنظمات لدي المواطنين بنسبة٢٣%(١٠).

ويلاحظ أن الحلول التي اختارتها قيادات المنظمات التي أجريت عليها الدراسة الميدانية جاءت متسقة الي حد كبير مع المشكلات التي يرون أنها تواجه المنظمات في عملها، وتدل علي نمط التفكير السائد لدي نشطاء العمل الأهلي، والذي يحصر كلا من المشكلات والحلول في جوانب مالية وفنية، فقد كشفت الاجابات عن الحلول التي يمكن أن تؤدي إلي تعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية في صنع السياسات عن عدة مفارقات من أهمها أن الحل الخاص بأهمية زيادة الموارد المالية شغل المركز الأول من المقترحات التي اختارتها المنظمات الأهلية لدعم المشاركة في صناعة قرارات وسياسات التنمية، وذلك بنسبة ٨٧% من جملة المنظمات المبحوثة. وجاء في المرتبة الثانية الحل الخاص بضرورة التنسيق والتعاون بين المنظمات بنسبة ٤٣%، في حين احتل المركز الثالث اقتراح أهمية التوعية الاعلامية بالعمل الأهلي بنسبة ٤١%. وتلاه في المرتبة الرابعة الحل الخاص بأهمية تدعيم امتيازات المنظمات الأهلية بنسبة ٣٢%، بينما تراجع الحل المتعلق بأهمية زيادة استقلالية المنظمات الأهلية الي المركز الخامس رغم ماله من حاجة ماسة الآن لدعم هذه المنظمات، فقد شغل نسبة ٢٢%. وقد تلاه في المركز السادس الحل المرتبط بالمشاركة في العمليات الانتاجية بنسبة ١٩%، ثم جاء الحل المتعلق بزيادة الممارسات الديمقراطية بشكل عام في المركز السابع بنسبة ١٨%، وفي المركز الثامن جاء الحل المرتبط بأهمية تعبئة المواطنين في منظمات جماهيرية فعالة (١٠%)(١١).

وتدل مثل هذه الاجابات في الحقيقة علي ضعف ادراك غالبية قيادات العمل الأهلي بالوظائف المطلوبة الآن بالحاح من هذا القطاع وخصوصا في ظل أوضاع الدولة والمجتمع في الوطن العربي ومصر والتي تتسم بالتخلف والتسلط وجمود التحول الديمقراطي وازدياد التفاوت الاجتماعي وزيادة الأمية الثقافية والأبجدية.. الخ، وهذه الوظائف يجب أن تحتل الأولوية في عمل القطاع الأهلي وهي: أهمية ضمان استقلالية العمل الأهلي، ضرورة دعم الممارسة الديمقراطية

داخل هذه المنظمات وفي علاقتها بالجماهير وكذلك أهمية بنـاء تقـاليد مؤسسـية، ثم تأتي أهمية توافر القدرة لدي القطاع الأهلـي علـي تعبئـة مبـادرات المواطنيـن علي المستوي القاعدي مما يستدعي تقليل الطـابع المركـزي للمنظمـات بالتوجـه إلي الريف والتجمعات المهمشة علي حواف المدن الكبري. كمـا تعنـي الاجابـات أن معظم قادة المنظمات الأهلية يفتقدون إلي رؤية شمولية لعمليـة التنميـة والتـي يجب أن يكون البشر محورها وعمادها، ممـا يفـرض ضـرورة الاهتمـام بجـهود فكرية خلاقة نحو إدراك أعمق لعملية التنمية وارتباطها الوثيـق بمشـاركة النـاس في العمليات الانتاجية والمحاسبية والرقابة الدائمة علي مختلف مراحل التنمية.

### ٤ ـ ضعف ثقافة وتقاليد بناء المؤسسات:

شهدت السنوات الأخيرة قـوة دفـع ثقافيـة وسياسـية لاقـت قبـولا عامـا نحـو أهمية تكوين اطارات مؤسسية منضبطة علي تقاليد مهنية وعلمية منهجيـة بعيـدا عن السلبيات التي كشفت عنها خبرة الأحزاب السياسية وصراعاتها ومـا عانتـه من انشقاقات وجهود إيديولوجـي ومؤسسـي، ومـن ذلـك مـا حظيـت بـه الحركـة العربيـة والمصريـة لحقـوق الانسـان وكـذا قـوة الدفـع التـي تمثلـت فـي تجـاوب الحكومـة المصريـة مـع الاتجـاه العـالمي لتفعيـل المنظمـات الأهليـة مـن خـلال إشراكها في الأعداد والتنظيم لمؤتمري السكان بالقاهرة والمرأة في بكيـن عـامي ١٩٩٤و ١٩٩٥. غير أن مثل هذه الدفعة المؤسسية تكـاد تكـون قـد توقفـت عنـد اعلان الميلاد والتواجد دون القـدرة علـي التأسيس لمرحلـة اخـري اكـثر تقدمـا وتجذرا وهي التأثير الإيجابي علي مخرجات السياسات العامة أو تأخير قطاعات عامة من الجمهور في تقـاليد مؤسسـية رصينـة أو مـن خـلال إشـاعة ثقافـة تنبـذ العزوف عن المشاركة وتشجع علي العمل المنظم في اطار مؤسسي. وفـي نفـس الوقت مازالت غالبية المنظمات الأهلية تحاول الوصول الي قطاعات واسعة من المجتمع وإن كان ذلك بآليـات ومعـايير مـاتزال قـاصرة علـي إبـداع قيـم وتقـاليد المؤسسة.

وتوجد صعوبات عديدة تحول دون قيام المنظمـات الأهليـة بـهذه المـهام منـها صعوبات تتصل بالظروف التاريخية الموضوعية التي مرت بها الثقافة المصرية وما أضفته عليها من سمات سلبية عموما تجاه العمـل التطوعـي العـام مـن جهـة والنشاط المنظم في نطاق مؤسسي، بجانب الظروف الذاتية الخاصـة بالمنظمـات الأهلية. وبصفة عامة يلاحظة علي الثقافة المصرية الميل إلي اعتبار التنمية من

مسئولية الدولة وحدها والنظر إلي العمل التطوعي بمنظور الحاجة الشخصية المباشرة إليه أو المنفعة المباشرة الآتية منه، وكذلك استمرار غلبة إدرا دور الجمعيات الأهلية في حدود البر والعمل الخيري وتقديم الاعانات للمحتاجين، يضاف الي ذلك استمرار التمركز حول الدولة والحكومة في الوعي الجمعي. ويشار في هذا الصدد إلي أن هناك تصورا ماتزال له صدقية بارزة في الوعي الثقافي للمصريين مؤداه أن الارتباط بصورة أو بأخري مع الجهاز الاداري للدولة مهم وكفيل بتقديم امتيازات وتسهيلات عديدة، ويتجسد ذلك عمليا فيأن معظم المنظمات الأهلية في مصر يحتفظ بروابط وثيقة مع مختلف أنواع وفروع الجهاز الاداري للدولة. بل يتصور كثيرون أن العمل التطوعي العام يعبر عن رافعة مهمة لتولي وظائف حكومية أو كمحطة انتظار لهذه الوظائف سياسية كانت أو إدارية عليا سواء في الأجهزة التنفيذية أو التشريعية.

وحتي نكون منصفين ينبغي الاعتراف بأن توافر ثقافة المؤسسة وكذا تأسيس تقاليد العمل ضمن معايير تنظيمية منضبطة تبتعد قدر الإمكان عن الشللية والمحسوبية والأفراد و "القيادات التاريخية" التي تتربع علي قمة المنظمة أو الجمعية لأعوام طوال، هي مهمة ثقيلة وجسيمة علي الجمعيات الأهلية المصرية بالتعريف الذي أخذت به الدراسة. فرغم ضخامة أعدادها وقدمها التاريخي إلا أن الجمعيات ذات الغرض العام من منظمات دفاعية تهتم بالثقافة والإبداع ماتزال محدودة العدد وحديثة النشأة في معظمها، كما يلفت النظر أن الجمعيات الأهلية في العصر شبه الليبرالي قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وإن ظهرت في مناخ عام يتسم بارتفاع قيمة العمل العام وحدوث مبادرات شعبية ونخبوية للمشاركة في القضايا الوطنية والاجتماعية والديمقراطية ، إلا أن كثيرا من هذه المبادرات كان عبارة عن تحركات جماهيرية وسياسية في مواجهة أحداث معينة، كما أن الطابع النخبوي هيمن علي أسلوب عمل ومجال نشاط المنظمات الأهلية في ذلك الوقت وتتبع صعوبة المهمة سالفة الذكر مما يعاني منه المناخ العام الاجتماعي والسياسي والثقافي من ضعف المشاركة في القضايا العامة بل وغياب ثقافة وتقاليد المؤسسة في إطار سمات الثقافة المصرية والعربية وكذا معاناة الأحزاب والنقابات والنوادي ناهيك عن السلطات التنفيذية والتشريعية من هذا الغياب.

علي أن المنظمات الأهلية كأحد قطاعات المجتمع المدني يؤمل منها أن تؤسس ثقافة وتقاليد بناء الموسسة بحسبان أن من أهم أهدافها هو التعبئة المنظمة للمبادرات الشعبية والقدرة علي التغيير بإتجاه تخليق وتطوير إطارات مؤسسية

تمارس الديمقراطية والمحاسبية والشفافية وتدفع بقطاعات متزايدة من الناس الي ساحة العمل العام، وكان من المفترض أن تكون بدايات العمل- في ظل التنامي المتزايد للجمعيات ووجود ارهاصات لتحول ديمقراطي - حتي وإن كان مقيدا- قوية تصب في هذا الإتجاه. ولكن السنوات المنقضية منذ صحوة المنظمات الأهلية منذ نهاية السبعينات أبانت من عدد من المؤشرات السلبية ومن أهمها(١٢) :

١- حدوث تباطؤ في نمو العدد الإجمالي للجمعيات، وبصفة خاصة بعض الأنواع منها مثل جمعيات التنمية المحلية وتلك التي تركز علي الثقافة والإبداع والتي تتوجه الي الفئات الخاصة.

٢- تقلص نسبة المتطوعين بفعل ضعف النزوع للعمل الطوعي العام، في حين ترتفع نسبة من يعملون بأجر (ما لا يقل عن ١٣ موظفا في المتوسط في كل جمعية:

٣- ضعف نسبة تسديد الاشتراكات، وهو من أهم مؤشرات المؤسسية والمشاركة، إذ لا تزيد في أفضل الأحوال عن ٥٥% من مجموع الأعضاء.

٤- جمود النخبة من حيث أن دوران النخبة أو معدل لتغير في مجالس إدارات نسبة كبيرة من الجمعيات يتميز بمعدل تغيير محدود، فماتزال "شخصيات تاريخية" تمثل المواقع القيادية منذ فترة طويلة ويتشابه هذا الوضع مع النخبة السياسية والنخبة الحزبية وحتي النخبة النقابية.

٥- ضعف مشاركة الشباب أقل من ٤٠ سنة في الحياة العامة عموما وفي الجمعيات الأهلية خصوصا، وإن كان يلاحظ أن هذه الظاهرة تعتبر مشكلة مشتركة بين المستوي العربي والصعيد العالمي:

وبالنسبة للسمة الخاصة بضعف النزوع للعمل التطوعي والمشاركة في الشأن العام يلاحظ وجود كم ضخم من العضوية المسجلة علي الورق فقط بينما لا يعكس مشاركة فعالة، إذ تقدر عدد أعضاء الجمعيات الاهلية المسجلة لدي وزارة الشئون الاجتماعية بما يزيد عن ثلاثة ملايين عضو، في حين أن نسبة المسددين للاشتراكات لا تزيد عن ٥٥% كما أن مجرد تسديد الاشتراك لا يعني العمل النشط في الجمعية، ويضاف الي ذلك أن مما يقلل من حافز النزوع للمشاركة التطوعية هو قيام وزارة الشئون الاجتماعية بانتداب نحو ٦٠ ألف موظف للعمل في المنظمات الأهلية، وفي غالب الأحيان ينحصر التطوع في أعضاء مجلس الادارة علي حين تعد المشاركة التطوعية التي تنشط في ظروف

الكوارث والأزمات ممارسة وقتية تنتهي بانتهاء الظروف ذاتها. وتكمن المشكلة هنا ليس في نقص أحجام العضوية في المنظمات الأهلية ولكن في تفعيل العمل الطوعي وحتي ولو كان لبعض الوقت.

وفي واقع الأمر أن نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية وبخاصة تلك التي تهتم بالدفاع عن حقوق الانسان والتعدد الثقافي والمرأة تنزع قياداتها في الفترة الأخيرة إلي إنتهاج أساليب عمل تتميز بالطابع النخبوي وعدم الاهتمام باستجلاب متطوعين جدد من مختلف الفئات وحيث توجد علي ما يبدو رغبة ضمنية في حصر العمل الأهلي في اطار نخبة محدودة العدد تتمتع بمزايا العضوية والنشاط، ومن أبرز الأمثلة هنا المنظمة المصرية لحقوق الانسان والتي شهدت صراعات صياسية بالغة الحدة بين التيارين الناصري واليساري بعد أن تمكنا من استبعاد تيارات سياسية أخري، ومع هيمنة الناصريين علي المنظمة فإنها لم تمنع من نشوء خلافات حادة وعمليات ازاحة بين هؤلاء أنفسهم، وقد حدثت هذه التصدعات في الجمعيات العمية للمنظمة في عامي ١٩٨٩و ١٩٩٤ والأخطر من ذلك أن الجدل الذي نشب بين الفرقاء داخل المنظمة حول طبيعة المنظمة والموقف من العضوية قد انتهي بانتصار الفريق الذي دعا الي إعادة النظر في العضوية ووقف قبول عضويات جديدة عقب الجمعية العمومية الخامسة لعام ١٩٩٤ (١٣). بما يعني تكريس نخبوية المنظمة وهيمنة جماعة معينة تنتمي إلي التيار الناصري مع الاستبعاد المستمر للكفاءات المهنية المستقلة ناهيك عن التيارات الفكرية والسياسية الأخري.

هناك مؤشر اخر لمدي تواجد تقاليد بناء المؤسسات في المنظمات الأهلية وهو نوعية الممارسة الديمقراطية داخل هذه المنظمات، ويشار الي مؤشر فرعي داخله هو معدل دوران السلطة في مراكز اتخاذ القرار ويقاس بعدد السنوات التي يقضيها المسئول في منصبه، ومن ثم بعدد المسئولين الذين تعاقبوا علي نفس المنصب في فترة حياة المنظمة. غير أن عدد المسئولين وحده لا ينهض لتحديد مستوي دوران السلطة وبخاصة في المنظمات الحديثة ومن هنا ينبغي معرفة متوسط عدد السنوات التي يقضيها المسئول - رئيس مجلس الادرة مثلا - من خلال نسبة عدد الرؤساء الي فترة عمر المنظمة، وقد اظهرت الدراسة الميدانية التي اشرفت عليها شهيدة الباز عن المنظمات الاهلية العربية ضعف مؤشر دوران السلطة، حيث يقبع المسئولون في اماكنهم لمدد طويلة، ففي مصر بلغ متوسط المدة التي يقضيها رئيس مجلي الادارة ٨،١ سنوات.

يضاف الي ذلك موشر فرعي يتعلق بعدد أعضاء مجلس الادارة، فكلما زاد هذا العدد اعتبر دلالة علي حيوية العمل وارتفاع نسبة المشاركة في صنع القرارات، وفي حين بلغ العدد في دولة عربية مثل المغرب ٢٠ عضوا، لم يزد بالنسبة لمصر عن ٦،٤ عضو مما يدل علي تركز السلطة في يد عدد أقل وكذا هيمنة القيم البيروقراطية(١٤).

وعلي الرغم من أن الانتخاب كأسلوب ديمقراطي تأخذ به معظم الجمعيات الأهلية وبصفة دورية، فإن نسبة لا بأس بها من هذه الجمعيات ماتزال قيادات معينة تسيطر علي مراكز اتخاذ القرار بها، حتي إن بعضها يكاد يرتبط باسم الرئيس مما يفسر ظاهرة شخصنة السلطة، وهناك أسباب عدة وراء هذه الظاهرة ومنها الطابع النخبوي لبعض المنظمات حيث لا ينشط فيها سوي عدد محدود من القيادات والأعضاء، وكذلك ما يمارسه هؤلاء من نفوذ وقدرات مالية وما يتمتعون به من علاقات وروابط وثيقة مع أجهزة الدولة والبرلمان(١٥). هذا فضلا عن غياب ظواهر التجديد المستمر للقيادات وجلب الأجيال الوسيطة الي ساحة العمل الأهلي.

## ٥ - الحاجة الي صيغ بديلة في اطار جدل العالمية / الخصوصية:

لقد أدي الصراع والجدل المتزايدان بين التيارات الفكرية والسياسية العربية حول العالمية والخصوصية إلي إثارة مشكلات جمة نبعت من عدم التوصل الي صياغات وطنية وقومية خلاقة وبديلة لكل من الفكرة التي تدعو الي التوقف عند تبني المرجعية الغربية التي تحاول تصوير ذاتها علي انها لم تعد تقتصر عن المنشأ الغربي للحريات المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية- الاجتماعية، بل تجاوزت ذلك لتشكل منظومة عالمية للثقافة وللحقوق، وكذلك من يدافعون عن الانعزال عن تيارات الثقافة والاعلام العالمية خشية تأثيراتها المدمرة علي الخصوصية الحضارية للوطن العربي والعالم الاسلامي والاكثر منذ لك ان مظاهر وموضوعات الصراع الأيديولوجي والثقافي الحاد حول قضية العالمية الخصوصية تخضع لظروف موسمية بمناسبة أحداث معينة، بجانب أن عديدا من هذه المظاهر والموضوعات لم تنل حظها من التبلور والمعالجة الفكرية الرصينة والموضوعية وأضيفت بذلك الأسلوب الي قائمة القضايا الشائكة والمعقدة التي يتم السكوت عنها وتأجيل النقاش بخصوصها وجعلها مسكنة تحت الرماد.

ويمكن القول إن مسألة التعامل مع قضية العالمية / الخصوصية تعتبر أحد أهم معايير دراسة وقياس كفاءة وفاعلية الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية، وذلك من زاوية أن إثارة جدل ثقافي وإعلامي ديمقراطي علي نطاق واسع حول أبعاد التفاعل الإيجابي الخلاق مع التغيرات العاصفة في العالم- والتي أنتجت ومازال ظواهر عالمية أضحت تخترق الحدود وتجعل سيادة الدول أمرا نسبيا مع نهاية هذا القرن- من المأمول أن تثمر مفاهيم وتصورات تحظي بمستوي عال من التوافق أو التراضي العام بما يدفع التطور الديمقراطي والاستثارة الفكرية خطوات في طريق التنمية الشاملة المستديمة وبما لا يؤدي الي إصطناع قطيعة أخلاقية وثقافية ومعيشية مع التراث الوطني والتقاليد الحضارية.

ومما يلفت النظر هنا أن مجتمعات عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تمكنت من التوصل الي هذه الصياغة الخلاقة للعلاقة المعقدة بين العالمية والخصوصية، في حين أن هذا الأمر مايزال محل خلاف شديد بين مختلف التيارات الفكرية والأيديولوجية في الوطن العربي بفعل أمور عديدة منها التناقضات الحادة المثارة بشأن العلمانية والفكر الديني والموقف من التراث وخبرات الماضي وحقوق الأقليات ووضع المرأة ودور الدولة في التنمية. الخ، وفيما يبدو أن مما يزيد من صعوبة وتعقيد وضع صياغة خلاقة للعلاقة بين التوجه إلي العولمة- وبالتالي نفاذ قضايا حقوق الإنسان والمحاسبية والمساءلة وحقوق المرأة والأقليات في تربة المجتمعات العربية- والخصوصية، أن عديدا من جماعات التشدد الديني وعلماء الدين يطرحون رؤي معينة شديدة الانغلاق أمام الحضارات الأخري وبخاصة الحضارة الغربية ومبالغة في التبسيط لقضايا العولمة التي تتسم بتعقيدها وتداخلها، كما أن جماعات من تيار الإسلام السياسي المعتدل مثل الإخوان المسلمين تبدي اعتدالها واستعدادها سياسيا فقط للتجاوب مع بعض قضايا العولمة دون القيام بجهد فكري خلاق في مجال الإصلاح الديني العقيدي والشرعي والفقهي. كما أن العديد من قيادات ونشطاء المجتمع الأهلي من ذوي التوجه المدني تدافع عن الأخذ شبه التام بثقافة حقوق الإنسان وبالنماذج الغربية في الديمقراطية والحريات المدنية والسياسية دون جهد ملموس في تأصيل هذه الثقافة ونزع الطابع المعادي لدور الدين منها. ومما يضاعف أيضا من صعوبة التوصل إلي تراض عام لنزع التعارض بين العالمية والخصوصية هو أن الدوائر النافذة في الاعلام والثقافة الغربية وخصوصا

الأمريكية تزعم أن قضايا العولمة - ومنها المواثيق الدولية لحقوق الانسان وسيطرة آليات السوق وطرح أدوار المجتمع المدني بما ينطوي علي الصدام مع الدولة او ان تكون هذه الأدوار بديلا للدولة تتحول بالفعل الي قضايا مسلم بها وينبغي أن تنفتح أمامها الثقافات الأخري دون مقاومة ودون نقد.

ويؤدي هذا الطرح سالف الذكر الي أن توجد كل من جماعات التشدد الديني وبعض تيارات الاسلام السياسي مبررات معينة للتحفظ الشديد علي ثقافة المشاركة والمجتمع المدني وحقوق الانسان بزعم التمسك بالهوية الاسلامية للأمة وبالدفاع عن أفكارها وممارستها التي تتمسك بالماضي والعداء مع الغرب وعلي رأسه الولايات المتحدة واسرائيل التي تعتبر امتدادا استعماريا ضد الاسلام بناء علي هذا الادارك وفي بعض الاحيان تري هذه الجمعات أن خطاب حقوق الأنسان والمجتمع المدني يعبر في الواقع عن الهجمة الأمريكية الشرسة علي الأسلام والمسلمين وكدلالة علي ممارسة الدول الغربية لسياسة ازدواجية في هذا الشأن. وإن لم تكن هذه الجماعات ترفض تماما هذا الخطاب فانها تفضل أحيانا تأجيل الدعوة إليه لحساب التعبئة المطلوبة لجهود الأمة للتصدي للمخططات الأمريكية والصهيونية.

وتنبع ضرورة التعامل مع ثقافة الحقوق والمجتمع المدني وحقوق الأنسان من ناحية أن مثل هذه الثقافة تحتاة إلي تأصيل منهجي وابداع تشترك فيه جميع الثقافات والنظم الثقافية في العالم مما يعني عدم القبول التلقائي بأصولها الأخلاقية والفلسفية الغربية(١٦)، وان كان ذلك لا يعني الرفض التام للأفكار الجوهرية للحضارة الغربية وانما يدل علي أن ما يكسب ثقافة الحقوق طابعها العالمي هو أن تقبل المجتمعات الأخري قيم المشاركة والعمل الطوعي وحقوق النسان طوعيا من خلال ترجمتها إلي تشريعات وضعية محددة.

ولربما جاز القول ان دخول مفاهيم حقوق الانسان والمجتمع المدني إلي الثقافة العربية الاسلامية بحالتها التي تتميز بالاستقطاب الأيديولوجي الحاد وغلبة مصالح فئات اجتماعية ومؤسسات معينة في تسييد المفاهيم والممارسات السلفية والنقلية للدين وانحياز الدولة في غالب الأحيان إلي ذلك.. أدي دخول هذه المفاهيم دون مناقشة جادة وتعامل موضوعي إلي عدة تداعيات سلبية من أهمها تصور جماعات سلفية معينة للمفهوم ذاته بزعم أنه تنبعث منه في وجهة نظرهم رائحة أصله الغربي، والذي يؤكد علي العضوية في جماعة معينة يشترط أن تكون مدينة تمييزا لها عن اية جماعة اخري، خاصة تلك القائمة علي

الدين(١٧). ويعني ذلك أن هذه الجماعات السلفية ترفض بعض عناصر مفهوم المجتمع المدني خاصة مكونه العلماني. وعلي الجانب الآخر، نجد أن عددا ليس بالقليل من نشطاء حقوق الانسان يذهبون الي ".. أن القوة التحليلية لمفهوم المجتمع المدنى ستضعف لو أعطيت معني مختلفا عما يوجد في المفهوم الغربي. " فالقوة التحليلية للمفهوم تكمن، من وجهة نظرهم، في تمييزها بين المجتمع المدني وكل أنماط المجتمع التي ينظر لها بوصفها غير مدنية(١٨).

ومن بين الأمور المزعجة أن تواجه ثقافة الحقوق والمجتمع المدني حالة من الاستعارة التامة لمضامينها ودلالتها الغربية الليبرالية أو الاستبعاد شبه الكامل بزعم أنها ذات أصل عربي "مناهض للأسلام". مع أن هذا التوجه الأخير ينكر في واقع الأمر ما حفلت به الحضارة العربية الاسلامية من نماذج وممارسات واجتهادات بالغة الاستنارة في مجال احترام حريات الرأي والابداع والاعتقاد والعمل الطوعي وهنا تتبع أهمية الاشتقال والاستنتاج، "إلا أن مسألة الاشتقاق ستكون أكثر تعقيدا بكثير في حالة النظم الدينية وبالذات النظم القائمة علي نصوص مقدسة، فمن ناحية المبدأ يجب أن تطبق عملية إعادة البناء الاجتماعي للمعرفة وطبقات القيم ومنظومات الأفكار والاتجاهات علي الأديان من خلال حق التأويل الحر للأحكام الدينية. ولكن هذا الحق ذاته لا يعتمد علي الابداع الفردي بقدر ما يعتمد علي تشكيلة القوي الاجتماعية والثقافية، وعلي إتجاه التغير الاجتماعي الثقافي ومحدداته العامة"(١٩).

ومن المهم هنا الاشارة إلي أن تيارات الفكر والأعلام والسياسة في الوطن العربي ماتزال تعاني من غلبة النظرة الأحادية المبسطة إلي التطورات العالمية والعربية والقطرية علي نحو ما يعبر عنه الدكتور حسن حنفي بقوله:

"ومن ثم كان وعينا القومي أعرج، له ساق طويلة في الاستئثار بالرأي وساق قصيرة في التعددية وحق الاختلاف، لذلك نتجه في سيرنا باستمرار نحو أحادية الرأي. كما أن رؤيتنا للعالم عوراء نري بعين واحدة أحادية الرأي ولا نري بالعين الأخري التعددية وحق الإختلاف، فإلي أي حد يستطيع فكرنا القومي أن يعيد التعادل بين الكفتين، بين الرأي والرأي الآخر، وأن يصبح وعينا القومي بساقين متساويين وأن تصبح رؤيتنا للعالم بعينين اثنين؟"(٢٠).

ويمكن القول في هذا الإطار أن من أهم معايير قياس فعالية الجمعيات الأهلية وكافة هيئات ومنظمات المجتمع المدني هو القدرة علي فهم واستيعاب مختلف الأفكار والأطروحات السائدة في الحضارة الغربية والتي تدعو إلي التعددية

الثقافية ومشروعية أن تؤدي مختلف الثقافات دورها في انتاج ثقافة وتقاليد مشتركة حول حقوق الانسان وقيم المشاركة والمحاسبية والأهم من ذلك الحقوق الجماعية للشعوب وللأفراد التي يؤكد عليها الجيل الثالث من حقوق الانسان مثل حقوق التنمية من خلال المشاركة والسلام والبيئة والتطور والاعلام، وعندما تقوم هيئات المجتمع المدني بهذه المهمة تنتظرها مهمة أخري هي إظهار أن هناك مصادر أخري غير المرجعية الغربية وفي قلبها الخطاب الأمريكي بخصوص القضايا سالفة الذكر حتي تقتنع قطاعات المواطنين بذلك. وحتي يمكن توفير مشروعية وطنية وثقافية لحقوق الانسان وغيرها من الحقوق وحتي يمكن استتبات هذه الحقوق والمفاهيم في الثقافة الوطنية والقومية(٢١). وفي هذا الصدد يجدر الحديث عن جهود منظمة اليونسكو والتي جعلت العقد الحالي هو عقد التنمية الثقافية، حيث اضيفت أبعاد جديدة للحقوق الثقافية وحقوق التعليم علي أسس ديمقراطية تحفز علي الابداع والابتكار، وقد تم تحديد أربعة أهداف رئيسية لهذا العقد علي النحو التالي:(٢٢)

(١) الحفاظ علي الهويات الثقافية وتنميتها ومراعاة إختلافها والنظر إليها علي أنها تعبر عن تراث مشترك للانسانية. ذلك أن تنمية ثقافية معينة تعني تنمية للثقافة العالمية واثراء للتراث الانساني ككل.

(٢) في حين كان الاهتمام بالجانب الثقافي منحصرا في إطار مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن العقد العالمي للتنمية الثقافية أكد علي البعد الثقافي للتنمية العالمية بمعني التأثير في القيم السائدة حتي تتوافق مع الأهداف المرجوه من عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

(٣) توسيع إطارات المشاركة في الثقافة وعدم حصرها في فئات معينة.

(٤) تدعيم التعاون الثقافي الدولي في إطار ثورة الاتصالات التي يعيشها العالم والتي تؤدي إلي إزالة الحواجز بين البشر وتوفير امكانات أكثر قدرة علي كفالة التواصل بين الشعوب والأفراد ومعرفة كيف يعيشون ويفكرون.

## ٦ - معيار الكفاءة الاتصالية:

ينقلنا الحديث عن جدل العالمية- الخصوصية إلي معيار اخر لقياس فعالية الجمعيات الأهلية وهو الكفاءة الاتصالية في إشاعة قيم المشاركة والتنمية الثقافية وتفعيل المبادرات الشعبية المستقلة وتنظيمها. ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الكفاءة الاتصالية لا يجب ان يتوقف عند قدرات النشر والاعلام بآليات ووسائل

محددة، بل هو يتسع ليشمل مهام أخري تسبق الوسائل والأدوات. ومن أهمها وظائف معينة مثل ضرورة إثارة وصياغة مجموعة من الحقوق لا تقع في أولويات الأجندة الغربية بحسبان أنها لا تهم الغرب مثال ذلك حق كل شعب في الاتصال بالعالم الخارجي والاهتمام بابداء الرفض لما يسود بعض الممارسات الغربية من عزل واستبعاد شعوب معينة وفرض العقوبات الدولية عليها (مثل السودان وليبيا والعراق) مما يعني عمليا حرمانها من الاتصال بالخارج والسفر وحقوق الاعلام والحصول علي المعلومات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هناك أيضا قضايا أخري قد لا تهم الغرب أو قد لا يفكر فيها ولكنها تعتبر علي درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمجتمع المصري خصوصا والمجتمعات العربية عموما ومن بينها موضوع الهوية الثقافية وضرورات التجانس الثقافي خصوصا في ظل ما نجم عن التغيرات الحادة في النظم والسياسات الثقافية الاقتصادية والاجتماعية بما أدي إلي حالة متأزمة من الانشطار الثقافي في التعليم وأنماط التفكير والسلوك والآداب والفنون والذوق والملابس.. الخ يضاف الي ذلك موضوع دور الدولة وطبيعة وظائفها وتوجهاتها بصفة عامة، وعلاقتها بالمجتمع، فلقد أدي عزوف غالبية الجمعيات الاهلية ومن بينها منظمات الدفاع عن حقوق الانسان وحرية الفكر عن الاهتمام بمثل هذه القضايا إلي خلق إنطباع ولو ضمني لدي فئات عريضة من الناس بأن هذه الجمعيات تقبل في الواقع أو لا تعترض علي الدعوات السائدة في الخطاب العالمي بتغليب آليات السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي والتركيز علي أدوارها التنظيمية فقط في تسيير سياسات الاصلاح الاقتصادي والخصخصة وتحرير الواردات.

ولربما أدي تركيز منظمات حقوق الانسان علي المرجعية الغربية التي لا يبتعد خطاب الأمم المتحدة عنها كثيرا الي ضعف اهتمامها بمثل هذه القضايا، وهو ما يظهر واضحا من انتقاء الحريات المدنية والسياسية فقط من بين مجموع الحريات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والحقوق الجماعية (التنمية بالمشاركة، البيئة، الاعلام، الجماعات المهمشة.. الخ) وهو ما أدي ايضا الي أن يبدو العمل في مجال الدفاع عن حقوق الانسان معزولا عن القضايا الكبري الوطنية ومن أهمها ازدياد تغول وتسلط الدولة علي المواطنين والمجتمع وازدياد ضعف المواطن إزاء أجهزة الدولة في ضوء تزايد إتجاه النخبة الحاكمة إلي اضعاف النقابات المهنية والعمالية وتقليص حقوق العمل والتجمع النقابي من ناحية، واتساع قاعدة المتعطلين عن العمل من الشباب ومن الذين يعملون خارج

الأنشطة الاقتصادية المنظمة مثل القطاع الأسود أو غير المنظم.. وينبغي الاشارة هنا إلي أن إزدياد تسلط الدولة تجاه المجتمع لا يقتصر علي الجوانب السياسية والعمل الحزبي والاعلامي والقيود الامنية، بل يمتد إلي أنماط من القهر الاجتماعي والحرمان الاجتماعي من زاوية هامة ربما لم يلتفت إليها الكثير من قيادات ونشطاء المجتمع المدني وهي الحصار المستمر والمطاردة اليومية لأجهزة الدولة لمن يعملون في مجال الانتاج الصغير والبيع والتسويق والمشروعات الصغيرة، مع النتائج السلبية لتضارب اللوائح والنظم والتعليمات وفي ظل الحملات الحكومية المعتادة مع التغيير الوزاري وتغيير المحافظين.

وينجم عن الاهتمام بمثل هذه الأمور، التي لن تستطيع الأحزاب السياسية وحتي النقابات المهنية والعمالية أن تحيط بها في ظل الظروف المقيدة لحركتها والتي تفرضها الحكومة وكذلك حالة الضعف الذاتي والصراع الداخلي التي تعاني منها، أن تتولي الجمعيات الأهلية عموما مهمة تأسيس حركة شعبية للحقوق وللمبادرات القاعدية المستقلة حتي تتمكن من بناء الثقة لدي الناس في إمكانية أن يؤدي تأسيس هذه الحركة الشعبية بما لديها من قوة ضغط أخلاقية وقدرة تنظيمية إلي توفير امكانات المشاركة في التنمية وفي صناعة القرار السياسي والدفع بإتجاه تغيير ديمقراطي سلمي اكثر فاعلية وتخفيف حدة حالة اليأس والاحباط لدي الناس والتي تزداد يوميا للأسف بفعل ظواهر تزوير الانتخابات العامة بكافة أنواعها وتزييف ارادة الناخبين وازدياد تسلط الدولة وجمود الحياة السياسية والثقافية. ولربما أعطت هذه المهمة المشروعية الثقافية والأخلاقية للفرضية القائلة بأن المجتمع يصبح أكثر قدرة علي مواجهة مشاكله عندما تتواجد به مؤسسات مستقلة عن الدولة تتولي مهمات متعددة مثل طرح وبلورة تصورات بديلة للأولويات والسياسات الحكومية والتأثير في صناعة السياسات العامة وفي مراحل تنفيذها.

وعلي هذا الأساس تتمكن الجمعيات الأهلية من غرس ثقافة الحقوق في المشاركة والتنمية والاختيار الحر والاستقلال تجاه الدولة والاعلام في الثقافة العربية الاسلامية ومن ثم لا تعتبر ثقافة حقوق الانسان - بناء علي ذلك - بمثابة ثقافة حديثة أو غربية(٢٣) فإن ما يكسبها طابع الغربة عن المجتمع هو التركيز فقط علي المرجعية الغربية فقط. وإن كان ذلك لا يعني إنكار أن الثقافة العربية الاسلامية لم تستطع حتي الآن مواكبة بعض الأفكار والتجديدات المفاهيمية الكبري في ميادين القبول بالتعددية والتسامح والمحاسبية.. الخ.

ومن قبيل المفارقة أن الجمعيات الأهلية قد اهتمت منذ نشأتها في مصر بقضية النهضة وبادرت إلي طرح بدائل لسياسات حكومات العهد شبه الليبرالي واعتنت بابراز المكون الثقافي الوطني في مواجهة أنماط الثقافة المتغربة في ذلك الوقت(٢٤). في حين أن الجمعيات الأهلية الحالية ومنذ مرحلة الانتعاش في الثمانينات لم تمارس استمرارية للنضال التاريخي رغم إلحاح الظروف والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمن الملاحظ أن معظم هذه الجمعيات تنحصر أنشطتها في مجال تقديم الاعانات والمساعدات الانسانية والتدريب وتوفير فرص عمل، وبعضها مثل الجمعيات الدينية انشغل بجوانب أخري في مجال الدعوة والتربية الدينية، ولم تهتم بقضايا الاصلاح الديني وتنقية العقائد من الخرافات والخزعبلات. وكذلك في إنضمامها إلي الحملات المثارة مثل الختان وموضوعات أخري بمناسبة انعقاد مؤتمري الأمم المتحدة للسكان بالقاهرة والمرأة في بكين(٢٥). ولا يختلف وضع جمعيات التنمية وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الفكر كثيرا من زاوية ضعف القدرة علي تنظيم المشاركة الشعبية وعدم وضوح الرسالة الثقافية التي تود إشاعتها وكذا غموض أفكار التنمية التي تأخذ بها.

وتنعكس هذه الأوضاع السلبية للجمعيات الأهلية والتي تتصل بواحدة من أكثر وظائفها خطورة وهي الرسالة الثقافية وحفز المشاركة الشعبية في قلة إدراك أهمية النضال الإعلامي للإعلان عن وجودها وللتأثير في سياسات الدولة المختلفة، وهو ما يظهر من اتخاذ الإعلام كوظيفة فنية حرفية غير محملة بمضامين للتغيير ولحفز المشاركة، وفي ذلك تتميز أدوات الإتصال التي تستخدمها المنظمات الأهلية بالخصائص التالية:(٢٦)

١- إصدار النشرات والبيانات محدودة النطاق والتوزيع.

٢- مجاراة الحكومات في التركيز علي الإعلام الحديث أو الجماهيري الذي هو إعلام غير مباشر، في حين يضعف الاعتناء بالإعلام التقليدي والإعلام الشعبي اللذين يستندان إلي الإتصال المباشر مع الجمهور.

٣- غياب سمات الانتظام والمادة الكافية موضوعا وزمانا في الرسالة الإتصالية.

٤- ويؤدي ذلك في الواقع العملي إلي التركيز في الرسائل الإتصالية علي التوصيات والنتائج والخلاصات النهائية مع ضآلة الشرح والتفسير والمعلومات والمعالجة المنطقية والواقعية لأهداف الرسالة الإتصالية.

٥- يضاف إلي ذلك ما تتميز بـه الرسـائل الإعلاميـة مـن الاسـتخدام النمطـي والمتكرر لمصطلحات وأفكـار الأمـم المتحـدة ومواثيقـها الدوليـة، دون الاعتنـاء بخلق صيغ بديلة تتوافق مع الثقافة السائدة وتحاول نـزع الحساسية الشـعبية مـن مفـاهيم معينـة فـي خطـاب الأمـم المتحـدة، وبمـا يـؤدي للاستحسـان والتعـاطف الجماهيري.

وكذلك يلاحظ أن من شأن هذه النظرة الفنية "الأداتية" للأعلام ضعـف إدراك دور الكفاءة الاتصالية من ناحية الامكانات الكبيرة لهذه الكفاءة في تمكيـن النـاس من إستيعاب ثقافة نقدية تؤكد علـي النضـال المدنـي المسـتمر ضـد تسلط الدولـة ومعرفة الحقوق التي تكفلـها القوانيـن والتشـريعات الوطنيـة والمواثيـق والعـهود الدولية في مختلف ميادين العمل والتعامل مـع أجـهزة الدولـة وممارسـة الحقـوق السياسية والمدنية والقدرة علي التمييز بين ما يروجه الأعلام الرسمي وجماعات معينة تروج للتزمت والتعصب من جهة والأعلام الذي تنشره المنظمات الأهليـة من جهة أخري.

وتثار هنا عدة أمثلة علي ذلك، ففي حين ساندت بعض المنظمات الأهلية نقابة الصحفيين المصريين في كفاحها من أجـل إلغـاء القـانون رقـم ٩٣ لسـنة ١٩٩٥ الذي استهدف تقييـد حريـات الكتابـة والنشـر والحصـول علـي المعلومـات(٢٧). وتمكنت معا من إلغاء القانون وإصدار قانون جديد يلغي عقوبات النشر الصحفي برقم ٩٦ لسنة ١٩٦، وفـي حيـن أدارت عدة جمعيـات أهليـة بجـانب شـخصيات نسائية وعامـة حملـة ناجحـة ضـد الختـان وإلغـاء قـرار وزيـر الصحـة بـاجراء عمليات الختان بالمستشفيات العامة في مصـر خـلال العـام ١٩٩٦ وحيـث ألغـي الوزيـر قـراره بـالفعل وحظـر إجـراء هـذه العمليـات(٢٨). فـإن هـذه المنظمـات الأهلية لم تتمكن من تنظيم فعل شعبي ملموس للدفـاع عـن الحريـات الأكاديميـة وحرية الرأي والتعبير بمناسبة قضيـة نصـر حـامد أبوزيـد، وكذلـك أخفقت فـي حشـد دعـم شـعبي منـاهض للحملـة السـلفية التـي اتضحـت تأثيراتـها البالغـة فـي صدور قرار محكمة النقض بالتفريق بينه وبين زوجتـه ، مؤيـدة فـي ذلـك قـرار محكمة الاستئناف.

يضاف إلي ذلـك ضعـف إهتمـام المنظمـات غيـر الحكوميـة وخصوصـا ذات الغرض المدني العـام بـالحقوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي تتعـرض لاهدار شديد يمس صميم مـوارد الـرزق للعمـال والفلاحين، فقـد تضمنـت القوانيـن والتشريعات الخاصة بالقطاع العام والخصخصة والعلاقة بين المالك والمسـتأجر

في الأراضي الزراعية نصوصا تؤثر سلبا وبشدة علي عمال القطاع العام وتنظيماتهم النقابية وصغار المستأجرين في الريف. مع أن المشاركة الجادة للمنظمات الأهلية في الدفاع عن حقوق هاتين الطبقتين تعتبر دلالة هامة علي عمق انخراط هذه المنظمات في القضايا الوطنية الكبري وعلي جدية اسهامها في خلق كتلة تاريخية منظمة من التشكيلات الاجتماعية الفاعلة من زاوية تأسيس حركة شعبية مدنية للمبادرات القاعدية والجماهيرية في مواجهة الانعكاسات بالغة التزثير لسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام وإنسحاب الدولة من الأنشطة الأنتاجية وبعض الخدمات الاستراتيجية وكذا تزايد تغول الدولة علي المجتمع أمنيا وتشريعيا وإداريا.

ويبدو من المعالجة الاعلامية الثقافية للمنظمات الأهلية للحلول التي تقدمها لسياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية ودفع الاندماج التابع في آليات السوق الرأسمالية العالمية والتي تعرف رسميا بسياسات الاصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي، أن هذه المنظمات يغلب علي خطابها إستخدام مصطلحات ومقولات التنمية البشرية أو التنمية المتواصلة السائدة لدي المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤتمراتها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والقمة الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاجن عام ١٩٩٤ ، وذلك دون إدراك أولا: الطبيعة التوفيقية لخطاب الأمم المتحدة الذي يحاول تخفيف الآثار السلبية والتداعيات غير المواتية لهيمنة آليات السوق والتحول إلي قوي العرض والطلب وخفض الأنفاق الحكومي والاستثماري العام، وثانيا: أن هذه المنظمات لم تهتم بالاجتهاد في تقديم رؤي بديلة تراعي ظروف وتعقيدات التطورات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد نامية عديدة ومنها مصر، بل فضلت فيما يبدو أن تستعير لغة الأمم المتحدة أحيانا بأسلوب دعوي وتبشيري. "فعلي سبيل المثال، تمثل الدعوة للتركيز علي التنمية البشرية شعارا تبشيريا بسيطا يستند علي الاعتقاد بأن مجرد بناء السياسة العامة علي هذا التوجه سوف يؤدي مباشرة إلي التنمية واقتلاع الفقر واشباع الحاجات الأساسية وإزالة كل مظاهر التشوه من الاقتصاد والمجتمع"(٢٩).

وتبدو أهمية الدور الاتصالي الفعالي للمنظمات الأهلية في أن الجمهور الذي تغلب عليه الأمية الأبجدية بنسبة لا تقل عن نصف مجموع السكان والأمية الثقافية يحتاج بالفعل إلي جهد ثقافي وإعلامي خلاق لشرح وتفسير غموض وتعقيدات مصطلحات مثل السوق والاندماج في النظام العالمي والتحرير

الاقتصادي، إذ أن مثل هذه المصطلحات تحاول أجهزة الأعلام الرسمي الموجه أن تروج لها مع خلق جاذبية أخلاقية ومشروعية ثقافية تخفي في الواقع تعقيداتها وانعكاساتها السلبية خاصة في ظل المكانة المتردية للاقتصادات العربية والمصرية بالنسبة لمقاييس التنمية البشرية وفي إطار المنافسة الشديدة علي اختراق الأسواق العالمية، ومن جانبها، فإن المنظمات الأهلية لم تشأ هي الأخري أن تبحث عن صياغات واستراتيجيات بديلة تنبع من الظروف الوطنية والقومية وتشرح للناس أن مفاهيم السوق وآلياته والأندماج هي من الوضوح والرسوخ في دول حققت شوطا متقدما في النمو الاقتصادي الاجتماعي وفي التطور التنظيمي بما يكفل الشفافية وتواجد قاعدة بيانات ومعلومات عن أسواق العمل ورأس المال، في حين تفتقد المجتمعات العربية بتشوهاتها العديدة في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلي هذا الوضوح. ويشار هنا إلي ما أبرزه بعض خبراء العمل التطوعي من أن التخفيض الكبير في الإنفاق العام وعدم التنظيم التام للاقتصاد علي نحو ما يدعو إليه النهج الليبرالي الجديد، "ليس من شأنه إلا أن يقلل قدرة الدولة والمجتمع معا علي أن يعكسا الاتجاه نحو تزايد الفقر علي الصعيدين الوطني والعالمي(..) وأن دعم القطاع التطوعي استخدم في بعض الأحيان لتسويغ الاستقطاعات الشديدة في الانفاق الحكومي علي الرعاية الإجتماعية، كما كان الحال في الولايات المتحدة في الثمانينات"(٣٠).

وعلي الرغم من أن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي- وبخاصة الصادر عام ١٩٩٣، تقر بأن هناك أمرين لا يمكن للسوق وحدها أن تكفلها: الانصاف والمنافسة الشريفة، وتشير إلي أهمية الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني وسلطات الدولة التنظيمية في إرساء العدالة الإجتماعية وتحقيق التوازن المقابل لقوة الاحتكارات الخاصة، إلا أنه يبدو التأكيد علي أن السوق التي تزيد من حدة الفقر وعدم المساواة، قادرة علي إشاعة الحيوية والديناميكية في المجتمع من خلال خوض المخاطر وتشجيع التجديد في اطار هذا النسق من الأفكار يبدو واضحا كيف تستخدم المنظمات الأهلية لغة الأمم المتحدة بل وبعض أفكار اليمين المحافظ في الدول الغربية.

ويثار السؤال هنا في ضوء المعالجة الاعلامية للقضايا العديدة التي تنشط فيها المنظمات الأهلية وهو ما مدي إدراك هذه المنظمات لأبعاد ومقومات الكفاءة الاتصالية؟ يبدو في الواقع ضعف هذا الادراك وقصره علي جوانب فنية

فقط من دراسة ميدانية أوضحت أن رؤية نشطاء العمل التطوعي لخبرات الاعلام والاتصال يغلب عليها التبسيط بالمقارنة بما تعنيه هذه الخبرات علميا، وما وصلت إليه في المنظمات الأهلية في الدول المتقدمة، بجانب المبالغة في الحديث عن توافر الخبرات لدي بعض المنظمات حتي لا تبدو بمستوي ضعيف، ومما يدل علي ذلك أن الكثير من هذه المنظمات أشار إلي تواجد خبرات عديدة لديها، إلا أنها عبرت في نفس الوقت عن حاجتها إلي التدريب علي هذه الخبرات. ففي مجال الخبرات المتوافرة في ميدان الاتصال أجاب المبحوثون من نشطاء المنظمات الأهلية المصرية بأنها تتوافر بنسبة ٦٠،٩%، في حين لا تحتاج لخبرات أخري سوف بنسبة ٢٠،٢%، وفيما يتعلق بالاعلام والعلاقات العامة، عبر هؤلاء عن توافر الخبرات بنسبة ٣٣% وأنهم يحتاجون لخبرات بنسبة ٣٨،١% (٣١). مما يثير تساؤلات عديدة حول صدقية الاستجابات وكذلك بشأن أبعاد إدراك أهمية متغير الكفاءة الاتصالية.

## هوامش الفصل الرابع

(١) ايساجاني ر. سرانو، "المجتمع المدي في منطقة آسيا والمحيط الـهادي"، في: مواطنون: دعم المجتمع المدني في العالم، مصدر سابق، ص ٣٩٣.
(٢) روبير سيزار فرنانديز، "لمحات عن المواطنة العالميـة"، فـي: المصـدر السابق، ص ص ٤٣٠- ٤٣١
(٣) إيساجاني ر. سرانو، "الانسانية فـي ضائقـة لكنـها لـم تفقد الأمل"، فـي: نفس المصـدر، ص ٤٨٥.
(٤) د. محمـد عـابد الجـابري، "الثقافـة العربيـة اليـوم ومسـألة الاسـتقلال الثقافي"، المستقبل العربي،السنة ١٦،العدد ١٤٧،آب/ أغسطس ١٩٩٣، ص ١٢
(٥) د. محمـد السـيد سـعيد، "المشـاكل الداخليـة للحركـة العربيـة لحقـوق الانسان"، رواق عربي (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان)، العدد ٣، يوليو ١٩٩٦، ص ٢٢.
(٦) نفس المصدر، ص ص ٢٣، ٢٧.
(٧) نفس المصدر، ص ٢٤.
(٨) د. أحمـد عبدالله، حقـوق الانسـان.. حـق المشـاركة وواجـب الحـوار، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان، ١٩٩٦، ص ١٤٠.
( ٩ ) د. شهيدة الباز، مصدر سابق، ص ٢٤٩، جدول رقم (١٩) .
(١٠) نفس المصدر، ص ٢٥٣، جدول رقم (٢٠) .
(١١) نفس المصدر، ص ٢٥٣، جدول رقم (٢٠) .
(١٢) د. أماني قنديل، "التاريخ الاجتماعي والسياسي للجمعيات في مصـر"، في : د. أماني قنديل، د. سارة بن نفيسة، مصدر سابق، ص ٦٥.
(١٣) انظر في أزمـة المنظمـة المصـرية لحقوق الانسان:

Mohammed E.Said، "The Roots of Turmoil in the Egyptian Organization for Human Rights"، presented to the Fourth Annual Symposium، The American University in Cairo، 15-16 May 1994.

(١٤) د. شهيدة الباز، مصدر سابق، ص ص ١٠١ - ١٠٣.

(١٥) انظر في ذلك: د. علي الصاوي، " دور الجمعيات التطوعية في التنمية المحلية: تحليل لآراء عينة من الكوادر المحلية"، ورقة مقدمة إلي المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة: ٣- ٥ ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٦- ١٨.

(١٦) د. محمد السيد سعيد، "الاسلام وحقوق الانسان"، رواق عربي (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان). العدد ١، يناير ١٩٩٦، ص ١٥.

(71) Mustafa Kamel Al-Sayyid، "The Concept of Civil Society and the Arab World"، in: Bahgat Korany & Brynen، eds.، political Liberalization and Democratization in the Arab World، vol.1، Theoretical perspectives، Boulder، : Lynne Reinner، 1995، p.134.

(18) Ibid، p. 136

(١٩) د محمد السيد سعيد، "الاسلام وحقوق الانسان"، مصدر سابق، ص ١٧

(٢٠) د. حسن حنفي، "حق الاختلاف بين الوحدة والتعدد"، في: حرية الرأي والعقيدة: قيود واشكاليات (مجموعة دراسات)، القاهرة: المنظمة المصرية لحقوق الانسان، ١٩٩٤ ، ص ٢٢٧.

(٢١) انظر في ذلك: د. محمد السيد سعيد، "الاعلام وثقافة المجتمع المدني"، ورقة مقدمة الي المؤتمر الثاني لمنظمات الأهلية العربية، القاهرة: ١٧-١٩مايو ١٩٩٧، ص ص ١٠- ١٩.

(٢٢) د. عبدالعليم محمد، حول المشروعية الوطنية والثقافية لحقوق الانسان، سلسلة رسائل النداء الجديد- ٣٨، القاهرة: جمعية النداء الجديد، د. ت، ص ٣١.

(٢٣) انظر الآراء التي ماتزال تعتبر أن ثقافة حقوق الانسان تعبر عن مشكلة حداثة في :

- بهي الدين حسن "نحو استراتيجية منظمة لحركة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافة الراهنة في العالم العربي"، ورقة مقدمة إلي ورشة عمل "نحو حركة مهنية ومستقلة وفعالة لحقوق الانسان في العالم العربي"، اللجنة الدولية للحقوقيين، عمان (الأردن)، يناير ١٩٩٤.

(٢٤) انظر كمثال: د. أماني قنديل، "الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي ورقة مقدمة إلي المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية "الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير" مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة: ٤ - ٧ ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ٣٤.

(٢٥) انظر في ذلك

- مجلة دراسات اعلامية، عدد خاص عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، العدد ٧٦، سبتمبر ١٩٩٤.

- د. آمال عبدالهادي، تقرير عن ورشة عمل حول ختان الإناث، القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الانسان.

(٢٦) د. محمد السيد سعيد "الاعلام وثقافة المجتمع المدني"، مصدر سابق، ص ١٠.

(٢٧) انظر: مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان، معركة حرية الصحافة، القاهرة، ١٩٩٥.

(٢٨) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي - ١٩٩٦ (القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٧)، ص ٦٤- ٦٥.

(٢٩) د. محمد السيد سعيد، "الاعلام وثقافة المجتمع المدني"، مصدر سابق، ص ص ١٩- ٢٠.

(٣٠) ميجيل دارسي دي اوليفيرا، راجيش تاندون، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٣١) د. شهيدة الباز ،مصدر سابق، ص ص ٢٠٥- ٢٠٧.

# الفصل الخامس

# جمعيات التنمية والدفاع : نموذجان

بعد أن قدمت الدراسة حالات تطبيقية للدور السياسي للمنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب، وبعد أن طرحت أمثلة عابرة لحالات مصرية تجمع بين القطاع التطوعي والحكومي مثل برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة ووضعية المنظمة المصرية لحقوق الانسان، يتناول الباحث في هذا الفصل دراستي حالة كل من القطاع الأهلي التمكيني الذي يهتم بالتنمية والقطاع الأهلي التمكيني الذي يركز علي موضوع الدفاع عن الحريات السياسية والمدنية والثقافية. ولما كان هدف الدراسة الأساسي هو تحليل الدور الثقافي- السياسي للقطاع الأهلي الذي يضطلع بمهام تمكين المواطنين من المشاركة في إدارة الشئون العامة وتنمية ثقافة الوعي بالحقوق الخاصة للناس، فإن جمعية الصعيد للتربية والتنمية تقدم نموذجا لبرامج وأنشطة تتبناها الجمعية تهدف أساسا إلي تنمية قدرات المستفيدين بخدماتها المتنوعة وتأهيلهم ثقافيا وتعليميا ومهنيا ، أما جمعية النداء الجديد فهي جمعية ثقافية تدافع عن التوجه الليبرالي الغربي لحقوق الانسان المدنية والسياسية.

## ١ - جمعية الصعيد للتربية والتنمية :

تعتبر جمعية الصعيد للتربية والتنمية من أقدم الجمعيات الأهلية في مصر فقد تأسست في حدود عام ١٩٤٠ تقريبا ، ثم أعيد تسجيلها كجمعية ذات صفة عامة في إطار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وتحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية برقم ١٠١٠ لسنة ١٩٦٧ . وعلي الرغم من أن أهدافا مثل التمكين والتأهيل وتنظيم مبادرات الناس وقدراتهم هي غايات طرأت حديثا علي أدب التنمية واهتمت بها الدراسات الحديثة للقطاع الأهلي، إلا أن الجمعية ترفع هذه الأهداف كشعار رئيسي لها وتطبقها منذ وقت طويل، فالجمعية تحدد مقاصدها في جعل الانسان يكتشف مع اخوانه ما يعيشونه من مشاكل ويدركون بشكل جماعي أسبابها، ويعملون معا من أجل حلها باستخدام امكاناتهم المحلية حتي يصنعوا لأنفسهم غدا أفضل، وتتغيا الجمعية تحقيق رسالتها عن طريق مدخلين أساسيين في القرية المصرية هما : التربية والتنمية. :

يقع المقر الرئيسي للجمعية في القاهرة وتتركز فروع ومجالات نشاطها في أربع محافظات بصعيد مصر هي المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا، وتتوجه ببرامجها وأهدافها إلي أكثر الشرائح الاجتماعية فقرا وتهميشا من صغار السن من الأولاد والبنات وكذلك من النساء الفقيرات أساسا . وتعتمد الجمعية في نظرتها إلي احتياجات البيئة، إلي جانب نظريات التربية والتعليم، منهج التجريب بمعني البحث عن أفضل التجارب التي تركز علي احتياجات البيئة، ثم تقوم بتقييم هذه التجارب مع القادة والمستفيدين لتأصيلها وصياغتها في صورة برنامج(١).

وتتنوع ميادين عمل الجمعية في التربية والتنمية بين المدارس وتكوين الشباب والقادة ومحو الأمية وتنمية المرأة وتحسين الصحة والتنمية الثقافية والتدريب وغيرها، وذلك علي النحو التالي(٢).

**(١) المدارس :** أنشأت جمعية الصعيد ٣٨ مدرسة خاصة مجانية غير معانة، يدرس بها ١١٦٦٠ تلميذا وتلميذة مسلمين ومسيحيين ويعمل بها ٦٧٨ شخصا، وتبلغ نسبة التلاميذ دون مستوي الفقر ٦٥% من المجموع الكلي، كما تبلغ تكلفة التلميذ الواحد ٣٢٤ جنيها سنويا حسب احصاءات عام ١٩٩٤ .

**(٢) تكوين الشباب والقادة :** تعمل الجمعية مع نحو ٤٠٠٠ شاب وشابة من ٧ إلي ٣٠ عاما يترددون علي ٣٦ مركزا للشباب، يهدف العمل معهم إلي تعميق روح الانتماء للبيئة والوطن، واكتشاف دور الشباب وتحملهم لمسئولياتهم تجاه مستقبلهم وبيئتهم، وذلك في إطار العمل بروح جماعية.

**(٣) مكافحة الأمية :** ينتظم في هذا البرنامج ٢٠٥٠ دراسة ودارسا أكثر من ٨٠% منهم من الفتيات في ٩٠ مجموعة في ٤٨ مركزا ، بمساعدة ٩٦ منسقا ومنسقة، وتم تدريب بعض الدارسات حتي أصبحن منسقات ، كما تولت بعضهن أيضا مسئوليات عامة في مراكزهن.

**(٤) تنمية المرأة :** تعمل الجمعية بطريقة دائمة مع ٣٣ مركزا بالصعيد، تخدم ١٧٢٠ مستفيدة وذلك من خلال برامج التكوين الشخصي والتوعية الصحية وتربية الأطفال وتنمية العلاقات السليمة مع الآخرين إلي جانب التفصيل والأشغال اليدوية. كما يتم تطبيق برنامج مكافحة الأمية مع غير المتعلمات منهن. يهدف البرنامج إلي أن تحقق المرأة ذاتها وتشعر بكيانها مما يؤدي لاكتشاف دورها في النهوض ببيئتها ومجتمعها.

**(٥) الصحة :** تعمل الجمعية في ٥٥ موقعا ببرامج للتوعية الصحية والعلاج، ومنها برنامج "رعاية الأمومة والطفولة" في ثمانية مواقع. ينفذ بمدارس الجمعية برنامج مكافحة أمراض العيون بالتوعية والوقاية والعلاج امتد لبعض المدارس الحكومية المجاورة، كما يتم في مدارس الجمعية برنامج "من طفل إلي طفل" الذي يعلم الطفل الأكبر تحمل المسئولية عن الطفل الأصغر وتوعيته بصحة الفرد والمجتمع. ويبلغ عدد المستفيدين في مجال الصحة حوالي ٦٠ ألف مواطن سنويا .

**(٦) التنمية الثقافية :** برنامج يهدف إلي إعلاء قيمة الحوار والتوعية بحقوق الانسان والاستمرار في إحياء قيمة الكتاب لدي الشباب والأطفال، وذلك من خلال مكتبات مدرسية البعض منها تحول إلي مكتبات عامة تقوم بتنشيط أبحاث ولقاءات وندوات ومهرجانات ثقافية.

**(٧) مشروعات التدريب وزيادة الدخل :** يهدف العمل في هذا المجال إلي تنمية دخل مجموعات أو أفراد دون تمييز أو تفرقة، والأولوية للأكثر احتياجا بشرط أن يتولي المستفيدون المسئولية الكاملة عن المشروع.

وفي هذا الاطار أنشأت الجمعية عددا من المشروعات الحرفية من أهمها ما يلي :

أ - مركز الخدمة الجماعية بأخميم (سوهاج) للتدريب علي النسيج اليدوي وتطريز رسومات من التراث القبطي والاسلامي والفن التلقائي، وتعمل الجمعية علي انقاذ هذه الصناعة النسجية التاريخية العريقة بعد أن هجرها أغلبية الحرفيين إلي مصانع النسيج في سوهاج، ويعمل بالمركز أكثر من ١٠٠ فتاة.

ب - ورشة التدريب علي الأعمال الخشبية الفنية في حجازة (قنا/ الأقصر) ويدرب ١٢ شابا سنويا علي أشغال النجارة والخراطة وصناعة الأثاث والمشغولات الخشبية الفنية.

**(٨) القروض :** في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها العديد من أسر التلاميذ والمترددين علي مراكز مكافحة الأمية، قدمت الجمعية قروضا صغيرة عام ١٩٩٤/٩٣ العدد ٢٧٠ فردا (معظمهم سيدات) لمشروعات تجارة بسيطة أو تربية أغنام أو خياطة أو نسيج.

## تجارب ابداعية جديدة من وحي البيئة :

تمثل جمعية الصعيد للتربية والتنمية نموذجا حيا ومتطورا من منظمات المجتمع المدني أو القطاع الأهلي التي تعني بتنمية البني القاعدية في المجتمعات المحلية grass-roots من خلال استكشاف القدرات الخلاقة للبشر في تفاعلهم مع معطيات البيئة والامكانات التي يمكن إحياؤها وتفعيلها، وفي هذا الاطار قامت الجمعية بابداع مشروعات جديدة علي البيئة ونمط التفكير السائد ومن أهم هذه المشروعات "المدرسة الموازية" وبرنامج "من طفل إلي طفل" .

## أولا : "مشروع المدرسة الموازية " للصغار الأميين :

يأتي المشروع في إطار برنامج الجمعية لمكافحة الأمية بين الصغار من الأسر الفقيرة والذين يعملون في أنشطة لا تتطلب أية مهارة ولا تنمي مهارة معينة مثل رعي الأغنام، وقد بدأت هذه التجربة لتعليم القراءة والكتابة للصغار عام ١٩٩٠ تقريبا بقرية البياضية، مركز ملوي بمحافظة المنيا، فيما عرف بـ "مدرسة الوابور" واستهدفت استثمار وقت فراغ بعض صغار رعاة الأغنام، وكان رائد التجربة راهب تشيكي اسمه "الفرير إيجين" وهو من كبار رجال التعليم، إذ يدير الآن كبري المدارس الثانوية في جمهورية التشيك وبدأ بجمع الرعاة وقت الظهيرة في مكان الرعي داخل جدران وابور مياه قديم ومتهدم، وساعدته جمعية الصعيد في تنفيذ الفكرة إلي جانب اعطائه بعض الحصير وسبورة، واستمرت التجربة نحو عامين ببرنامج تجريبي نابع أساسا من احتياجات الرعاة الصغار(٣).

ورغم أن الجمعية كان لديها في الأصل برنامج لمكافحة الأمية تحت شعار "تعلم تحرر" إلا أنه مخصص في الواقع للفئة العمرية التي تبدأ من ١٥ سنة فأكثر، مما فرض صعوبة في الاستيعاب بالنسبة للصغار. وقد حدا ذلك ببعض المنسقات العاملات الجمعية الي المبادرة لاعادة تشكيل أسئلة الحوار وبعض دروس الكتاب حتي يتوائم مع هذه الفئة العمرية الصغيرة.

وتقوم فكرة المدرسة الموازية علي استيعاب عدد معين من الأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم النظامي الأساسي، وتتراوح مدة التعليم في المدرسة بين عامين وثلاثة أعوام، يكتسبون فيها :

- المهارات الأساسية للقراءة والكتاب والحساب.

- بعض المعارف والمهارات الأساسية الهامة.

- اكتساب بعض مهارات وخبرات العمل اليدوي. وقد تم حصرها علي أن تتم تبعا لخبرات ومهارات الدارسين من جهة، ووفقا لما ينتجه أهل البيئة من جهة أخري، ووفقا لاحتياجات السوق في ضوء أن التسويق يعتبر من أهم مشكلات العملية الانتاجية من جهة ثالثة. وبهذا يكون الصغار أكثر قدرة علي التكيف مع مجتمعهم المحلي ومؤهلين للدخول في سوق العمل والانتاج ولديهم قدرة أكبر علي مواجهة ظروف الحياة .

(١) فقد أخذت مجموعات العمل التابعة للجمعية في اعتبارها تنمية مهارات حرفية معينة تبتعد عن تشجيع الحرف التقليدية للبنات مثل التريكو والكروشيه والخياطة اللهم الا إذا كان سوق العمل المحلي يحتمل ذلك، ومن أهم الحرف التي يهتم بها المشروع :

أ - **حرف عامة وحضرية** : تصنيع أعمال الكليم والسجاد، أعمال التنجيد، تصنيع أدوات النظافة، أعمال السمكرة، صيانة الدراجات، أعمال التجليد، أعمال كاوتشوك السيارات، الكهرباء، طباعة المنسوجات، وصناعة الحلوي البلدي.

ب - **البيئة الريفية** : أعمال الخوص (الليف، الجريد، الغاب، والبوص، الحصير)، أعمال نسيج الخيوط القطنية والكتانية، نجارة أعمال المنجل، أعمال المناخل والغرابيل، أعمال السلك والحديد الزخرفي البسيط، تجفيف الخضر والفاكهة، صناعة منتجات البلح، أعمال البساتين، تربية دودة القز، تربية النحل، تربية الدواجن، غزل الصوف والمغزل اليدوي.

**ج- البيئة الساحلية أعمال نسيج شباك الصيد، أعمال تمليح الأسماك وحفظها.**

(٢) اعطاء الصغار بعض المعلومات في الصحة والعلوم والتاريخ والجغرافيا بهدف تعريف الدارس ببيئته، وتنمية قيمة الانتماء لوطنه، واكتساب بعض المعارف الأساسية العامة.

(٣) بعض الأنشطة الوجدانية مثل الموسيقي والرسم، التربية الرياضية، الرحلات ( وتتركز في زيارة اثار المنطقة التي يعيش فيها الصغار) لغرس روح الانتماء وتنمية الحس والذوق الفني.

وبالاضافة لما سبق، فإن المشروع يستهدف تنمية المجالات التالية :

أ - الايجابية في التفكير والفعل وذلك من خلال اعتماد الدارسين علي أنفسهم في اكتساب المعرفة والخبرة، والتدريب علي توظيف ما يكتسبونه في التغلب علي المشكلات التي تواجههم فردية كانت أم جماعية.

ب - الواقعية : من خلال استناد العملية التعليمية إلي مضمون وأنشطة ذات صلة بالحياة والبيئة المحليتين.

ج- الابتكار : ويتضمن شقين :

- تشجيع النشاط الابتكاري لدي الدارسين في الميادين التي يمارسونها وفي الهوايات والأنشطة والانتاج.

- رغم أن أساسيات البرنامج واحدة، إلا أن الجمعية يهمها أن تترك حرية الابداع والتجريب لكل مدرسة خصوصا فيما يرتبط بالجانب الحرفي وجانب تكوين الجماعات والتفاعل داخل كل جماعة. وهذا ما ظهر واضحا في تجربتي مدرسة بني عبيد ومدرسة البياضية بمحافظة المنيا.

د - تنمية التعاون والانتماء : بعد العملية التعليمية واكتساب مهارات حرفية، تشكل مجموعات صغيرة من الدارسين لاظهار التعاون فيما بينهم ولدفعهم الي التضامن مع المجتمع المحلي والتعاون من أجل خدمته (ومن أهم الأمثلة تعاون الدارسين في مشروعات نظافة شوارع القرية، بياض بعض المنازل بالبياضية).

هـ - العناية بصحة الصغار بمختلف الطرق المتاحة بداية بالتوعية بمباديء الصحة الأساسية وانتهاء بالرعاية الصحية ومتابعة بعض الحالات الصحية الخاصة لبعض الدارسين.

يختلف عدد مجموعات النشاط بالمدرسة الموازية من مركز إلي آخر، ففي اسيوط مجموعة في كل مركز أو مدرسة (٢٢ مركز ومدرسة)، وهناك ما يشبه المدارس النظامية حيث وصل العدد الي خمس مجموعات في بني عبيد، وسبع مجموعات في البياضية، ويتراوح عدد الدارسين بين ١٥- ٣٥ دارسا بالمجموعة.

تبلغ مدة البرنامج ثلاث سنوات لتغطية المجالات العديدة التي يحتوي عليها، ومدة العام الدراسي حوالي ٨ شهور، وعدد ساعات الدراسة ١٥ ساعة أسبوعيا، وقد وصل عدد المستفيدين من البرنامج ١١٨١ مستفيدا معظمهم من الاناث.

ويتميز مشروع المدرسة الموازية بعدة سمات تجعله قادرا علي التغلب علي بعض نواحي القصور في نظام التعليم المدرسي التقليدي، وذلك علي النحو التالي :

(١) أن الدارس ينتظم بفصول المدرسة الموازية طواعية دون أية ضغوط، مما يؤدي إيجابيا إلي اهتمامه بالمتابعة والتفصيل.

(٢) مرونة البرنامج، ففيما عدا المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، يراعي البرنامج احتياجات الدارسين ويرتبط ببيئاتهم ، مما يتيح فرص الابداع التي لا يوفرها التعليم التقليدي.

(٣) لا يمنع وقت البرنامج الدارسين الذين يعملون في الحقول من العمل، لأن زمن الدراسة يقرره هؤلاء الدارسون ويكون عادة بعد الظهر، إلي جانب سهولة توقف البرنامج أثناء المواسم الزراعية المختلفة التي تحتاج قوة عمل الصغار.

(٤) لا يتحمل الصغار مصروفات تعليم بعكس المدارس النظامية، كما لا يتحمل نفقات شراء الأدوات المدرسية.

(٥) لا تتقيد أهداف ومحتوي المدرسة الموازية بالنظم والقوانين واللوائح التي تنظم العمل بالمدرسة الرسمية.

ومن الملفت للنظر أن الجمعية حريصة علي تطبيق مبدأ الشفافية في كل برامجها ومنها هذا البرنامج(٤). فقد ذكرت أنه في حين تم إحكام التعليم الأساسي لمهارات القراءة والكتابة والحساب في السنتين الأولي والثانية، فإن شق المهارات الحرفية في البرنامج لايزال غير واضح بسبب صعوبة دراسة سوق العمل بالقري التي يطبق فيها المشروع. كما يتم اختيار المنسقين والمنسقات وفقا لمسابقة تجريها الجمعية تراعي فيها توافر بعض السمات الشخصية في المتسابق وبما يتوائم مع أهداف البرنامج الفنية والانسانية، كما يتم تدريب المنسق علي مراحل تبدأ بدورة تدريبية قبل العمل ثم دورة متابعة للدورة الأولي اثناء العمل وذلك في العام الأول، هذا بخلاف ما يتم من تدريب ابان المتابعة الميدانية أو اللقاء الدوري الذي يعقد شهريا .

**ثانيا :: برنامج "من طفل إلي طفل ":**

يقوم البرنامج علي الايمان بقدرة الأطفال علي المشاركة الايجابية في تبني العديد من القضايا والمشكلات الصحية والاجتماعية والتي تمثل خطرا علي

صحتهم وصحة زملائهم والمجتمع ككل. ويقوم الأطفال باختيار مشكلة معينة وتناولها بالبحث والدراسة، وعمل الانشطة الممتعة التي تمكنهم من توجيه نظر المجتمع الي هذه المشكلة مع الاسهام في ايجاد الحلول العملية بما توفر لهم البيئة من امكانات بسيطة ومحدودة. ومن أهم المشاكل تلك الناجمة عن تلوث البيئة وعن قلة الوعي الصحي والنظافة العامة. وقد أبرزت هذه الأنشطة في عديد من بلاد العالم أن بامكان الأطفال أن يحسنوا صحتهم وصحة الآخرين عن طريق :

- العناية بأشقائهم وشقيقاتهم أو الأطفال الآخرين الأصغر سنا في محيطهم.

- التاثير علي الأطفال الآخرين في المجتمع، ونشر الأفكار والمباديء الصحية وسطهم.

وقد سعت الجمعية إلي نشر البرنامج من خلال تنظيم لقاءات بين الهيئات والجمعيات الأهلية التي تتعامل مع الأطفال، وتم أول لقاء عام ١٩٩٤ وحضره خبير في البرنامج من معهد صحة الطفل بجامعة لندن الذي دعته الجمعية لزيارة المراكز التي تطبق البرنامج. وعقد اللقاء الثاني في ١٩٩٧/١٢/١٢ وحضره ممثلو عشرين جمعية وهيئة معنية بالأطفال وأربع مدارس حكومية وبعض الشخصيات العاملة في مجال الطفولة. وقدم أطفال جمعية الصعيد في هذا اللقاء ثمرة البرنامج من أنشطة وحوارات تمت بينهم وبين جميع الحاضرين.

ويتم تنفيذ البرنامج من خلال التمثيل الذي يقوم به الأطفال للتوعية بخطورة إهمال معالجة المرض، والاستعانة بالملصقات لنشر الوعي الصحي بين الأصدقاء والأهل، والذين اعترفوا بأهمية البرنامج وحيوية دور الأطفال في بناء مجتمعهم بأنفسهم. كذلك فقد عقد لقاء تدريبي للعاملين الميدانيين في بناء مجتمعهم بأنفسهم. إلى جانب عقد لقاء تدريبي للعاملين الميدانيين علي كيفية تنفيذ البرنامج مع أطفال الهيئات المشاركة وذلك في الفترة من ٢ - ٦ فبراير ١٩٩٨ حيث شارك فيه ١٥ جمعية أهلية وبعض المدارس الحكومية وهيئة دولية عربية هي ورشة الموارد العربية.

تطبق الجمعية البرنامج في ٣٦ مدرسة منتشرة في قري الصعيد بمناطق المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر، ويشارك أكثر من ١٥٠٠ طفل وطفلة في تطبيق البرنامج عمليا بمساعدة ٦٣ مدرسة ومدرس كمنشطين للأطفال أثناء تنفيذ البرنامج. ويتم تدريب المدرسين القائمين علي تنفيذ البرنامج من خلال

ثلاث ندوات تدريبية تعقد قبل بداية العام الدراسي، وفي منتصف العام الدراسي ولقاء للتقييم في نهاية العام الدراسي. ومن الأمثلة هنا جماعة أطفال قرية حجازة والتي قامت بحملات للتوعية الصحية للحفاظ علي نظافة القرية وعمل يوم للنظافة اشترك فيه معظم أهل القرية لنظافة قريتهم، وتناول أطفال قرية المنشأة بأسيوط مشكلة التطعيمات وأهميتها للأطفال وقاموا بتشجيع الأمهات علي تطعيم أطفالهن ضد مرض شلل الأطفال.

## الهيكل التنظيمي للجمعية :

طبقت الجمعية هيكلا تنظيميا جديدا اعتبارا من ١٩٩٨/٥/١١ ، يقوم علي فكرة التنظيم الشبكي والذي أخذ في الاعتبار الأوضاع التالية :(٦)

أ - يتولي المدير العام مسئولية كافة الإدارات، ويقتصر عمل الرئيس والعضو المنتدب علي رسم الخطط العامة ووضع الإرشادات العامة الموجهة لكل الإدارات لتحديد أولويات العمل.

ب - يتولي المدير العام مسئولية الجهاز التنفيذي والميداني وإدارة العمل اليومي في مختلف المواقع ومجالات النشاط.

ج- التوصيف الوظيفي المفصل لكل إدارة بالقاهرة والمناطق، بحيث تحدد نقاط التلاقي فيما بينها ومسئولية كل إدارة وصلاحياتها.

وقد وضعت الجمعية نظاما لتقييم الأداء يقوم علي تحديد أهداف قابلة للقياس لمهام كل شخص لتقييمها بعد ستة أشهر ثم بعد سنة، يشارك في وضعها وتقييمها الشخص ذاته مع مديره، وعلي ضوء هذا التقييم يمكن للرئيس أو للمدير العام علي حسب الأحوال أن يتخذ القرار المناسب(٧)

## الأنشطة الرئيسية

### أولا : البرامج التربوية والصحية في المدارس :

يوضح الجدول التالي البيانات الإجمالية للمدارس والفصول والتلاميذ والعاملين مع تحديد الأعداد لكل من الجنسين .

## جدول رقم (١)
## بيانات التلاميذ والعاملين بمدارس الجمعية لعام ١٩٩٨/٩٧

| المنطقة | عدد المدارس | عدد الفصول | التلاميذ | | | المدرسون | | | النظار والاداريون | | | العمال | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | اجمالى | بنين | بنات | اجمالى | رجال | نساء | اجمالى | رجال | نساء | اجمالى | رجال | نساء |
| القاهرة | ١ | ١٦ | ٦٢٤ | ٢٩٩ | ٣٢٥ | ٣١ | ٦ | ٢٥ | ٥ | ٢ | ٣ | ٦ | ٥ | ١ |
| المنيا | ١٠ | ٧٩ | ٣٣٧٧ | ١٩٣٥ | ١٤٤٢ | ١٣٧ | ٣٦ | ١٠١ | ٢٨ | ١٦ | ١٢ | ٢٨ | ٢٢ | ٦ |
| اسيوط | ١٤ | ١٠١ | ٤٤١٦ | ٢٥١٥ | ١٩٠١ | ١٨٣ | ٣٦ | ١٤٧ | ٢٨ | ٢٧ | ١ | ٤٦ | ٣٧ | ٩ |
| سوهاج | ٧ | ٤٠ | ١٥٩٥ | ٨٠٥ | ٧٩٠ | ٧٧ | ١٩ | ٥٨ | ١٦ | ٨ | ٨ | ١٥ | ١٤ | ١ |
| قنا / الاقصر | ٥ | ٣٠ | ١١٩٢ | ٦١٣ | ٥٧٩ | ٥١ | ١٢ | ٣٩ | ٩ | ٦ | ٣ | ١٣ | ٨ | ٥ |
| الاجمالى | ٣٧ | ٢٦٦ | ١١٢٠٤ | ٦١٦٧ | ٥٠٣٧ | ٤٧٩ | ١٠٩ | ٣٧٠ | ٨٦ | ٥٩ | ٢٧ | ١٠٨ | ٨٦ | ٢٢ |
| | | | | %٥٥ | %٤٥ | ٠ | %٢٣ | %٧٧ | | %٦٩ | %٣١ | | %٦٠ | %٢٠ |
| اجمالى العاملين | | | | | | | | | | ٦٧٣ | | | | |

وفضلا عن التعليم الابتدائي، أدخلت الجمعية فصول الروضة قبل الصف الأول الابتدائي وبلغ عددها ٣٥٠ فصلا في ٣٠ مدرسة وبلغ عدد الأطفال المقيدين في عام ١٩٩٨/٩٧ بهذا الصف ١٤٨٤ منهم ٦٩١ بنتا بنسبة ٤٦,٦%، وصلت هذه النسبة إلي ٥٤,٤% في مدارس منطقة سوهاج الأربع التي بها حضانات.

وتطبق الجمعية مناهج التعليم الرسمية التي تضعها وزارة التربية والتعليم، وتضيف اليها خبراتها الخاصة علي النحو التالي :

- تدريبات خطية للأطفال لاكسابهم المهارات اليدوية تمهيدا للكتابة.
- تدريب المشرفات علي الابتكار وطرق سرد القصة واستخدام مسرح العرائس.
- ربط الطفل بالبيئة واشراك الأسرة في العملية التربوية.

وقد استعانت الادارات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم بخبرة فصول رياض الأطفال التابعة للجمعية وذلك في مجال قيام مشرفات الجمعية بتدريب المشرفات في رياض الأطفال الحكومية، وقد شمل التريب إستخدام الكتاب المدرسي، الوسائل التعليمية، استخدام نشرة التعليم الذاتي، طرق رواية القصص.

ونظمت الجمعية زيارة لتلاميذ الروضة في براجوس (محافظة قنا) لوحدة المطافي في مدينة قوص المجاورة وشرح لهم رجال الاطفاء كيفية استخدام الأجهزة والتصرف السليم عند حدوث حريق واحتياطات الأمان للوقاية منه، كما قامت مشرفة الحضانة في قرية حجازة بدعوة ساعي البريد في فصلها ليشرح للأطفال أنواع الخطابات وأشكالها وانواع الطوابع مما أثار اهتمام الأطفال وشوقهم لمزيد من المعرفة(٨)

وقد حققت مدارس الجمعية نتائج طيبة جدا ، اذ بلغ عدد التلاميذ الذين تقدموا لامتحانات الصف الخامس (انهاء المرحلة الابتدائية) ١٩١٨ تلميذا، زادت نسبة النجاح في معظم المدارس عن ٩٥% وحصلت مدرسة الفجر الجديد وهي المدرسة الاعدادية الوحيدة التابعة للجمعية علي المركز الأول علي مستوي إدارة ملوي التعليمية، كما تفوق التلاميذ المسلمون من مدرسة الجمعية بطهطا في مسابقة القرآن الكريم علي مستوي المركز وحصلوا علي مكافآت تشجيعية وشهادة تقدير باسم المدرسة. كما صممت الجمعية برنامجا خاصا مكونا من ٢١ تمرينا ونشاطا لعلاج التلاميذ الضعاف وتنمية قدرتهم اللغوية، وتم ايضا تنظيم

مسابقة ثقافية لهم بهدف تنمية مهاراتـهم، وحققت التجربـة نجاحـا ملحوظـا ، إذ انخفضت النسبة في منطقة قنا /الأقصر الي اكثر من ٥٠%.

ويوضح الجدول التالي أعداد المدارس في كل من محافظات الصعيد الثلاث التي تتعاون معها الجمعية في مجالات التدريب علي القيادة مع النظار ومـهارات فصول رياض الأطفال والأنشطة البيئية.

جدول رقم (٢)

المدارس التى تتعاون معها الجمعية فى التدريب والمهارات

| المحافظة | الادارة التعليمية | عدد المدارس | نوع التعاون | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | تدريب نظار | تدريب مدرسين | انشطة مشتركة | تعاون كامل |
| المنيا | أبو قرقاص | ٤ | ٤ | ٤ | ٤ | ٤ |
| سوهاج | طهطا | ٢٨ | ١٦ | ٦ | ٦ | |
| | جهينة | ٢ | | | ٢ | |
| | المراغة | ١ | | | ١ | |
| | المنشأة | ١ | | | ١ | |
| قنا / الاقصر | قوص | ٤ | ٤ | | ١ | |
| | حجازة | ٧ | | ١ | ٦ | |
| | نقادة | ٤ | | ١ | ٣ | |
| | الاقصر | ١٦ | ١١ | ٤ | ٣ | |
| | | ٦٧ | ٣٥ | ١٦ | ٢٧ | ٤ |

وبالنسبة لنشاط مكافحة الأمية تعمل الجمعيـة فـي ٥١ مركـزا لمكافحـة الأميـة يتعلم فيه ٢٤٣٥ دارسا منـهم ٢٠٢٩ مـن النسـاء بنسـبة ٨٣%، يعمـل بتنشيط مجموعات الدارسين ٢٠٣ منسقات ومنسقين، ويوضـح الجدولان التاليان ذلك.

## جدول رقم (٣)
## اعداد الدراسين بفصول محول الأمية

| المنطقة | عدد المراكز | المدرسة الموازية | | مستوى أول | | مستوى ثان | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بنات | بنين | بنات | بنين | بنات | بنين | |
| الاسكندرية | ١ | | | ١٥ | | | | ١٥ |
| المنيا | ٧ | ٣٦٤ | ١٠٩ | ٢٥٥ | ٢١٤ | ٢٧٧ | ٥٧ | ١٢٧٦ |
| اسيوط | ٢٢ | ٦٣٨ | ٤٠ | ٤٨٣ | ٨٥ | ٣٦٧ | ٢٠ | ١٦٣٣ |
| سوهاج | ١٠ | ١٢٤ | ٥٨ | ١٧١ | ١٥ | ٦٦ | ٢٠ | ٤٥٤ |
| قنا /الاقصر | ١٠ | ١٥ | - | ٣٠٠ | - | ٩٠ | - | ٤٠٥ |
| الاجمالى | ٥٠ | ١١٤١ | ٢٠٧ | ١٢٢٤ | ٣١٤ | ٨٠٠ | ٩٧ | ٣٧٨٣ |
| | | ١٣٤٨ | | ١٥٣٨ | | ٨٩٧ | | ٣٧٨٣ |
| النسبة | | %٨٥ | %١٥ | %٨٠ | %٢٠ | %٨٩ | %١١ | %٨٤ |

## جدول رقم (٤)
## التدريبات لمنسقي مكافحة الأمية ( تعلم تحرر والمدرسة الموازية )

| الندوة | عدد الأيام | عدد المشاركين | الموضوعات |
|---|---|---|---|
| تدريبات المدربين | ٣ | ٦ | القيادة - تعليم الكبار |
| المنسقين الجدد | ٥ | ٢٥ | البرنامج : أدواته - فلسفته مضمونه - تطبيق عملي |
| منسقي الكتاب الأول | ٤ | ٢٥ | الصعوبات في البرنامج - الكتابة الحروف - حل المشكلات - القيادة - الحوار - الانماط السلوكية |
| منسقي الكتاب الثاني | ٤ | ٩ | الصعوبات في البرنامج - تدريب النحو |
| متابعة منسقي الكتاب الثاني | ٤ | ٢٤ | الاشتراك في استكمال كتاب أوراق في حياتنا الاوراق الحكومية ووكيفية التقديم بالاختبارات |
| تدريب على الحساب | ١ | ١٩ | ابتكار وسائرل جديدة في الحساب وكيفية التدريب على المنهج |
| مهارات اللغة العربية | ٢ | ٣٧ | تنمية مهارات الاتصال وتوصيل القراء والكتابة التحليل وعلم الاصوات |
| التربية الشعبية | ١ | ١٣ | تدريب على الحوار والطريقة الحوارية بدلا من الطريقة البنكية |
| الوسائل واستخدامها | ١ | ١٢ | العاب جديدة وسائل جديدة |
| تصميم الألعاب | ١ | ٢٢ | ابتكار وسائل والعاب جديدة |
| اجتماعات تنظيمية | ١ | ١٥ | كيفية كتابة التقرير / متابعة تقدم الدراسين |
| تنشيط حصة للمكتبة | ١ | ١٥ | سرد القصص / القراءة الصحيحة المناقشة |

## جدول رقم (٥)
## تدريبات الجمعية لمنسقات المرأة

| اسم الندوة | عدد المنسقات | المدة بالأيام | الموضوعات |
|---|---|---|---|
| ندوة منسقات جدد | ٢٥ | ٥ أيام | قضية الأمية - فن الريادة - لماذا برامج ترقية المرأة - نفسية الدارسين - تعلم مبادئ الخياطة . |
| ندوة منسقات قدامى | ٤٥ | ٥ أيام | الاختلاف بين البشر - العلم الجماعى - العلاقة بين الزوج والزوجة - تعليم أشغال يدوية |
| ندوة متابعة للمنسقات الجدد | ١٢ | ٤ أيام | نفسية الدارسات - القيادة - انماط الشخصية المختلفة - تعليم مهارات فنية |
| الندوة الثانية للمنسقات القدامى | ٥٥ | ٥ ايام | تربية الطفل - حقوق المرأة - المشكلات والمعوقات فى المراكز - نفسية الدارسات وكيفية التعامل معها - فن الطباعة على القماش . |
| ندوة مشتركة ( قدامى - جدد ) | ٥٠ | ٦ أيام | الوصفات البلدية - تحليل المضمون وتحديد المشكلات - دور المرأة فى البيئة - كيفية تحضير درس نظرى وعملى - الشخصيات النسائية فى مصر - تعليم مهارات فنية . |

وفيما يتعلق بالبرامج الصحية التى تهتم بها الجمعية فإن الأخيرة تعنى بالربط العضوى بين كل من البرامج التربوية والصحية وذلك من خلال التركيز على الجانب الوقائى مع التوعية بالمشاكل الصحية لكافة الفئات التى تتعامل معها ، ومن أهم المستفيدين أطفال مدارس الجمعية ثم الأمهات فى فترات الحمل والرضاعة ، وهذا ما يبينه الجدول التالى .

جدول رقم (٦) البرامج الصحية في المدارس

| البرنامج والمستفيدون منه | المضمون | عدد المواقع | عدد المستفيدين | % الى الكل |
|---|---|---|---|---|
| ١- التغذية<br>توعية كل التلاميذ<br>تغذية المصابين بسوء تغذية شديد<br>التغذية لتلاميذ المدرسة الموازية | الغذاء المتوازن - وفوائده - وجبات رخيصة<br>٣ وجبات اسبوعيا - مقويات - علاج للديدان ذات النظم المتبع في المدارس | ٣٣<br>٣٣<br>١١ | ٩٥٨٧<br>٣٤١٦<br>٨١٩ | %١٠٠<br>%٣٥,٦<br>%٤٩ |
| ٢- أمراض العيون<br>توعية لكل الاطفال الصغيرة والمصابون بالرمد<br>علاج المصابين بضعف الابصار | التوعية بالرمد وبضرورة علاج الابصار وخطورته<br>البرنامج الوقائي والعلاجي للرمد الحبيبي<br>قياس النظر وعمل نظارات | ٣٦<br>٣٦<br>٣٦ | ١٠٥٨٠<br>٤٧٩٢<br>١٣٨ | %١٠٠<br>%٤٥,٣<br>%١,٣ |
| ٣- الصحة العامة<br>التوعية بالنظافة العامة والشخصية<br>المصابون بحشرات الرأس والأمراض الجلدية | توعية اسباب المشاكل الصحية وكيفية معالجتها والرعاية الصحية للاطفال الاصغر بالاشتراك في مشروعات الصحة المدرسية | ٣٦ | ١٣٧٠ | %٣٨ |
| ٤- من طفل الى طفل<br>نشاط التلاميذ الصفين الرابع والخامس<br>تطبيق البرنامج فى المدرسة وفى البيئة | تعلم أسباب المشاكل الصحية وكيفية معالجتها والرعاية الصحية للاطفال الاصغر بالاشتراك في مشروعات الصحة المدرسية .<br>مشروعات الصحة العامة والتغذية<br>حملات توعية للتطعيم والنظافة وعلاج الديدان | ٢٢ | | |
| ٥- الفحص الشامل وعلاج الحالات الخاصة لكل تلاميذ المدارس<br>رعاية المصابين بأمراض تستلزم تدخلا مكلفا (جراحة - مرض مزمن ) | الكشف الطبى<br>عمليات لاستئصال اللوزتين وعلاج الحالات المزمنة والخطيرة بمساهمة مشتركة من الاهالي والجمعية . | ٣٧<br>٣٧<br>٣٧ | ١١٢٠٠<br>٨٨<br>٢٩٢ | %١٠٠<br>%٧٩<br>%٣ |

**ثانيا : تأهيل الشباب واعداد قادتهم :**

يجيء هذا البرنامج ضمن اهتمام الجمعية ببناء المجتمع المدني من خلال زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار ولعل التحدي الذي تواجهه مصر اليوم هو ضعف الوعي بهذا المفهوم للمواطنة مع انتشار روح السلبية واللامبالاة وتقوقع الفئات المهمشة واحجام الشباب عن ممارسة حقوقهم السياسية والمشاركة في العمل العام.

عملت الجمعية في خمس برامج للشباب في عام ٩٧ /١٩٩٨هي :

أ - اعداد قادة الصف الأول

ب - اعداد قادة الصف الثاني

ج- التوعية لزيادة المشاركة الشعبية

د- التدريب علي الحرف والمهارات

ه- التدريب المسرحي للشباب.

يخدم هذا المجال ٢٤٥٢ شابا وشابة بنسبة ٣٧% من الشابات، بقيادة ٣١٧ قائدا وقائدة بنسبة ٤٥% من القائدات في ٩٣مركزا في ٧ محافظات بالصعيد من الجيزة إلي أسوان. وتمتد أنشطتهم الي ٢٤٤٧ طفلا وطفلة يشاركون في نشاط الاشبال والنوادي الصيفية والنشاط المسرحي.

## الجدول رقم (٧)

## يبين توزيع الشباب على المناطق المختلفة تبعاً للمرحلة الدراسية والجنس

| المنطقة | جامعي | | ثانوى | | اعدادى | | اجمالى | | اجمالى | القادة | | اجمالى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | شابة | شاب | شابة | شاب | شابة | شاب | شابة | شاب | | قائدة | قائد | |
| الجيزة والفيوم | ٢٤ | ١٨ | ٢٧ | ١٥ | ٠ | ٠ | ٥١ | ٣٣ | ٨٤ | ٨ | ٦ | ١٤ |
| المنيا | ١٣ | ٢٦ | ٨٨ | ٨٧ | ١٦٣ | ٢٠٤ | ٢٦٤ | ٣١٧ | ٥٨١ | ٤٣ | ٦٨ | ١١١ |
| اسيوط | ١٦٨ | ٢٤٨ | ١٠٨ | ٣ | ٢٦٨ | ٣٢٨ | ٥٤٤ | ٥٧٩ | ١١٢٣ | ٦٦ | ٧٦ | ١٤٢ |
| سوهاج | ١٥ | ٧٤ | ١٠ | ٩٤ | ٥٩ | ١٤٤ | ٨٤ | ٣١٢ | ٣٩٦ | ٣ | ١٥ | ١٨ |
| الاقصر واسوان | ٨ | ٣٥ | ٧٠ | ٤٧ | ٧٥ | ٧٠ | ١٥٣ | ١٥٢ | ٣٠٥ | ٢٢ | ١٠ | ٣٢ |
| اجمالى | ٢٢٨ | ١٠١ | ٣٠٣ | ٢٤٩ | ٥٦٥ | ٧٤٩ | ١٠٩٩ | ١٣٩٣ | ٢٤٨٩ | ١٤٢ | ١٧٥ | ٣١٧ |
| | ٦٢٩ | | ٥٤٩ | | ١٣١١ | | ٢٤٨٩ | | | ٣١٧ | | |
| منويا | %٣٦ | %٦٤ | %٥٥ | %٤٥ | %٤٣ | %٥٧ | %٤٤ | %٥٦ | %١٠٠ | %٤٥ | %٥٥ | %١٠٠ |

**برنامج زيادة المشاركة الشعبية وتنمية المجتمع :**

يتوجه هذا البرنامج إلي ١٢٠ شابا وشابة في ٤ محافظات هي المنيا واسيوط وسوهاج وقنا/ الاقصر، وقد بدأ تنفيذه بالفعل مع ٩٠ شابا في المحافظات الثلاث الأول.

**مراحل البرنامج**

| المرحلة الأولى : عرض المفاهيم الاساسية للحياة السياسية : | المرحلة الثانية : حقوق الانسان : | المرحلة الثالثة : إعداد حملة لتشجيع الشباب على استخراج بطاقات انتخابية : |
|---|---|---|
| الدستور - النظم الديموقراطية وفصل السلطات - الأحزاب السياسية - أنشطة الحكم فى العالم - القوى الرسمية وغير الرسمية - مؤسسات المجتمع المدنى - دور الشباب . | الاعلان العالمى لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخاصة بالحقوق السياسية والمدنية - اتفاقيات مناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الانسان . | تتضمن هذه المرحلة التعرف على القيادات المحلية بأنواعها للتعاون معهم والبدء باستخراج بطاقات انتخابية للشباب فى اطار المراكز ثم فى البيئة المحيطة . |

**ثالثا : الأطفال يشاركون في توعية أولياء الأمور :**

في اطار خطط الجمعية لربط المدرسة بالأهالي دعت إدارة مدرسة دومون بعزبة جاهين بالمنيا خمسة تلاميذ متفوقين لاجتماع مع أولياء الأمور ليشرحوا

لهم كيف ينظمون وقتهم، كما تطرقوا الـي دور البيت فـي تهيئـة الجـو المناسـب للمذاكرة، وفي مدرسة ملوي تمت دعوة مجلـس الأمـهات للدخـول فـي الفصـول والتعرف علي ما يدور بها. بل إن التلاميذ ممن انـهوا المرحلـة الابتدائيـة قـاموا بتعليم آبائهم وأمهاتهم الأميين المباديء الأولية للقراءة والكتابة(٩).

هذا إلي جانب برنامج الجمعية المعروف ببرنامج "التوعية بالحقوق من أجـل الآخر"، ومن أمثلة التمارين التـي اجريت فـي هـذا المجـال قصـة الطفـل ميـلاد الفقير الذي أخرجه أبوه من المدرسة ليعمل، طلب مشرفو البرنـامج مـن التلاميـذ أن يكتبوا لوالده خطابا. فكتب البعض إلي ميلاد يشجعونه ويعرضـون مسـاعدتهم له، في حين ارسل البعض الآخر الي أبيه يطلبون منه أن يعيد ابنه الي المدرسة، ووصل الأمر في مدرسة الأقصر الي حد تنظيم حملة لاعلام الناس بحكايـة هـذا الطفل والبحث عن مشروع لوالده ليحل مشكلة الفقر التي يعاني منـها فيعيـد ابنـه الي المدرسة(١٠).

**رابعا : التربية المدنية وتعليم حقوق الطفل :**

يـهدف هـذا النـوع مـن التربيـة إلـي اعداد الطفـل لكـي يشـارك بإيجابيـة فـي مجتمعه من أجل تغييره نحو الأفضل، من خلال زيادة وعيه بما يحدث في بيئتـه ووطنه بل وفـي العـالم وتشـجيعه علـي مواجهـة المواقـف والمشـكلات والتعـامل معـها. وتمـارس التربيـة المدنيـة، وهـو نـوع حديـث لا تمارسـه سـوي مـدارس الجمعية علي مسـتوي الجمهوريـة، مـن خـلال البـرامج الآتيـة التـي تعـد التلميـذ لاستيعاب مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان والسلام (١٠) :

أ - تعليم الطفل حقوقه وتكوين جماعات البرلمـان الصغير (جماعـات حقـوق الطفل) .

ب - انتخاب مجالس الفصول واتحاد الطلبة.

ج- التعاون مع اليونيسيف في برنامج "التربية من أجل السلام."

وقد أدت التجربة إلي تفهم التلاميذ لبنود وثيقة حقوق الطفل : عـن الحريـات التي تعني قبول الاختلاف واحترام الآخر، وعن التعليم والصحـة والبيئـة الآمنـة كحقوق أساسية وعن كيفية السعي للمطالبة بشجاعة واحترام.

وتقـوم الجمعيـة أيضـا بتنميـة مواهـب التلاميذ والأطفـال مـن خـلال تنميـة مهارات الملاحظة وإيجاد العلاقات بين الاشياء والنقد والتحليل وحل المشكلات مثل التخلص من القمامة، بل ومشاركة التلاميذ في نقد المناهج الدراسية وتشجيع

التلاميذ علي الرسم، إلي جانب تكوين فريق للكورال والموسيقي بقرية البياضية وتحول الي كورال اطفال جمعية الصعيد عامي ٩١ و ١٩٩٢، وبدأ مشروع الأخت "سيليست خياط" من راهبات القلب المقدس وذلك لاحياء التراث الشعبي في الغناء والموسيقي والايقاع والتحطيب. يضم المشروع ٤٧ عضوا في الكورال موزعين في ٤ مراكز للفنون في البياضية وملوي وأبو قرقاص والمنيا و ٢٧ عضوا في فريق الفن الشعبي ويقوم بالتدريب في المجالين ١٥ مدربا منهم ١٠ عازفين علي آلات مختلفة، وقد أحيا الفريق عدة حفلات في الاسكندرية وفي القاهرة وفي المنيا وفي أسيوط(١١).

**خامسا : التمويل :**

تعتبر جمعية الصعيد من المنظمات الأهلية القليلة التي تطبق مبدأ الشفافية في التمويل والنشر المستمر عن مصادر تمويل أنشطتها، وقد حصلت الجمعية علي ترخيص رسمي من وزارة الشئون الاجتماعية سمح لها بقبول مساهمات الأفراد، ويوضح الجدول التالي التبرعات الواردة في اطار التمويل المحلي لمساندة الجمعية في نشر رسالتها وتمويل نشاطها التربوي والتنموي.

**جدول رقم (٨)**

**التبرعات الواردة في اطار التمويل المحلي**

| نوعية التبرعات | ٩٦/٩٥ | ٩٧/٩٦ | ٩٨/٩٧ |
|---|---|---|---|
| أ-تبرعات غير مخصصة | | | |
| أثناء حملة جمع المال | ٣٢٧٦٧٩ | ٣٣٥٨٨٩ | ٣٩٥١٠ |
| خارج حملة جمع المال | ٤٢٣٠٦ | ٣٢٠٣٩ | ٤٤٦٩٧ |
| ب- تبرعات لتمويل مشروعات | ٧٥٨١٣ | ٢٣٢٨٣٢ | ١٦٣٢٤٠ |
| الاجمالي | ٤٤٥٧٩٨ | ٦٠٠٧٦٠ | ٦٠٣٠٨٧ |

**المصدر** : التقرير السنوي لجمعية الصعيد، ١٩٩٨/٩٧، ص ٤٦.

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية تواجه صعوبات جمة في تدبير التمويل اللازم لبرامجها العديدة والطموحة وهو الأمر الذي اضطرها إلي اقتراض مبلغ نصف مليون دولار أمريكي بضمان مؤسسة التضامن من أجل الصعيد(١٢).

وفي مجال مواجهة صعوبات التمويل تخطط الجمعية لزيادة التمويل الذاتي عن طريق مضاعفة مساهمة المستفيدين المباشرين أو غير المباشرين من

برامجها في الصعيد، وكذلك القيام بمشروعات تدر دخلا لتمويل أنشطة الجمعية بعد أن سمح مشروع القانون الجديد للجمعيات بذلك. ومن ناحية أخري تتجه الجمعية الي زيادة التمويل المحلي من خلال دعوة كبار رجال الأعمال الي مساندة الجمعية معنويا وماديا، كما لجأت الجمعية في مجال تدبير التمويل الخارجي الي فتح اسواق جديدة لها في بلاد أوروبية وغربية واليابان، كما انتهت من تسجيل نفسها لدي وكالة المعونة الأمريكية، وكذلك تخصيص عائد معارضها في الخارج لتمويل بعض مشروعاتها.

وهكذا يمكن القول ان جمعية الصعيد للتربية والتنمية تمثل نموذجا للعمل الأهلي التطوعي الراسخ منذ سنوات طويلة والمستمر والذي يطبق مفاهيم التنمية المستديمة ومباديء المشاركة والمحاسبة والشفافية وتأهيل المستفيدين بجعلهم يشاركون في صنع مستقبلهم وتغيير بيئتهم إلي الأفضل.

**٢- جمعية النداء الجديد**:

نشأت جمعية النداء الجديد في مارس ١٩٩١ كجمعية ثقافية بهدف الوصول إلي تحرير شامل للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في مصر علي النحو الذي يكفل العيش الكريم للشعب الطامح ويحقق العدالة الاجتماعية ويرسي قواعد الديمقراطية السليمة.

وهي بحسب ما يذكره مؤسسوها جمعية ثقافية ليبرالية تسعي إلي تحقيق تنمية اقتصادية ذات وجه انساني أو ما يعرف بالتنمية البشرية، وليست حزبا سياسيا، وعقدت الجمعية العمومية لها في ١٩٩٤/٤/٣٠ وانتخبت خمسة أعضاء لمجلس الادارة هم د. أسامة الغزالي حرب، علي جمال الناظر، د. حسام بدراوي، حسين أحمد أمين، د. شريف لطفي، وتولي د. أسامة الغزالي منصب سكرتير الجمعية، وحسب لائحة الجمعية لا يجوز الجمع بين منصب السكرتير التنفيذي وعضو مجلس الادارة، ومن هنا حل د. حازم الببلاوي محله كعضو في مجلس الادارة(١٣). وتضم الجمعية مجموعة من رجال الأعمال وأساتذة الجامعات وبعض الاعلاميين وبعض القيادات الفكرية والنسائية، ومن أبرز الأعضاء ممن يساندون عملية "التحرير الاقتصادي والسياسي مثل د. مني مكرم عبيد ود. عفاف لطفي السيد والمستشار محمود فهمي الرئيس السابق لهيئة سوق المال ود. أحمد سعيد دويدار والمستشار مدحت خفاجي، ويتولي د. سعيد النجار منصب رئيس مجلس الادارة(١٤).

وبعد أن تسهب وثيقة تأسيس جمعية النداء الجديد في شرح عملية التحرير الاقتصادي ووجوب التحول من اسلوب التخطيط المركزي إلي آليات السوق والتخطيط التأشيري. تشير الوثيقة في اشارة عابرة الي دور الاسعار في ضوء هذا التحول الاقتصادي من زاوية أن اسعار السلع والخدمات ينبغي أن تكون انعكاسا للتفاعل بين قوي العرض والطلب، وهي عبارة عامة تدخل في باب الأدب النظري ، ولا يوجد حديث عن خصوصية الوضع في مصر حيث لا توجد قواعد واضحة لكيفية تحديد الأسعار ولدورها في تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن بين العرض والطلب، كما لا تتعرض الوثيقة لقضية الأجور وكيفية خلق التوازن بينها وبين الأسعار.

وتنتقل الوثيقة إلي دور الدولة في نظام السوق والاقتصاد الحر، والذي يتحدد في ثلاثة أنواع من الوظائف(١٥) :

(١) الوظيفة الماكرو اقتصادية وذلك عن طريق السياسات المالية والنقدية بما يضمن رفع مستوي العمالة أو تخفيض البطالة ومنع التضخم النقدي، وتحقيق التوازن الخارجي والمحافظة علي مستويات عالية مع نمو الناتج القومي.

(٢) الوظيفة الرقابية، حيث تعمل الدولة علي ازالة الآثار السلبية التي قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد بما في ذلك منع قيام الاحتكارات والرقابة عليها في حالة قيامها.

(٣) الوظيفة التنظيمية : إذ تقوم الدولة بالخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع، وكذلك البنية الأساسية والمشروعات الانتاجية أو الخدمية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها أو يلزم أن تتولاها الدولة لأسباب تكنولوجية أو أمنية.

أن الجمعية بهذا تردد ما ورد في الأدبيات الكلاسيكية للرأسمالية الأوروبية، وتتجاهل ما يحدث في دول تأخذ بالنظام الرأسمالي ومع ذلك تتدخل في تحديد الأسعار مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة، كما ترفض وثيقة الجمعية دور الدولة في الانتاج المباشر أو الاستيراد لسلع حيوية غذائية أو أساسية يعزف القطاع الخاص عن انتاجها أو يستوردها بأسعار عالية مما يعجز معه غالبية المواطنين من الشراء، مثال ذلك ما حدث ابان أزمة اختفاء السكر في مصر في صيف عام ١٩٩٤ ، وطرحه في الأسواق بعد ذلك بأسعار عالية

من قبل بعض مستوردي القطاع الخاص، مما دفع وزير التمويل الي قيام الدولة باستيراد كميات اضافية من السكر وطرحه بأسعار قريبة من متناول المواطن العادي.

هذا فضلا عن عدم تعرض الوثيقة سالفة الذكر لأحد الأدوار الرئيسية للدولة والذي أصبح موضع قبول حتي من قبل كتاب الليبرالية الجديدة وهو ما تقوم به الدولة فعلا في الدول المصنعة الجديدة مثل النمور الآسيوية، وهو الذي يتعلق بتدريب وتأهيل واعادة تأهيل العمالة ودعم الدولة للبحث العلمي والتطوير.. إلخ، رغم أن الوثيقة وأبرز قيادات الجمعية يتحدثون عن التنمية البشرية التي تجعل الانسان محور التنمية وهدفها.

وحول الاصلاح السياسي تشير الوثيقة الي وجوب احداث الاصلاح السياسي لأن من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية ودعم الرقابة الشعبية وتحقيق التوازن بين السلطات، وحماية حقوق الانسان، وضمان حرية الصحافية ووسائل الاعلام الأخري. وتنتقد الوثيقة الدستور الحالي، دستور ١٩٧١ المعدل باستفتاء عام ١٩٨٠ - من الزاوية الاقتصادية فقط، حيث توجد مواد تشير الي النظام الاشتراكي الديمقراطي وهي نصوص مستمدة من "العصر الشمولي" في الستينات كما تري الوثيقة، وهي مباديء تتعارض مع مبدأ التعددية الحزبية الذي ينبغي أن يفسح المجال علي قدم المساواة امام الأحزاب التي تعارض الفلسفة الاشتراكية والأحزاب التي تؤيدها. كما تعترض الوثيقة علي نسبة الـ ٥٠% الواردة في الدستور للعمال والفلاحين، والتي تضمن "أغلبية اكيدة لمصلحة صاحب السلطان"(١٦).

ورغم تأكيد وثيقة الجمعية علي الحريات المدنية والسياسية واعتراضها علي قانون الطواريء، إلا أنها لم تتعرض للسلطات الهائلة لرئيس الجمهورية ولا لنزاهة الانتخابات ولأهمية تعديل كافة القوانين المتعلقة بمجلس الشعب وللترشيح والتصويت، ولم توضح هوية النظام السياسي المصري الذي تراه ملائما لكفالة الديمقراطية والحريات هل يبقي نظاما رئاسيا كما هو أم يتحول إلي نظام برلماني. ولم تحمل نشرات وبحوث الجمعية جديدا بهذا الشأن سوي التأكيد علي أهمية مبدأ المساءلة السياسية والادارية وتطبيقه علي الجميع بما يكفل حسن استعمال السلطة، كما تتحدث بكلمات باللغة العمومية دون تفصيل عن مبدأ

المشاركة في السلطة وتداولها باعتباره كفيلا بمحاربة السلبية واللامبالاة والتطرف(١٧).

ولكن هذا لا يمنع من أن هناك تأكيدا مستمرا في كتابات قيادات جمعية النداء الجديد علي أهمية اقامة نظام ديمقراطي علي اساس من السيادة الشعبية واحترام حقوق الانسان بما يؤثر تأثيرا ايجابيا علي التنمية من عدة جوانب أهمها(١٨) :-

١- خلق المناخ الاستثماري الملائم
٢- دعم روح الابتكار والتجديد التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية ودعم القدرة التنافسية.
٣- القدرة علي التنبؤ بما يسمح باتخاذ قرارات استثمارية ذات آفاق طويلة المدي، من زاوية أن قواعد اللعب معروفة سلفا في النظام الديمقراطي.

ويلاحظ أن أدبيات الجمعية تبالغ في استعارة المفاهيم والنماذج الغربية في التجارب الديمقراطية الليبرالية، وكذا في نقل مفاهيم راجت في الفترة الأخيرة مثل مفهوم التنمية البشرية، ذلك المفهوم الذي يركز علي مؤشرات رقمية قابلة للقياس مثل متوسط الدخل الفردي ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة بين البالغين، والذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP منذ صدور تقرير التنمية البشرية لأول مرة عام ١٩٩٠ ، وحيث تدور مؤشرات وسياسات التنمية البشرية في اطار سياسات التكيف الهيكلي والتخصيصية، وتتحدث تقارير التنمية البشرية عن امكانات نجاح التنمية البشرية في ظل سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي وحرية الأسواق، وهو ما لم يتوافر في الواقع، إذ أن أغلب الدول التي اتبعت هذه السياسات التي فرضها صندوق النقد والبنك الدوليان لم تحقق معدلات معقولة من التنمية البشرية، بل هبطت مكانة هذه الدول في سلم التنمية البشرية، مثال ذلك مصر وتونس والمغرب والاردن ومعظم الدول الأفريقية والأمريكية اللاتينية(١٩).

هذا بالإضافة إلي أن التنمية البشرية لا تهتم بأدوار الدولة في دعم السلع الغذائية والأساسية ودعم الانتاج ودعم التصدير مما لا يسهل قياسه أو وضعه في مقاييس احصائية(٢٠)، بجانب أدوار الدولة في توفير الحاجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والاسكان ومياه الشرب والصرف الصحي، ودورها في تنمية المناطق العشوائية وأحزمة الفقر.

**الحريات السياسية :**

تشير وثيقة الجمعية إلي أن الدستور يشتمل علي احكام عديدة تبدو في ظاهرها كما لو كانت كفيلة بحماية الحريات والحقوق العامة المنصوص عليها في الباب الثالث، ولكنها جميعا تحيل إلي قوانين تصدر لتنظيم استعمال هذه الحقوق والحريات، ولكن هذه القوانين تفرغ في الواقع تلك الحريات والحقوق من مضامينها، ومن ذلك حق المصريين في تشكيل أحزاب، والذي تستطيع السلطة التنفيذية سلبه أو اضعافه الي حد كبير (٢١).

وفي هذا الاطار ورغم رفض د. سعيد النجار رئيس مجلس إدارة الجمعية للحكومة الدينية التي تزعم أنها تحكم باسم الاسلام مثل الحال في ايران أو السودان، وباعتبار أنها حكومات استبدادية، فإن ذلك لا ينفي واقع أن الاسلام السياسي في مصر أصبح حقيقة موجودة، ويفرق هنا بين الجماعات المتطرفة وبين التيار الرئيسي المعتدل من الاسلام السياسي، علي أساس مدي الالتزام بالشرعية في العمل السياسي، فمن يستخدمون العنف لفرض آرائهم لا حق لهم في دخول الحياة السياسية، بينما التيار المعتدل الذي يعمل ضمن اطار الشرعية الدستورية لا ينبغي اغماط حقه في العمل السياسي طالما انه يلتزم بأصول الديمقراطية وقيمها. ويدعو النجار إلي الحوار بهدف الوصول إلي ميثاق وطني يلزم كافة الأطراف السياسية علي غرار ما حدث في الأردن.. ميثاق يتضمن كافة المباديء التي يجب الالتزام بها لخدمة الديمقراطية والتقدم(٢٢) وقد تم حوار طويل بالفعل بين النجار والمستشار مأمون الهضيبي المتحدث باسم جماعة الاخوان المسلمين في مقر جمعية النداء الجديد، أعلن الهضيبي بعده استعداده للحوار للتوصل مثل هذا الميثاق الوطني(٢٣).

ورغم هذا الموقف الديمقراطي المستنير من قبل سعيد النجار، إلا ان بعض ما ينشر في نشرة الجمعية يحمل تحيزا ضد التيارات السياسية الاخري ويزيد أن التيار الليبرالي وحده هو الذي يؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة، فقد ورد في أحد أعداد النشرة خبر تحت عنوان : نكسة في المجر تعليقا علي فوز الحزب الاشتراكي المجري (الشيوعي سابقا) في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٩٩٤/٥/٨ وحصوله علي المركز الأول بنسبة ٣٢% من مجموع الأصوات، فيما تراجعت أحزاب اليمين الي المراكز التالية. وأرجع التعليق فوز الشيوعيين إلي إستغلالهم لمعاناة الناس من الأعراض الجانبية للاصلاح الاقتصادي، وزعم

التعليق أن الشيوعين لا يعارضون برنامج الاصلاح الاقتصادي، فقد اتفقوا مع الرأسماليين علي التحول نحو نظام السوق، ولم يعد الخلاف ينحصر سوي في بعض التفاصيل(٢٤).

وفيما يبدو أن تبني جمعية النداء الجديد للأفكار الغربية بخصوص الليبرالية والتعدد السياسي والحزبي ادي إلي محاولة تطويع بعض تقاليد المجتمع المصري لهذه التفسيرات الليبرالية الغربية، فقد علقت نشرة الجمعية علي مسلسل "ارابيسك" الذي اذاعه التليفزيون المصري في رمضان عام ١٤١٤ هجرية بأنه تضمن مفاهيم شمولية دأب المؤلف أسامة أنور عكاشة علي الدفاع عنها في مسلسلاته، اذ وردت اشارات الي قضية "الكاريزما" وحاجة الناس الي شخصية يلجأون اليها لحل مشكلاتهم ويفوضونها في أمرهم ويشعرون ب- "اليتم" في حالة افتقادها، كما يعبر المسلسل عما يعتبره العصر الذهبي في الستينات فيما يعتبر العصر الشمولي من وجهة نظر تعليق نشرة الجمعية، وأضاف التعليق ان مثل هذه الأعمال الفنية "تقدم ثقافة لا ديمقراطية رغم تميز المسلسل فنيا"(٢٥) ويبدو جليا أن التعليق ينطلق من تصور ايديولوجي مسبق يستند بالطبع الي حالة العداء التام للعصر الناصري ولأفكاره، ومن هنا يتناقض مع التأكيد علي حريات الرأي والتعبير التي تتبناها الجمعية، كما أن التعليق قدم تفسيرا واحدا واعتبره دليلا علي الشمولية والذي قد لا يكون كذلك، في ضوء الموروثات والتقاليد الشعبية المصرية التي تلجأ الي من يساعدها ويحل مشاكلها وغالبا ما يكون الفرد الذي يقوم بذلك شخصية شعبية لا تتولي أية سلطة.

## ٣ - قضايا وعلاقات العمل :

تشغل قضايا العمل وعلاقات العمل وقوانينه حيزا ضئيلا من اهتمامات رجال الأعمال عموما بالمقارنة بالقضايا الاقتصادية، رغم الصلة الوثيقة سياسيا واجتماعيا بينهما، فرغم اهتمام جمعيات رجال الأعمال بالحديث عن ضرورات التحرير السياسي والاقتصادي، لا يوجد اهتمام ذو بال بتحرير علاقات العمل وقوانينه والنقابات العمالية من تسلط واستبداد وهيمنة الدولة ضمانا للحد الأدني من الاستقرار الاجتماعي الذي يحمي النظام السياسي والنظام العام من التصدع والانفجار، فهناك عبارات عامة عن أهمية رفع المعاناة اليومية عن كاهل الكادحين من أفراد الشعب، وضرورة اشعار المواطنين العاديين بالعدالة

الاجتماعية في توزيع عبء الاصلاح الاقتصادي بحيث يساهم فيه القوي قبل الضعيف والغني قبل الفقير(٢٦).

وتعتبر جمعية النداء الجديد ان نظام الضرائب والنفقات العامة وحده كفيل باعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المحدود، ومع اهمية توفير الخدمات التعليمية والصحية والغذائية بما يعود بالنفع علي أصحاب الدخل المحدود، يجب مد يد المساعدة الي هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق(٢٧). وفيما يبدو أن الجمعية تعتبر أن من يقعون تحت خط الفقر المطلق نسبتهم قليلة ومن هنا ينبغي مد يد المساعدة اليهم في حين أن احصاءات رسمية وغير رسمية تقر بأن نسبة هؤلاء تقترب من نصف المجتمع المصري، مما لا ينفع معه سياسات مؤقتة لمساعدة الفقراء والمساكين بنظرة البر والاحسان الي هؤلاء، وانما يحتاج الأمر الي سياسات عامة منظمة ومخططة.

وقد ساندت جماعات رجال الأعمال قانون القطاع العام ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ لاحتوائه علي نصوص تقيد العمل النقابي وتحاصر المزايا والمكاسب التي حصل عليها العمال في الستينات، واعتبر رجال الأعمال أن قوانين العمل اعطت للعمال حقوقا عديدة دون الحديث عن الواجبات(٢٨) .

ورغم اعتراض بعض أعضاء جمعية النداء الجديد علي القيود التي فرضها مشروع قانون العمل الموحد علي حق الاضراب، والتي تودي في الحقيقة به وتفرغه من مضمونه، بل تجعله مستحيلا، إلا أن الرأي اتجه الي القول بأن حق الاضراب يهدد استمرار عجلة الانتاج في ظروف ينبغي ان تدور فيها بسرعة، ولابد من ثم من الاستعاضة عنه، بحق الاعتصام في مكان العمل مع عدم التوقف عن العمل كتعبير عن الاحتجاج(٢٩).

ويتضح من الأفكار التي تطرحها جمعية النداء الجديد أن الهدف الأساسي من تكوين الجمعية ومن ندواتها والاصدارات التي نشرتها هو محاولة تقديم بعض الآراء السياسية والاقتصادية والقانونية التي يرددها من الآن الى آخر مجتمع رجال الأعمال الجديد في مصر، وتحاول الجمعية بلورة هذه الآراء بما يقترب من وضعية البرنامج السياسي الذي لا يهتم به كثيرا رجال الاعمال كما يتبين من تحليل تصورات وتوجهات الجمعية غلبة الطابع الكلاسيكي والذي ساد الفكر الليبرالي الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، والذي ظل يركز علي آليات السوق باعتبارها قادرة وحدها علي صناعة وضمان التوازن الاجتماعي

والاقتصادي، وعلي النظر إلي أن القيم والآليات الغربية الليبرالية في الديمقراطية السياسية كفيلة وحدها بضمان احداث تطور ديمقراطي لاية بنية اجتماعية وأي نسق ثقافي مهما بلغ مستوي تباعده عن التطور الاجتماعي الثقافي في المجتمعات الغربية الصناعية. ولا يهتم رواد الجمعية بضرورات التفاعل الخلاق والجدلي بين الموروث العربي الاسلامي والقيم الغربية، انطلاقا من اعتقاد هؤلاء الرواد بأن المرجعية الغربية كفيلة بتسوية التناقض مع مرجعيات غير غربية، وهذا ما يعطي دورا أهم للآليات والوسائل علي حساب الابداع الفكري والتحليلي.

## هوامش الفصل الخامس :

1- من حوار للباحث مع الأستاذ فهيم أمين رئيس مجلس إدارة الجمعية في 1999/4/4.
2- جمعية الصعيد للتربية والتنمية - الأهداف، القاهرة : الجمعية، د. ت، ص 7.
3- "المدرسة الموازية لعلاج القصور في عدد المدارس"، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، النشرة الداخلية، يونيو 1998، ص ص 2 - 6.
4- نفس المصدر، ص 6.
5- حمدي صموئيل، "من طفل إلي طفل." لأجل بناء طفل يستطيع مواجهة تحديات العصر، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، النشرة الداخلية، نفس المصدر، ص ص 22- 23.
6- جمعية الصعيد للتربية والتنمية، التقرير السنوي لعام 1998/97، ص6.
7- نفس المصدر، ص 8.
8- نفس المصدر، ص ص 9 - 11.
9- من حوار الباحث مع الأستاذ صفوت سبيع مسئول الأنشطة بالجمعية بالقاهرة في 1998/11/12.
10- جمعية الصعيد، النشرة الداخلية، يونيو 1998، مصدر سابق، ص 16- 18.
11- نفس المصدر، ص ص 21 - 22.
12- نفس المصدر، ص 48.
13- جمعية النداء الجديد، المباديء والركائز الفكرية، القاهرة : الجمعية، د. ت، ص 25 د. سعيد النجار، وجمعية النداء الجديد.. لماذا، النداء الجديد؟ (نشرة شهرية)، العدد 1، مايو 1994، ص ص 3، 9.
14- د. سعيد النجار، "الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي مرة أخري"، النداء الجديد، العدد 5، سبتمبر 1994، ص 3.
15- جمعية النداء الجديد، المباديء والركائز الفكرية، مصدر سابق، ص ص 24، 25.
16- مستشار شريف كامل، "إذا ما تعارضت نصوص الدستور"، النداء الجديد، العدد 7، نوفمبر 1994، ص 16 .
17- د. سعيد النجار، مصدر سابق، ص 3.

١٨- نفس المصدر، ص ٣.
١٩- انظر في ذلك: تقرير التنمية البشرية لعامي ١٩٩٣، ١٩٩٤، الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ١٩٩٤، ١٩٩٥.
٢٠- انظر كمثال : د. جلال أمين، "لكن الحيوانات تعيش أكثر! "، جريدة العربي، ١٩٩٥/٥/١، ص ١٤.
٢١- جمعية النداء الجديد، المبادىء والركائز الفكرية، مصدر سابق، ص ٢٥.
٢٢- د. سعيد النجار، "نحو ميثاق وطني"، النداء الجديد، العدد ٢٧نوفمبر ١٩٩٤، ص ٣.
٢٣- ذكر ذلك في حوار الأستاذ حسين أحمد أمين أحد قادة الجمعية مع نشرة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (القاهرة : مركز ابن خلدون)، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٣٤، كما عبر الأستاذ حسين عن رفضه قيام حزب لتيار الاسلام السياسي باعتباره أنه سوف يكون حزبا دينيا ويكرر تجربة جبهة الانقاذ في الجزائر.
٢٤- النداء الجديد، العدد ٢، يونيو ١٩٩٤، ص ٤.
٢٥- النداء الجديد، العدد ١، مايو ١٩٩٤، ص ٢ وأيضا د. سعيد النجار، "الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عيده الخمسين(٦)"، النداء الجديد، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٣.
٢٦- المبادىء والركائز الفكرية، مصدر سابق، ص ٢٣.
٢٧- نفس المصدر، ص ١٢، ١٤ وأيضا د. وحيد عبدالمجيد، نحن "الطريق الثالث في مصر"، النداء الجديد، العدد ٥٦ ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٧.
٢٨- التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩١، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢ ، ص ٤١١ وما بعدها.
٢٩- د. حسين عبدالله، "مشروع قانون العمل لا يكفي لبناء علاقات عمل ديمقراطية"، النداء الجديد، العدد ٩، يناير ١٩٩٥ ، ص ٤.

## خاتمة

أوضحت دراسة القطاع الأهلى فى مصر الأهمية العلمية لتحليل الأدوار الثقافية والسياسية لهذا القطاع ، وحيث شهدت السنوات الأخيرة طفرة فى الندوات والمحافل العلمية والبحثية التى تعنى بدراسة هذا القطاع الحيوى انطلاقا من عدة عوامل من أهمها أن موضوع المجتمع المدنى أو القطاع الثالث أضحى واحدا من أبرز القضايا التى تحتل أولوية متميزة فى أجندة التغيرات العالمية المعاصرة عقب انتهاء الحرب الباردة وزوال المعسكر الشرقى ، وصار الحديث عن مجتمع مدنى عالمى شائعاً وسط اهتمام يتركز أساس بين مراكز بحوث ودوائر لصناعة القار وللمار والاعلام فى الدول الغربية ، وينصرف الى أن معظم القضايا والموضوعات التى كانت تدخل حتى وقت قريب فى دائرة السيادة الوطنية للدول والسياسات ومجالات العمل الداخلى ، وصارت دولية الطابع بل عالمية الطبيعة على أساس أن عديدا من الأزمات والمشكلات مثل الفقر والتهميش والمرض وتلوث البيئة والجريمة المنظمة والأقليات وحقوق الانسان والمرأة والجنس بمعنى Gender ، لم يعد فى مقدور الدولة بمفردها أن تواجهها ولا أن تقدم حلولا لها .

هذا بالاضافة الى أن قضايا معينة مثل الديموقراطية والقطاع الثالث أدى الاهتمام الواسع بها على نطاق عالمى إلى إضفاء الطابع المعولم عليها بحيث صارت قضايا " معولمة " globalized تشترك فى الاهتمام بها الدول والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الاقليمية ، بل افضى التناول الاعلامى الغربى لها الى ايلاء الاهتمام المكثف بصياغة قيم واحدة معولمة ترتبط بهذه القضايا وبحيث ينبغى على مختلف المجتمعات والحضارات أن تتبنى المضامين والمحمولات الخاصة بالمعنى وبالمدلول والذى يستند بالأساس أو ينطلق من المرجعية الفكرية الليبرالية الغربية .

وفى هذا الاطار تتنازع دراسات القطاع الأهلى عدة تصورات ومنظورات متعارضة إذ تتجه أدبيات وبحوث التنمية فى أوساط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكثير من الدوائر الاعلامية والبحثية الغربية ، وخصوصا

الامريكية منها ، إلى طرح التصورات والقيم الخاصة بالقطاع الثـالث علـى أنـها أضحت تصورات وقيما عالمية لكى تتماشى مع المفاهيم الامريكية عن التنمية ، التى صارت هى الآخرى " عالمية " ، وينبغى - حسب الخطـاب المسيطر - أن يتم تناول موضوع القطاع الثالث انطلاقا من كونه موضوعا معولما ، يرتبط بتصور " معولم " للتنمية من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هنـاك شـروطا ومواصفات معينة للنهوض بالقطاع غير الحكومي الموجود فـى البلـدان الناميـة من أهمـها أن هـذا القطـاع ينبغـى أن يرتبـط أولا بحركـة المجتمـع المدنـى "العالمى"، ورغم أن هذا المجتمع لم يتحقق حتى الآن بصورة متبلورة وبطريقـة مبنية على التكافؤ والمشاركة من قبل البلـدان الناميـة فـى صناعتـه وتفعيلـه ، إلا أن التوجهات الغربية والأمريكيـة السـائدة تعتـبر أن سـبيل نـهوض وتعزيـز قـوة المنظمات غير الحكومية فى عالم الجنوب ، فى مواجهة تسلط الدولة وفى تولـى دور بارز فى التغلب على مشـكلات الفقـر والتخلـف وعـدم الاسـتقرار السياسـى وعدم التكامل الوطنى مما يمثل عوائق أمام التنميـة ، يـأتى بصفـة رئيسـية مـن خلق شبكات للتنسيق والتعاون بين القطاع الثالث غير الـهادف للربـح فـى الـدول الغربية والقطاع الاهلى البازغ من جديد فى عالم الجنوب .

وهذا التصور أدى الأخذ به فى واقع الأمر الى عدة نتائج ذات دلالات هامة، فمن ناحية وجدت المنظمات غير الحكومية فى البلدان النامية نفسـها أمـام أجنـدة أعمـال غربيـة بالأسـاس لا تراعـى ظـروف وخصوصيـات الوضـع المـأزوم والمعقد فـى المجتمعـات الناميـة ، ووجدت أن عليـها أن تركـز علـى القضايـا والمشكلات التـى تتضمنـها أجندة الأعمـال الغربيـة حتـى تحصـل علـى الدعـم السياسى والمساندة المعنوية والتمويل وخبرات الادارة والتدريب وغيرها ، ومن ثم فعلى هذه المنظمـات أن تختـار مشروعات محـددة تجتـذب الجـهات المانحـة الغربيـة اكـثر ممـا تكـون ضروريـة أو ملائمـة لاحتياجـات المسـتهدفين أو المستفيدين فى الداخل .

ومن جهة أخرى ، فإن المنظمات غير الحكومية المحلية فى مصر والبلـدان النامية عموما صارت فى موقف المفـاوض الضعيـف فـى مواجهـة تحـالف قـائم وان كان غـير رسـمى فـى حـالات ورسميا فـى حـالات أخـرى بيـن الأطـراف والجهات المانحة : الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الحكومية والمنظمـات غـير الحكوميـة الغربيـة ، فـى حيـن أن المنظمـات غـير الحكوميـة المصرية على سبيل المثال لم تكترث بضرورات التنسيق والتحالف الشبكى فيمـا

بينـها حتـى تقـوى مـن قدرتـها التفاوضيـة مـع الجـهات المانحـة الغربيـة وحتـى الجهات المانحة التابعة للأمم المتحدة .

ويشار فى هذا الصدد إلى أن المنظمات غير الحكومية الغربية ذات النشـاط الدولى تكاد تتبع اجـراءات ومفـاهيم نمطيـة معينـة فـى مختلـف حـالات التعـاون والعمـل مـع المنظمـات غير الحكوميـة المحليـة فـى البلـدان الناميــة ، كمـا أن المنظمات الشمالية تقوم بتمويل مشروعات تساهم فقط فـى إيجـاد حلـول قصـيرة الأجل لمشكلات المجتمعـات الناميـة ، والأخطـر مـن ذلـك أن تركـيز بعـض المنظمات غير الحكومية المحلية على التوجه للتمويل الغربى ومـا يقتضيـه مـن التأثر بـأجندة الأعمـال التـى تفرضـها المنظمـات الشمالية خلـق لـدى المنظمـات الأهلية فى عالم الجنوب روح الاعتمادية على التمويل الأجنبى والتبعية له .

ومن ناحية ثالثة ، أوضحت الدراسة أن تبنى المفاهيم والآليات " المعولمة " عن العمل الأهلى والتطوعى يفضى فى حقيقة الأمر إلـى عدة أمور مـن أهمـها الاتجاه للأخذ بالتصور السائد فى المجتمعـات الغربيـة وخصوصـا فـى الولايـات المتحدة ومفاده أن القطاع الثالث يدخل فى علاقة صراعية بالأساس مع الدولـة بقصد تقليص دورها فى المجتمـع والاقتصـاد والمجـال العـام عمومـا ، بينمـا أن هذه العلاقة الصراعية ليست لازمـة بـالضرورة فـى البلـدان الناميـة فـى ضـوء الحاجة للدور التنموى والتمكينى للمجتمع المدنى من جهة واعتبار أنـه لا يوجد تلازم بالضرورة بين التنمية المشاركة التى تستهدف التمكين للناس ولمجتمعاتهم القاعدية وبين إضعـاف الدولـة وتقليـص أدوارهـا الاجتماعيـة والاقتصـاديـة مـن جهة أخرى .

ومن أهم النتائج ايضـا أن الاتجـاه الـى تبنـى لغـة التنمية والعمـل الأهلـى السائدة فـى أوسـاط الأمـم المتحـدة والمنظمـات غـير الحكوميـة فـى الشـمال يفضى إلى التأثر بالدور المحدد للمنظمـات غير الحكوميـة الشـمالية الآن فـى مجتمعاتها والـذى ينصـرف بالأسـاس الـى الاضطـلاع بمهمـة تخفيـف الخلـل أو الاضطـراب الاجتمـاعى النـاجم عن سيادة آليـة السوق وتراجـع الدولــة فـى المجتمعات الغربية عن سياسات الرفـاه الاجتمـاعى التـى اتبعتـها عقـب الحـرب العالمية الثانيـة . بينمـا أن الـدور المطلـوب مـن المنظمـات غـير الحكوميـة فـى البلدان النامية عموما وفى مصر خصوصـا يتجـاوز المهمـة السـابقة الـى مـهام اكثر تركيبا وتعقيدا : تنمية الوعـى بـالحقوق ، تفعيـل ثقافـة المشـاركة ، التـأهيل والتمكين ، تنظيم المبادرات التلقائية للناس ، مكافحة الانهيار الاجتماعة والفقـر والتهميش .

# المحتويات


| | | | الصفحة |
|---|---|---|---|
| تقديم | : | | ٧ |
| مقدمة | : | | ٩ |
| الفصل الأول | : | فعالية القطاع الأهلي سياسيا وثقافيا : منظور تحليلي | ١٣ |
| الفصل الثاني | : | القطاع الأهلي والتطور الديمقراطي في عالم الجنوب | ٤٥ |
| الفصل الثالث | : | التأثير المتبادل بين الدولة والقطاع الأهلي في مصر | ٧٣ |
| الفصل الرابع | : | معوقات تفعيل القطاع الأهلي المصري | ١٠٩ |
| الفصل الخامس | : | جمعيات التنمية والدفاع: نموذجان | ١٥١ |
| خاتمة | : | | ١٨٥ |

# منافذ بيع مكتبة الأسرة

## الهيئة المصرية العامة للكتاب

**مكتبة المعرض الدائم**

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

**مكتبة ساقية**

**عبد المنعم الصاوى**

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

**مكتبة مركز الكتاب الدولى**

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

**مكتبة المبتديان**

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

**مكتبة ٢٦ يوليو**

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

**مكتبة ١٥ مايو**

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

**مكتبة شريف**

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

**مكتبة الجيزة**

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

**مكتبة عرابى**

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

**مكتبة جامعة القاهرة**

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى -

الجيزة

**مكتبة الحسين**

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

**مكتبة رادوبيس**

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

**مكتبة أكاديمية الفنون**

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

**مكتبة الإسكندرية**

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

**مكتبة الإسماعيلية**

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل ( أ ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

**مكتبة جامعة قناة السويس**

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

**مكتبة بورفؤاد**

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

**مكتبة أسوان**

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

**مكتبة أسيوط**

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

**مكتبة المنيا**

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

**مكتبة المنيا (فرع الجامعة)**

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

**مكتبة طنطا**

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

**مكتبة المحلة الكبرى**

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقاً

**مكتبة دمنهور**

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

**مكتبة المنصورة**

٥ ش الثورة - المنصورة

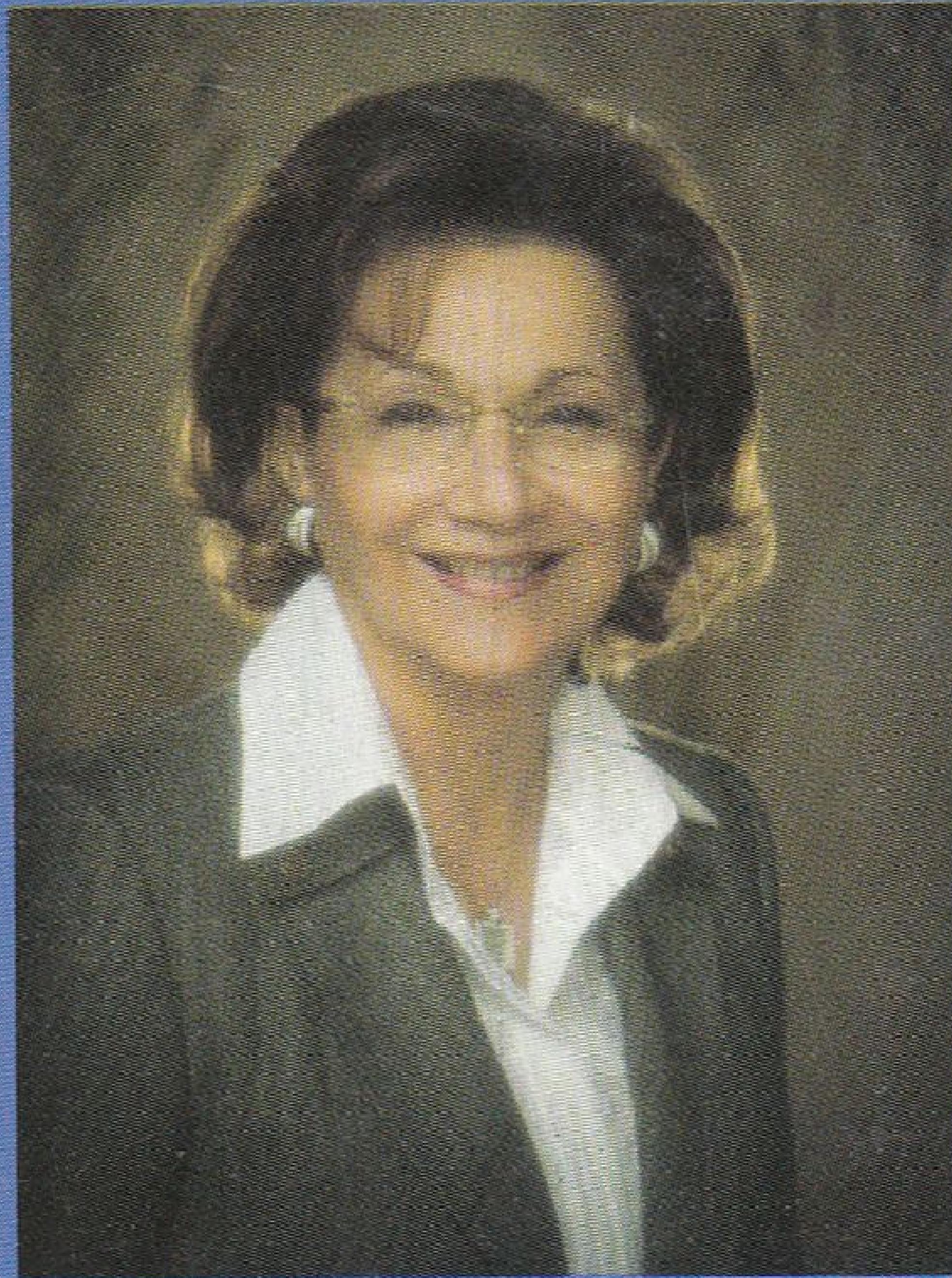
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

**مكتبة منوف**

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

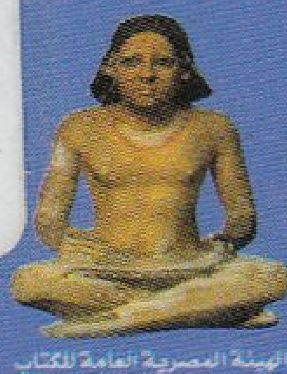
طبعة خاصة من
مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
لمكتبة الأسرة ٢٠٠٩
طبعت بمطابع الأهرام التجارية - قليوب



استوقفتني صورة منشورة في كتاب يتناول دراسة أهمية اعتياد ممارسة القراءة
التقطت الصورة بعد قصف بالقنابل دمر مكتبة ، حيث تظهر بقايا المكتبة
التي أصابها القصف وقد انهارت ، فسقطت أعمدتها الخشبية وتراكمت
وتحطمت قطع الأثاث وتناثرت ، لكن رفوفها المثبتة على الجدران بقيت في
مكانها ، تصطف داخلها الكتب في حالة جيدة . المثير للتأمل أنه في وسط
الدمار والفوضى تقف ثلاث شخصيات ، الشخصية الأولى تتفحص الكتب مترددة
والثانية تمد يدها لالتقاط أحد الكتب ، والثالثة تقرأ في كتاب مفتوح
لاشك أن معنى الصورة تؤكد أن القراءة ، بوصفها أهم ممارسات الوجود
الإنساني ، هي التي تعزز طاقة مواجهة كل صور معاداة الحياة ، وتمنح
الحياة إمكانية التواصل ، فالقراءة تصوب فهمنا للماضي ، وتعمق
إدراكنا للحاضر ، وتشحذ استشرافنا للمستقبل ، لذا ستظل
دومًا دعوتي أن نقرأ لجودة الحياة .

سوزان مبارك






ISBN# 9789774211209
6 221149 014275





٢ جنيه